

التقرير السنوي 2020

بنك الأردن
Bank of Jordan



bankofjordan.com

قائمة المحتويات

8	مجلس الإدارة
9	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	تقرير مجلس الإدارة 2020
44	البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020
202	البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2020
236	الحوكمة المؤسسية
273	الإفصاح والشفافية
276	شبكة فروع بنك الأردن

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960, سجل تجاري رقم 13.

رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140, عمان 11181 الأردن, هاتف: +962 6 5609200 فاكس: +962 6 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Contact Center: +962 6 580 7777

2020



حضرة صاحب الجلالة
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي
ولي العهد الأمير حسين بن عبدالله الثاني

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعزيز العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري / ممثل شركة التوفيق انفسمنت هاوس - الأردن

الأعضاء

الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا / ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي / ممثل شركة العراق للاستثمارات المتعددة

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة اللؤلؤ التجارية للإعمار والاستثمار

السيد محمد أنور مفلح حمدان

السيد حسام راشد رشاد مناع

السيد وليد محمد جميل الجمل / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي

السيد وسام ربيع صعب

السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جاز الله اعتباراً من 2020/10/18

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقل العامة

لغاية 2020/3/4 (وافته المنية)

المدير العام

السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات

السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

إلى السيدات والسادة مساهمي وعملاء

مجموعة بنك الأردن الكرام

إلى فريق موظفي مجموعة بنك الأردن

إلى شركائنا في الدول التي نعمل فيها



على الرغم من التحديات التي واجهتها مجموعة بنك الأردن عام 2020 والتي أفرزتها جائحة كورونا، إلا أننا فخورون بإنجازات المجموعة وبما قدمناه لعملائنا ولمجتمعنا على حد سواء. فقد استطاع البنك التعامل مع هذه التحديات بفضل قوة مركزه المالي ومثانة قاعدته الرأسمالية وكفاية مخصصاته ونسب سيولته المرتفعة، وعمل على استدامة عملياته وتوفير خدماته ومنتجاته المصرفية عبر مختلف القنوات الإلكترونية والرقمية والتقليدية، وبجهود متواصلة من فريق موظفيه حتى في ظل أصعب الظروف التي عايشناها.

ودعنا عام 2020 الأب والمؤسس توفيق فاخوري "أبو شاكر" بعد حياة مليئة بالعطاء والإنجاز وبشواهد اقتصادية مرموقة، كان مؤسسها، عبر سنوات حياته. ونحن على العهد بمواصلة النهج ذاته والاستمرار بالثوابت التي أرسى ركائزها، وسنكمل مسيرة التميز ونعمل بروح العائلة الواحدة لنصل بمؤسستنا، بنك الأردن، إلى المزيد من التقدم والنجاح.

السادة الكرام،

شهد الاقتصاد العالمي عام 2020 تراجعاً غير مسبوق نتيجة جائحة كورونا وآثارها السلبية، إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث طالت الإغلاقات معظم القطاعات الاقتصادية، وأشارت التوقعات إلى أن التراجع الاقتصادي على مستوى العالم سيكون أعلى من التراجع الذي سُجِّل خلال الأزمة المالية العالمية، فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي عام 2020 تراجعاً بمعدل 3.5%، ليعود إلى النمو عام 2021 بحدود 5.5% مدفوعاً بتوقع بدء انحسار هذه الجائحة وتخفيف القيود على عمل القطاعات الاقتصادية وبدء التعافي الاقتصادي. يدعم ذلك إعلان طرح اللقاحات والبدء بحملات التطعيم منذ نهاية العام الماضي 2020.

لقد كان البنك قادراً على مواكبة تحديات هذه الجائحة بفعل قوة مركزه المالي ومؤشرات المتانة والملاءة المالية التي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي الأردني ومتطلبات الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08% وهي أعلى من النسبة المقررة والبالغة 14.5% لعام 2020 حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية. كما سجلت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) 107.2% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي، وبلغت نسبة السيولة القانونية للمجموعة 130.7% كما في نهاية عام 2020، هذا في ظل تواضع فرض التوظيفات الجيدة خلال عام 2020.

وقد تصدّر الاهتمام بالملف الصحي الأولويات لدى الحكومات على مستوى دول العالم، مع الموازنة كذلك بالاهتمام بالجانب الاقتصادي، حيث قامت الحكومات والبنوك المركزية باتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي عملت على تخفيف حدة الجائحة على القطاعات الاقتصادية. فعمل البنك خلال عام 2020 على تسيير أعماله بكل كفاءة واقتدار وانتهج استراتيجية عمل تحوطية تكفل استدامة الأعمال وتحافظ على ديمومة النمو والاستقرار بأعلى معايير إدارة المخاطر. وقام البنك باتخاذ العديد من الإجراءات التي كان من شأنها التخفيف من الآثار الاقتصادية على عملاء الشركات والأفراد، بما فيها إعادة الهيكلة أو الجدولة أو تأجيل الأقساط أو التخفيض من أعباء خدمة الدين من خلال تخفيض الفوائد والمشاركة في برامج التمويل التي استهدفت القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة، وخاصة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أطلقه البنك المركزي الأردني. كما ساهم أيضاً في المبادرات المجتمعية التي تم إطلاقها في الأردن وفلسطين لمواجهة آثار الجائحة ولتخفيف الأعباء والهموم، خاصة عن كاهل الفئات الأكثر تضرراً، حيث تجاوز المبلغ المدفوع 1.15 مليون دينار لصندوق "همة وطن" في الأردن وصندوق "وقفه عز" في فلسطين، مشكلاً ما نسبته حوالي 72% من إجمالي مبالغ المسؤولية المجتمعية المدفوعة عام 2020.

إن تراكم الخبرة والتخطيط المسبق للتعامل مع الظروف الاستثنائية مكّن البنك من تقديم الخدمات لعملائه في ظل جائحة كورونا، خاصة في فترات الإغلاق، حيث كان في مقدمة البنوك ضمن أعلى مستويات الجاهزية لتقديم خدماته للعملاء خلال الأزمة. وذلك من خلال امتلاكه لبنية تقنية متطورة مكنته من تقديم خدماته المصرفية إلكترونياً دون حاجة العملاء لزيارة الفروع. كل ذلك تعزز من خلال الإدارة الحصيفة للمخاطر على المستوى المؤسسي والارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والأمن السيبراني وتفعيل أنماط العمل المرن. كما فرضت جائحة كورونا سرعة استجابة من البنك لاستحقاقات التحول الرقمي؛ فعمل على مواصلة الارتقاء بالخدمات المقدمة للعملاء عبر القنوات الرقمية والإلكترونية من خلال التحديثات المستمرة التي يطبقها على قنوات تقديم الخدمة، بما يلبي احتياجات وتطلعات العملاء، إلى جانب استحداث قنوات بديلة لتقديم الخدمات وبصورة استباقية في السوق المصرفي. كما تم العمل على المشاريع والمبادرات التي تتعلق بإطلاق حلول رقمية ووسائل دفع متطورة تواكب التوجهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية. وضمن هذا السياق يعمل البنك أيضاً على استكمال مراحل تطبيق مشروع نظام إدارة المحتوى الإلكتروني على المستوى المؤسسي باعتباره الأساس الاستراتيجي لعدد من المشاريع المهمة والتي يجب أن يتم ربطها به والتي سوف تعمل على تهيئة بنية البنك التحتية في جانب ترشيق العمليات وخفض تكاليفها.

السادة الكرام،

لقد جاءت نتائج أعمال البنك للعام 2020 منسجمة مع الظروف الاقتصادية التي أفرزتها جائحة كورونا والتي كان لها تداعيات على تراجع الأنشطة الاقتصادية وانخفاض أسعار الفوائد وتراجع في حجم التجارة العالمية وأسعار النفط أيضاً، حيث حقق البنك صافي ربح عائد لحقوق مساهمي بمبلغ 35.8 مليون دينار مقابل 40.2 مليون دينار خلال عام 2019 بتراجع بلغ 10.9%. وجاء تراجع الربحية بشكل رئيس بأثر زيادة المخصصات المرصودة للعام 2020، فقد حرص البنك على التحوط لبعض الحسابات والقطاعات التي شهدت ارتفاعاً في احتمالية التعثر سواء من ناحية تأثر هذه القطاعات بالجائحة أو انخفاض القيمة التقديرية للضمانات، مما استوجب رصد المزيد من المخصصات في سبيل التحوط نتيجة للأوضاع الاقتصادية الراهنة وحالة عدم اليقين التي سيطرت على المشهد الاقتصادي في ظل الجائحة وتبعاتها المستقبلية. ونتيجة لذلك فقد ارتفع مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية من 18.6 مليون دينار عام 2019 إلى 31.9 مليون دينار عام 2020، وهذا ينسجم مع سياسة البنك التحوطية لتغطية المخصصات للديون غير العاملة بنسبة تتجاوز 100%. هذا بالإضافة إلى الانعكاسات على انخفاض هوامش البنك نتيجة انخفاض العوائد على التسهيلات الائتمانية حيث شهدت أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية انخفاضاً بمقدار 150 نقطة أساس، وبلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 127.8 مليون دينار بتراجع 8.8% عن نهاية عام 2019، وبالرغم من تراجع الربحية فلا تزال نسب العوائد ضمن مستويات جيدة ومقبولة في ظل الظروف التي عصفت باقتصادات الدول التي نعمل فيها وحجم المخصصات التي تم رصدها، حيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1.31%، والعائد على متوسط حقوق مساهمي البنك 8.24% في نهاية عام 2020، كما إن قاعدة رأسمال البنك كافية لمواجهة الصدمات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

وعلى صعيد المركز المالي للبنك، سجّل إجمالي الأصول 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 0.2% مقارنة بنهاية عام 2019. كما سجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 454.8 مليون دينار بارتفاع بنسبة 9.8%. وفي جانب توظيفات واستثمارات مصادر الأموال، فقد بلغت محفظة البنك الائتمانية (بالتكلفة المطفأة) حوالي 1.5 مليار دينار بارتفاع بنسبة 4.1% مقارنة بعام 2019، كما نمت محفظة الموجودات المالية بحوالي 26.6% لتسجل 448.1 مليون دينار. وسجلت ودائع العملاء تراجعاً بنسبة 0.5% لتصل إلى 1.9 مليار دينار، بما لم يكن له أثر على متطلبات العملاء التمويلية واحتياجات السيولة للبنك.

ونتيجة للتحديات الاقتصادية الناتجة عن أزمة جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على الأسواق التي يعمل فيها بنك الأردن، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين حول مدى استمرارية وعمق التبعات الفعلية للأزمة بصورتها الشاملة على القطاعات الاقتصادية، فقد تقرر التحول إلى التخطيط التشغيلي (قصير المدى) واعتماد السنة القادمة 2021 امتداداً للاستراتيجية السابقة 2018-2020 لاستكمال الإنجاز وخاصة على مستوى المشاريع ذات الأولوية العالية، وللتمكن من قراءة الأثر الفعلي للأزمة، واعتبار التحديات الناتجة عن الأزمة فرصة للعمل على إعادة تنظيم وترتيب الأعمال ومعالجة التحديات الداخلية.

السادة الكرام،،

سعى بنك الأردن عام 2020 إلى تطوير نماذج أعماله في سبيل تحقيق السرعة والجاهزية والارتقاء بتقديم خدماته للعملاء ومركزية العمليات في ظل توسع البنك الإقليمي، وعليه تم إعادة تقييم النموذج المطبق حالياً لإدارة وقياس الأداء لقطاعات الأعمال وتصميم نماذج أعمال تناسب متطلبات البنك الحالية والمستقبلية على المستوى المالي والمنتجات والعملاء والقنوات المتنوعة وصولاً إلى نضج عمليات التسعير لموجودات ومطلوبات البنك واحتساب الربحية للمنتجات والخدمات على مستوى المجموعة، بما يعكس رؤيتنا للمخاطر والكلف الفعلية وتطوير مؤشرات الأداء، وبالتالي فقد استوجب ذلك مراجعة وتطوير البنية التحتية لأنظمة الإدارة المالية وهيكلية الميزانية وتركيباتها وتوزيع الكلف من خلال تطبيق الممارسات الفضلى في هذا المجال، حيث عمل البنك بالمباشرة بتطبيق مشروع Performance Management Framework. يدعم ذلك أيضاً الاستمرار بتعزيز إدارة المخاطر بمفهوم شمولي من خلال استكمال تطبيق مشروع تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن (Enterprise Risk Management) ومشاريع تطوير العملية الائتمانية، والارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، هذا بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتعلقة بأنظمة البيانات الضخمة وذلك في محاولة من البنك لأتمتة عملية استخراج البيانات وجمعها ومعالجتها وعرضها بصورة أكثر فعالية وكفاءة لدعم متخذي القرار.

إن مركز البنك المالي المتين وقوة قاعدته الرأسمالية واستكمال إنجاز المشاريع الاستراتيجية، ستعزز من قدرة البنك على خوض التحديات مع انحسار الجائحة وعودة الحياة تدريبياً لطبيعتها وبدء التعافي الاقتصادي. وفي جانب مواز، فإن البنك قادر أيضاً على تقييم الفرص والاستفادة منها في حال استمرار الجائحة لحين عودة الحياة إلى طبيعتها، وهذا يأتي منسجماً مع سرعة استجابة البنك في مواكبة التطورات والتحديات في بيئة الأعمال، إلى جانب اقتناص الفرص من خلال الدخول لأسواق جديدة وتسخير الأدوات والتقنيات الحديثة في تقديم الخدمات لنتمكن من رسم مسار جديد أكثر تكيفاً ومرونة، فبعد تواجدهم في البحرين، من خلال تأسيس فرع جملة تقليدي استطاع من خلاله تعزيز مركزه التنافسي الإقليمي وتنويع إيراداته وأصبح بنكاً له تواجد في دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا، فإنه يتجه حالياً نحو السوق العراقي حيث يتم استكمال رخص وإجراءات التأسيس لافتتاح فرع وإدارة إقليمية في بغداد.

السادة الكرام،،

فيما يتعلق بتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين، فإن مجلس إدارة بنك الأردن يوصى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% من رأسمال البنك وبمبلغ 24 مليون دينار.

وفي الختام، ومع نهاية فترة ولاية مجلس الإدارة، أتقدم بالشكر والتقدير للجهود المبذولة منكم على مدار السنوات الأربع الماضية، مما أسهم في تحقيق رفعة ومكانة البنك كمؤسسة رائدة في الأسواق التي يعمل فيها. وأتقدم بالشكر لمساهميننا وعملائنا على دعمهم وثقتهم بمؤسسة بنك الأردن، وكل التقدير لفريق موظفي البنك على جهودهم وعطائهم وتفانيهم في تقديم أفضل الخدمات للعملاء وفي ظل كافة الظروف. والشكر موصول للبنك المركزي الأردني لدوره ودعمه لكافة القطاعات الاقتصادية، خاصة خلال أزمة جائحة كورونا، في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2020

الأداء الاقتصادي 2020

الأنشطة والإنجازات 2020

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2020

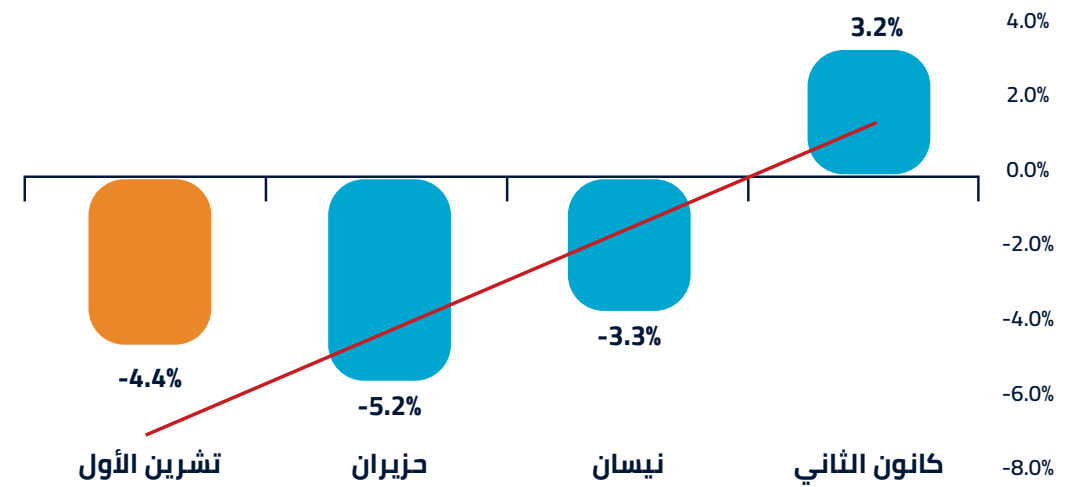
أهداف خطتنا المستقبلية 2021

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2020

الأداء الاقتصادي 2020

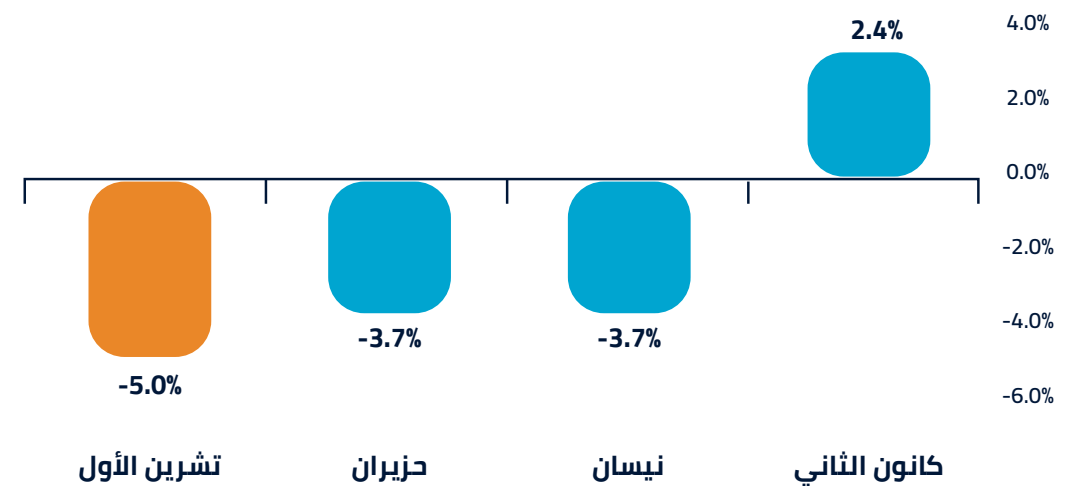
سيطرت حالة عدم اليقين على أداء الاقتصادات حول العالم خلال العام 2020 جراء تبعات أزمة جائحة كورونا والتي وصفت بأنها الأسوأ منذ الكساد الكبير. حيث أنه وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن يتراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4% في عام 2020 في ظل دخول 85% من الاقتصاد العالمي في حالة إغلاق عام لعدة أسابيع. حيث أن البلدان التي تعتمد أكثر على الخدمات كثيرة المخالطة والبلدان المصدرة للنفط معرضة لضعف بمستويات التعافي أكثر من الاقتصادات المدفوعة بالصناعات التحويلية. وإقليمياً فمن المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى انكماشاً في 2020 بمتوسط قدره 4.1%، حيث تم تعديل توقعات النمو بمزيد من التخفيض خلال العام الحالي خاصة للدول التي تعتمد اقتصاداتها على الأنشطة الخدمية أو بشكل رئيس على واردات النفط.

توقعات صندوق النقد الدولي لاقتصاد العالم 2020



وعلى المستوى المحلي، فقد تركت جائحة كورونا على الاقتصاد الأردني تأثيراً سلبياً كبيراً كما كان متوقعاً لها من قبل الجهات الدولية والمحلية، حيث سجل الاقتصاد الأردني انكماشاً للمرة الأولى في تاريخه ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 3.6% مقابل نمو بلغت نسبته 1.7% في الربع ذاته من عام 2019. وعن أداء الاقتصاد الأردني خلال النصف الأول من عام 2020، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية حوالي 14.6 مليار دينار ليسجل بذلك انكماشاً بنسبة 1% مقارنة مع النصف الأول من عام 2019. كما سجل معدل النمو بالأسعار الثابتة انكماشاً بنسبة 1.2% خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 1.9% في نفس الفترة من عام 2019. وفي أحدث توقعات أداء الاقتصاد الأردني التي أصدرها صندوق النقد الدولي فقد توقع انكماش الاقتصاد في عام 2020 بنسبة 5%.

توقعات صندوق النقد الدولي لاقتصاد الأردن 2020



وجاء أداء أبرز مؤشرات الاقتصاد الأردني في ظل تأثر الاقتصاد بتبعات جائحة كورونا وفق التالي:

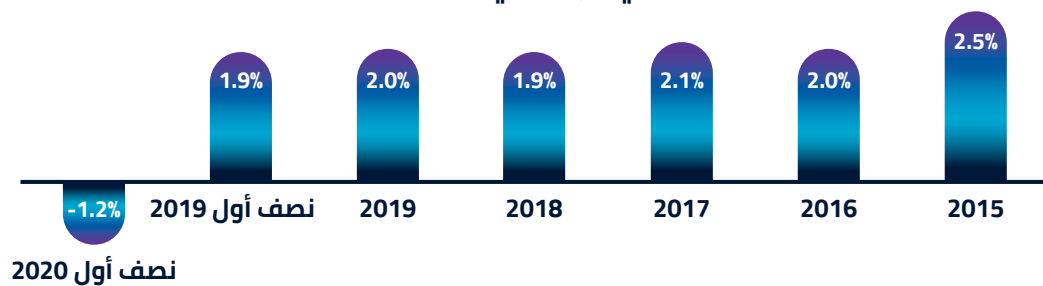
- الدخل السياحي وحوالات العاملين وحجم تداول العقار: أظهرت الأرقام الصادرة عن البنك المركزي الأردني انخفاض الدخل السياحي بنسبة 70% في أول ثمانية أشهر من عام 2020 ليسجل 839 مليون دينار، كما أظهرت الأرقام انخفاض تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 10% في أول ثمانية أشهر لتسجل 1.6 مليار دينار. فيما أظهرت أرقام دائرة الأراضي والمساحة تراجع حجم التداول في سوق العقار في المملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020 ليسجل ما قيمته 2.6 مليار دينار بانخفاض بلغت نسبته 28% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019.
- التجارة الخارجية: انخفضت الصادرات الكلية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2020 بنسبة 5.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 لتسجل حوالي 4.2 مليار دينار، كما انخفضت المستوردات في التسعة أشهر الأولى من عام 2020 بنسبة 13.8% لتسجل حوالي 8.8 مليار دينار، مما أدى إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 20% ليبلغ حوالي 4.7 مليار دينار حتى نهاية أيلول 2020 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019.
- المالية العامة: انخفض إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 لتسجل ما مقداره 4.74 مليار دينار، أي بانخفاض مقداره 131.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.7%. فيما ارتفع إجمالي الإنفاق خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 لتسجل حوالي 5.77 مليار دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 11.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.2%. نتيجة لذلك، فقد سجل عجز الموازنة العامة بعد المساعدات خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 ما قيمته 1.035 مليار دينار مقابل عجز مالي بلغ 892.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.
- الدين العام: ارتفع إجمالي الدين العام (الخارجي والداخلي) في نهاية الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 ليسجل 33.2 مليار دينار أو ما نسبته 106.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آب 2020، أي بزيادة بنسبة 10.4% عن نهاية عام 2019 وبمبلغ 3.1 مليار دينار.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2020 ليصل إلى 23.9% من إجمالي قوة العمل مقابل 19.1% في الربع الثالث من عام 2019، ويعتبر هذا الارتفاع مؤشراً خطيراً حيث تشير التقديرات المحلية والدولية لاحتمالية ارتفاع معدل البطالة ليسجل 35% في حال استمرت تداعيات فيروس كورونا بالتفاقم.
- بخصوص مؤشرات بورصة عمان: في ظل تباطؤ نشاط الأعمال بشكل عام والتداول في بورصة عمان بشكل خاص فقد بلغ حجم التداول التراكمي بنهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 ما قيمته 867.6 مليون دينار مقابل 1,427.0 مليون دينار في نهاية تشرين الثاني من عام 2019 منخفضاً بمبلغ 559.4 مليون دينار وبنسبة 39.2%. وانخفضت القيمة السوقية الرأسمالية إلى حوالي 12,372.0 مليون دينار وبنسبة 16.2% في نهاية تشرين الثاني من عام 2020 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019.
- ودائع وتسهيلات القطاع المصرفي الأردني: ارتفعت ودائع القطاع المصرفي لتسجل 36.3 مليار دينار في نهاية تشرين الأول من عام 2020 وبنسبة ارتفاع 2.7% عن نهاية عام 2019. حيث ارتفعت ودائع الدينار بمبلغ 766.4 مليون دينار وبنسبة 2.8%. فيما ارتفعت الودائع بالعملية الأجنبية بمبلغ 204.2 مليون دينار وبنسبة 2.5%. وفي جانب تسهيلات القطاع المصرفي، فقد ارتفعت لتسجل 28.7 مليار دينار في نهاية تشرين الأول من عام 2020 وبنسبة 6% عن نهاية عام 2019. وفي جانب إجمالي الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية تشرين الأول من عام 2020، فقد بلغ 12.1 مليار دولار مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.9% عن نهاية عام 2019.

الناتج المحلي الإجمالي:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام 2020 بفعل تأثر الاقتصاد الأردني بالتداعيات السلبية لجائحة كورونا ليسجل تراجعاً بنسبة 1.2% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019. جاء هذا التراجع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لتحقيق معظم القطاعات الاقتصادية تراجعاً في الأداء خلال النصف الأول من عام 2020. فقد سجل قطاع النقل والاتصالات تراجعاً بنسبة 4.4%، كما سجل قطاع الإنشاءات تراجعاً بنسبة 4%، في حين سجل كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التجارة والفنادق والمطاعم تراجعاً بنسبة 2.6% لكل منهما، أما قطاع التعدين والمحاجر فقد سجل تراجعاً بنسبة 1.8%، وتراجع قطاع الكهرباء والمياه بنسبة 1.2%.

في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية نمواً في أداؤها خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019، حيث نما قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات بنسبة 1.9%، ومن ثم قطاع الزراعة بنسبة 1.6%، في حين حقق قطاع الخدمات الحكومية نمواً بنسبة 1.4%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي 2015 – حزيران 2020

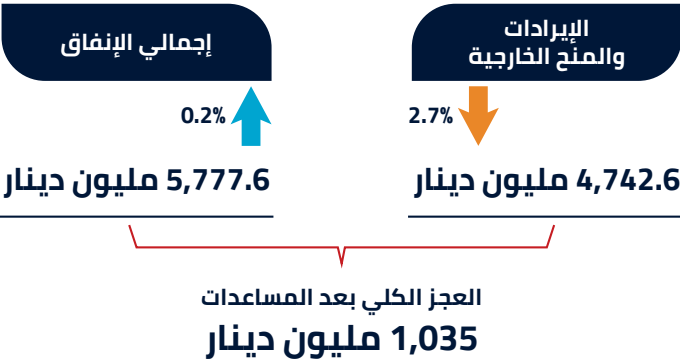


وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2020 فقد سجل ما نسبته 0.43% مقابل 0.30% خلال نفس الفترة من عام 2019. ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة الألبان ومنتجاتها، الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة، الفواكه والمكسرات والتبغ والسجائر، في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة الوقود والإنارة والإيجارات والملابس.

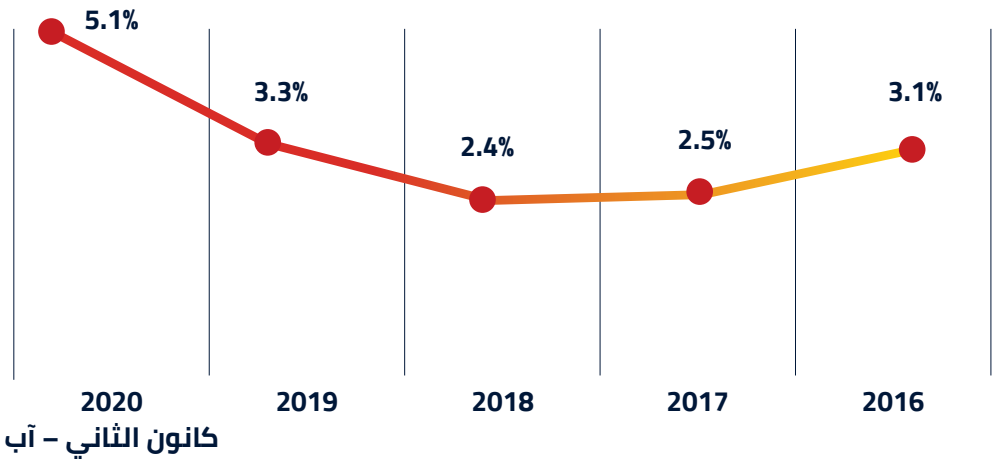
المالية العامة:

تأثر أداء مؤشرات المالية العامة خلال عام 2020 بفعل إيقاف الأعمال الكلي والجزئي بأثر جائحة كورونا والإجراءات التي تم اتخاذها لاحتواء انتشار فيروس كورونا، حيث تراجع إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 لتسجل ما مقداره 4.74 مليار دينار مقابل 4.9 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، أي بانخفاض مقداره 131.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.7%، حيث بلغت المنح الخارجية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 ما مقداره 623.3 مليون دينار مقابل 151.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019. في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 ما مقداره 4.12 مليار دينار مقابل 4.72 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، أي بانخفاض مقداره 602.7 مليون دينار أو ما نسبته 12.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. وقد جاء الانخفاض في الإيرادات المحلية نتيجة لانخفاض حصة الإيرادات غير الضريبية بحوالي 852.9 مليون دينار وارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 250.2 مليون دينار. في حين بلغ إجمالي الإنفاق خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 حوالي 5.77 مليار دينار مقابل 5.76 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 11.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.2%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 136.7 مليون دينار أو ما نسبته 2.6%، في حين انخفضت النفقات الرأسمالية بحوالي 125.1 مليون دينار أو ما نسبته 26.7% خلال ذات فترة المقارنة.

وبذلك فقد أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بعد المساعدات خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 بحوالي 1,035 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 892.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019. وعلى صعيد العجز في الموازنة قبل المساعدات فقد بلغ 1,658.3 مليون دينار في نهاية الثمانية أشهر الأولى من عام 2020 مقابل عجز بلغ 1,044 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019. هذا ويذكر أن نسبة تغطية الإيرادات المحلية لإجمالي النفقات الجارية قد بلغت 75.8% في نهاية شهر آب من عام 2020 مقابل 89.1% خلال نفس الفترة من عام 2019.



نسبة عجز الموازنة العامة بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي



وترتيباً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية، بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر آب من عام 2020 نحو 33.2 مليار دينار أو ما نسبته 106.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آب من عام 2020، مقابل 30.1 مليار دينار أو ما نسبته 95.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019. علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 7.6 مليار دينار في نهاية شهر آب من عام 2020. وفيما يتعلق بصافي الدين العام (الداخلي والخارجي)، فقد بلغ 30.4 مليار دينار أو ما نسبته 97.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر آب من عام 2020، مقابل بلوغه حوالي 28.8 مليار دينار أو ما نسبته 91.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019.



القطاع النقدي والمصرفي:

أظهر أداء القطاع المصرفي الأردني خلال العام 2020 متانة عالية وقوة في الأداء، فبالرغم من جائحة كورونا وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، إلا أن مؤشرات قطاع البنوك تؤكد سلامة وقوة هذا القطاع، وقدرته على التعامل مع تداعيات الجائحة دون تأثير يذكر على تلك المؤشرات، حيث جاء أداء القطاع المصرفي مدعوماً بحزمة من الإجراءات الاحترازية التي أطلقها البنك المركزي الأردني بهدف احتواء التداعيات السلبية لفيروس كورونا على أداء الاقتصاد المحلي، تمثل أبرزها في السماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات، خاصة المتوسطة والصغيرة، والتي تأثرت بتداعيات هذا الفيروس، وذلك من خلال تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات بدون عمولات وفوائد تأخير، وكذلك السماح بجدولة التسهيلات للشركات المتأثرة دون أن يؤثر ذلك على تصنيفها الائتماني في شركة المعلومات الائتمانية (كريف)، بالإضافة إلى ضخ سيولة إضافية للاقتصاد الوطني بقيمة 1050 مليون دينار من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي من 7% إلى 5%، وتخفيض كلف التمويل، وزيادة آجال التسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية، بما فيها المشاريع المتوسطة والصغيرة، من خلال برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية وبمبلغ 500 مليون دينار، إلى جانب دعم إجراءات الشركة الأردنية لضمان القروض بتخفيض عمولات برامج الشركة ورفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية، كما تم تخفيض أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية بما مجموعه 150 نقطة أساس بهدف خفض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، كما قام البنك المركزي الأردني بتخفيض كلف التمويل لبرنامج البنك المركزي لدعم القطاعات الاقتصادية التنموية.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن	نهاية عام 2019	النصف الأول 2020
نسبة كفاية رأس المال تعتبر النسبة أعلى من متطلبات السلطات الرقابية	18.28%	17.93%
نسبة السيولة القانونية الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني 100%	133.8%	129.9%
نسبة الديون غير العاملة لإجمالي التسهيلات تعتبر النسبة منخفضة وضمن المستويات الآمنة	5.0%	5.4%

وحول أداء مؤشرات القطاع المصرفي خلال العام 2020 في ظل كافة المعطيات السابق ذكرها، فقد سجلت السيولة المحلية حتى نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2020 ارتفاعاً بنسبة 4.7% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية عام 2019 لتصل إلى حوالي 36.6 مليار دينار. وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بحوالي 970.6 مليون دينار ونسبة 2.7% في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2020 مقارنة مع نهاية عام 2019 لتصل إلى 36.3 مليار دينار، حيث كان معظم الارتفاع في ودائع الدينار بحوالي 766.4 مليون دينار ونسبة 2.8% لتبلغ قيمتها حوالي 27.9 مليار دينار، فيما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بقيمة 204.2 مليون دينار لنفس الفترة ونسبة 2.5% لتبلغ حوالي 8.4 مليار دينار.

إجمالي موجودات القطاع المصرفي	55.9 مليار دينار	↑ مقارنة بنهاية العام 2019 +4.3%
إجمالي ودائع القطاع المصرفي	36.3 مليار دينار	↑ مقارنة بنهاية العام 2019 +2.7%
إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي	28.7 مليار دينار	↑ مقارنة بنهاية العام 2019 +6.0%

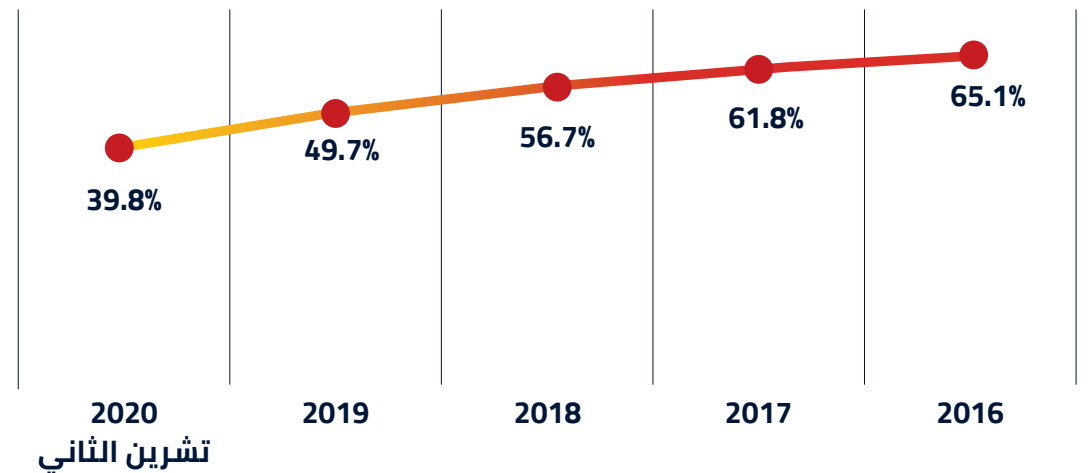
أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بمبلغ 1.6 مليار دينار وبنسبة 6% مقارنة برصيدا في نهاية عام 2019 لتصل إلى 28.7 مليار دينار. ومن حيث نمو التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي مقارنة بنهاية عام 2019، فقد سجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة أعلى نسبة نمو فبلغت 22.3% وبمبلغ 75 مليون دينار، يليه قطاع السياحة والفنادق والمطاعم بنسبة نمو بلغت 11.9% وبمبلغ 76 مليون دينار، كما وارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع خدمات النقل بحوالي 8.5% وبمبلغ 29 مليون دينار، وعلى صعيد أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو المتحقق والبالغ 1.6 مليار دينار فقد ساهم قطاع أخرى (الأفراد) بنسبة 29.4% من النمو المتحقق، وقطاع التجارة العامة بنسبة 19.1%، ومن ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 16.3%. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي لتصل إلى حوالي 56 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 4.3% مقارنة برصيدا في نهاية عام 2019.

وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي، فقد شهد انخفاضاً خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2020، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب في نهاية شهر تشرين الأول 2020 ما نسبته 0.25% وعلى ودائع التوفير ما نسبته 0.33% وعلى الودائع لأجل ما نسبته 3.69%، أي بانخفاض 19 نقطة أساس على ودائع الطلب، وبانخفاض 33 نقطة أساس على ودائع التوفير، وكذلك 115 نقطة أساس لودائع الأجل مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات في نهاية شهر تشرين الأول 2020 فقد بلغ 7.27% للجاري مدين بانخفاض مقداره 122 نقطة أساس مقارنة بمستواه في نهاية عام 2019، بالإضافة إلى انخفاضه على القروض والسلف بمقدار 133 نقطة أساس ليصل إلى 7.16%، وانخفاضه على الكمبيالات المخصومة بمقدار 90 نقطة أساس ليسجل 8.65% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2019.

نشاط السوق المالي:

شهدت مؤشرات بورصة عمان في ظل تباطؤ نشاط الأعمال خلال العام 2020 تراجعاً كبيراً في مؤشراتاها، حيث انخفض حجم التداول بنسبة 39.2% في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2019، وعلى صعيد القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة فقد انخفضت إلى 12.4 مليار دينار، أي بنسبة انخفاض 16.2% مقارنة مع القيمة السوقية الرأسمالية خلال نفس الفترة من عام 2019، وانخفض الرقم القياسي العام للأسهم المدرجة بالقيمة السوقية إلى 2,898.8 نقطة مقارنة بـ 3,479.5 نقطة خلال ذات الفترة من عام 2019، أي بنسبة انخفاض بلغت 16.7%، وبلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 ما نسبته 51.3% وهي ذات نسبة المساهمة المسجلة في نفس الفترة من عام 2019.

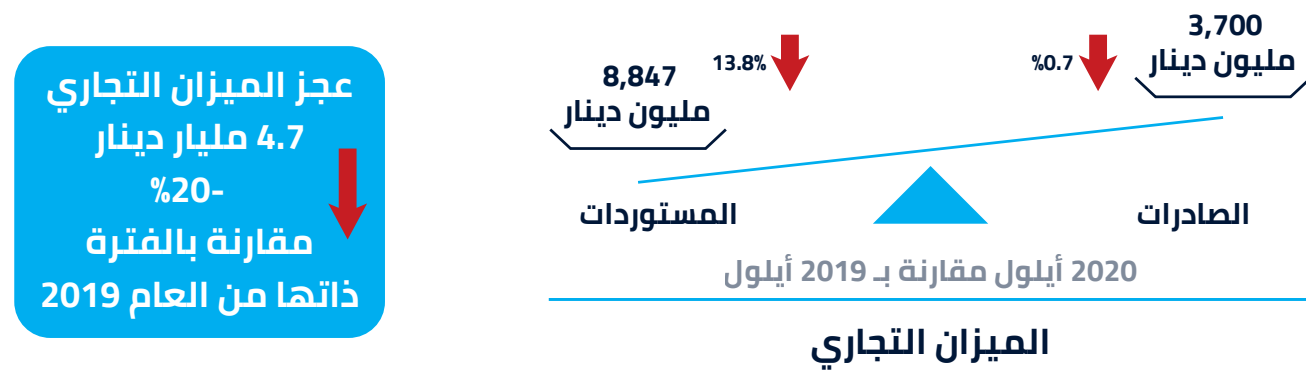
القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي %



التجارة الخارجية:

انخفض إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2020 بمقدار 1.4 مليار دينار وبما نسبته 10.3% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى حوالي 12.5 مليار دينار، حيث سجلت الصادرات الوطنية انخفاضاً بحوالي 27.5 مليون دينار وبنسبة 0.7% خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 3.7 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدّر لها وبنسبة 25.2% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق السعودي بنسبة 11.7% والسوق الهندي بنسبة 9.8%، أما مستوردات المملكة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2020 فقد انخفضت بمبلغ 1.4 مليار دينار وبما نسبته 13.8% لتصل إلى حوالي 8.8 مليار دينار، وقد استحوذ سوق الصين الشعبية على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 15.9%

من إجمالي المستوردات، يليه السوق السعودي بنسبة 12.7% والسوق الأمريكية بنسبة 7.9%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام ومشتقاته على ما نسبته 8.2% من إجمالي المستوردات، يليه وسائل النقل وقطعها بنسبة 7.6% من إجمالي المستوردات، ومن ثم مستوردات الخيوط النسيجية ومنتجاتها بنسبة 5.3% من إجمالي المستوردات، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد انخفض عجز الميزان التجاري إلى 4.7 مليار دينار وبنسبة 20% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.



اتفاق الأداء الاقتصادي 2021:

تعرض الاقتصاد العالمي لهبوط غير مسبوق خلال العام 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا والتي دفعت بغالبية دول العالم لاتخاذ إجراءات غير مسبوقة تمثلت بتقييد للنشاطات والأعمال وانتهاج سياسة التباعد الاجتماعي وفرض حظر تجول شامل وجزئي امتد لأشهر عدة في عدد كبير من دول العالم. وفي ظل هذه المعطيات، توقع صندوق النقد الدولي تراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4%- في عام 2020، لكنه توقع نمواً غير مسبوق للاقتصاد العالمي في العام 2021 وعند مستوى 5.2% بفعل بوادر الانعراج التي بدأت في نهاية العام 2020 الناتجة عن توصل عدد من شركات الأدوية العالمية لتطوير لقاحات، وفي هذا السياق فقد توقع صندوق النقد الدولي بأن تسجل منطقة آسيا الصاعدة والنامية في عام 2021 أعلى نمو عالمي وبنسبة 8%، وكذلك توقع أن تسجل منطقة اليورو نمواً بمعدل 5.2%، إضافة لنمو متوقع في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.1%.

وفي ضوء ذلك فقد اتجه النمو الاقتصادي في الأردن خلال العام 2020 نحو التباطؤ في ظل جائحة كورونا، حيث توقعت الجهات الدولية بأن ينكمش الاقتصاد الأردني بنسبة 5%- خلال عام 2020 (توقعات أكتوبر 2020 – IMF) مقابل التوقع السابق بتراجع 3.7% (توقعات حزيران 2020 - IMF)، وحول توقعات العام المقبل فقد تم تقدير نمو اقتصاد الأردن بنسبة 3.4%، وفق تقديرات الصندوق. وهذه التقديرات جاءت أعلى من توقعات الحكومة الأردنية في مشروع الموازنة العامة للدولة 2021 والتي افترضت تحقيق الاقتصاد الأردني نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 2.5% في عام 2021. وتم تقدير ارتفاع معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي للأسعار المستهلك إلى نحو 1.3% في عام 2021، إضافة إلى تقدير نمو الصادرات الوطنية بنسبة 6.5% ونمو المستوردات السلعية بنسبة 7.1% للعام 2021. ولكن في ظل توقع بدء انحسار الجائحة للعام 2021 فإن توقعات النمو الاقتصادي محفوفة بالمخاطر لحين رؤية نتائج أداء القطاعات واستجابتها لحملات التطعيم محلياً وإقليمياً وبدء التعافي والعودة التدريجية لنمط الحياة الطبيعية.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون الموازنة العامة للحكومة لعام 2021 فقد تم تقدير الإيرادات العامة بمبلغ 7.9 مليار دينار. أما في جانب النفقات، فقد قدر إجمالي الإنفاق لعام 2021 بنحو 9.9 مليار دينار بارتفاع مقداره 565.4 مليون دينار عن المعاد تقديره 2020. وترتيباً على ذلك، قدر العجز المالي بعد المنح الخارجية بحوالي 2.05 مليار دينار أو ما نسبته 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر مقابل 2.16 مليار دينار معاد تقديره لعام 2020 أو ما نسبته 7.1% من الناتج. أما قبل المنح، فقد قدر العجز بنحو 2.6 مليار دينار أو ما نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.01 مليار دينار معاد تقديره لعام 2020 أو ما نسبته 9.8% من الناتج.

وفي ظل برنامج "تسهيل الصندوق الممتد" الذي وقعته الأردن مع صندوق النقد الدولي في شهر آذار من العام 2020 كأول برنامج يمنحه الصندوق مع انتشار جائحة كورونا، والذي يمتد لمدة أربع سنوات بقيمة قدرها حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي، فقد صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على المراجعة الأولى من برنامجه مع الأردن، حيث أشاد المجلس بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا، مشيراً إلى أن الجائحة قد أثرت على الاقتصاد الأردني بشكل كبير، لكن السلطات تصدت لها في الوقت المناسب، كما أشاد بقدرة وزارة المالية على تسديد جميع التزاماتها المالية والأقساط المستحقة في وقتها ونفاذها إلى الأسواق، وبرغم التحديات الجسيمة أمام السلطات، فهي لا تزال ملتزمة بإعادة البناء التدريجي للهوامش الوقائية من خلال السياسات الإصلاحيّة ووقف تزايد الدين العام. حيث أن البرنامج قائم على الأولويات التي وضعتها الحكومة ويحتوي على العديد من الإصلاحات الهيكلية في مجال تقليل كلفة ممارسة الأعمال كالطاقة والعمالة، وتحسين الشفافية الحكومية، وتعزيز الإيرادات عن طريق محاربة التهرب والتجنب الضريبي دون فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة أية ضرائب حالية.

الأنشطة والإنجازات 2020

تأثر أداء البنك المالي خلال عام 2020 بسبب تراجع النشاط الاقتصادي إقليمياً ومحلياً بأثر جائحة كورونا وتبعات ذلك على قطاعات الأعمال من شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة إلى جانب قطاع الأفراد، وبأثر تخفيض أسعار الفائدة في السوق المصرفي وحالة عدم اليقين المرتفعة التي سادت بيئة الأعمال. وفي ضوء هذه التحديات والمتغيرات الاقتصادية، فقد أخذ بنك الأردن على عاتقه تسيير أعماله بكل كفاءة واقتدار وانتهاج استراتيجية عمل تحوطية تكفل استدامة الأعمال وتحافظ على ديمومة النمو والاستقرار بأعلى معايير إدارة المخاطر. رافق ذلك استمرار نهج البنك بالتطوير والتحديث المستمر لدعم مسيرة التفوق، حيث واصل البنك استحداث خدمات ومنتجات مصرفية جديدة وتطوير أخرى قائمة سعيًا منه نحو مزيداً من الارتقاء بتجربة العملاء ومحاكاة تطلعاتهم من جهة وتحقيق طموحاتهم من جهة أخرى، من خلال تبني وتطبيق مشاريع وبرامج عمل تهدف إلى تبسيط إجراءاته وتطوير سير العمليات وأتمتها لغايات تسهيل المعاملات المصرفية للعملاء ليصبح بنك الأردن الخيار الأمثل لديهم. حرص البنك كذلك على مواكبة آخر التطورات التكنولوجية في التطبيقات الإلكترونية والقنوات البديلة حيث كان لبنك الأردن بصمته في التكنولوجيا والتحول الرقمي في سبيل تحقيق الكفاءة التشغيلية، والقابلية للتوسع بمرونة. كما سيواصل البنك تركيزه على إدارة مصادر واستخدامات الأموال بالكفاءة المطلوبة.

استهدفت رؤية بنك الأردن لعام 2020 العمل على القيام بنقلة نوعية في أداء قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والعمليات من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع لتطوير البنية التحتية التقنية والخدمية للبنك وتطوير المنتجات من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية التي تشهدها الصناعة المصرفية بما يساهم في استقطاب شرائح جديدة من العملاء، وتعزيز العلاقة مع العملاء القائمين. وقد عملت قطاعات الأعمال خلال عامي 2018 و2019 على بناء خطط عملها بالاستناد إلى رؤية البنك من أجل العمل على تحقيق المستهدفات على المستوى الكلي والقطاعي وباستخدام منهجية بطاقات الأداء المتوازن. لجسر الفجوة فيما بين عملية بناء الاستراتيجية وعملية التنفيذ. وقد أثمرت رؤية البنك خلال المرحلتين الأولى والثانية عن مجموعة من الإنجازات على صعيد تطوير البنية التحتية التقنية وتطوير قنوات التوزيع الإلكترونية والرقمية والتي تعتبر من أهم الركائز التنافسية على مستوى القطاع المصرفي الأردني. وفيما يتعلق بالعام 2020، فقد تم استكمال العمل على مجموعة من المشاريع الاستراتيجية مثل إدارة المحتوى الإلكتروني، وإدارة المخاطر، والارتقاء بأنظمة وقواعد البيانات، وإطلاق مشروع جديد بهدف الارتقاء بالأداء المالي المؤسسي. كما سرعت جائحة كورونا من إنجاز المشاريع والمبادرات التي تتعلق بإطلاق حلول رقمية ووسائل دفع متطورة تواكب التوجهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية. ونتيجة للتحديات الاقتصادية الناتجة عن أزمة فيروس كورونا التي ألقت بظلالها على الأسواق التي يعمل فيها بنك الأردن، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين حول مدى استمرارية وعمق التبعات الفعلية للأزمة بصورتها الشاملة على القطاعات الاقتصادية، فقد تقرر التحول إلى التخطيط التشغيلي (قصير المدى) من خلال الإدارة بالأهداف باستخدام الموازنة التقديرية واعتماد السنة القادمة 2021 امتداداً للاستراتيجية السابقة 2018-2020 لاستكمال الإنجاز خاصة على مستوى المشاريع ذات الأولوية العالية، وللتمكن من قراءة الأثر الفعلي للأزمة فيروس كورونا، واعتبار التحديات الناتجة عن الأزمة كفرصة من أجل العمل على إعادة تنظيم وترتيب الأعمال ومعالجة التحديات الداخلية.

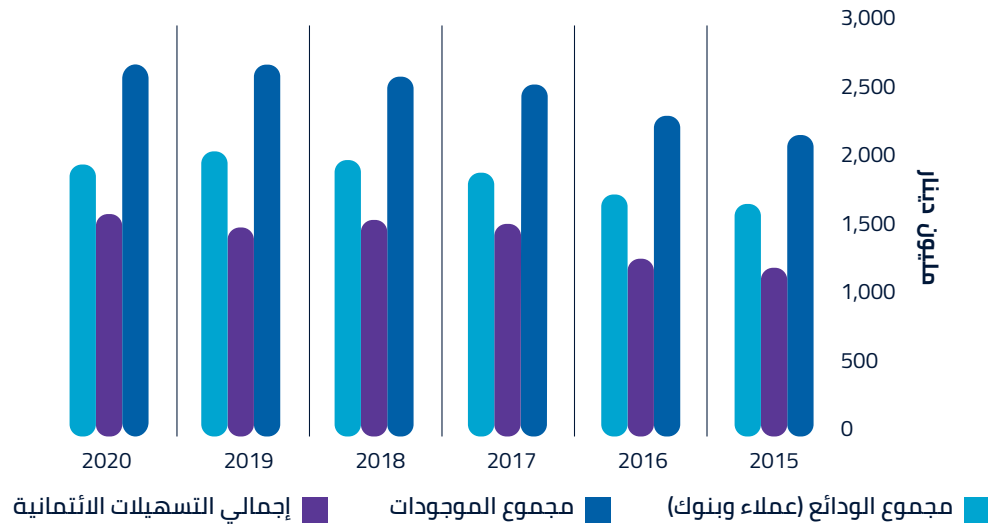
النتائج المالية:

في ضوء التحديات والمتغيرات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا والتي رافقها حدوث انكماش اقتصادي في الدول التي يعمل فيها البنك، وتضرر معظم قطاعات الاقتصاد وتعطل الأعمال بفعل تطبيق حظر التجول الجزئي والشامل، وانتهاج سياسة التباعد الاجتماعي، الأمر الذي مثل تحدياً أمام البنك لأخذ مزيد من الحيطة والحذر في توجيه التسهيلات الائتمانية للقطاعات المتضررة، كذلك فإنه مثل فرصة في التوسع في تمويل القطاعات التي ستشهد رواجاً بفعل الأزمة.

في ضوء كل المعطيات السابقة، فإن بنك الأردن أخذ على عاتقه تسيير أعماله بكل كفاءة واقتدار وانتهاج استراتيجية عمل تحوطية تكفل استدامة الأعمال وتحافظ على ديمومة النمو والاستقرار بأعلى معايير إدارة المخاطر. حيث سجل إجمالي الأصول ما قيمته 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 0.2% مقارنة بنهاية عام 2019، كما سجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 454.8 مليون دينار، وعلى صعيد توظيفات واستثمارات مصادر الأموال، فقد بلغت محفظة البنك الائتمانية (بالتكلفة المطفأة) 1.47 مليار دينار بارتفاع بنسبة 4.1% مقارنة بعام 2019 وذلك نتيجة لنمو التسهيلات الموجهة لقطاع الأفراد بمبلغ 69.3 مليون دينار وبنسبة 14.2%، كما نمت التسهيلات الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 1.9 مليون دينار وبنسبة 0.8%، فيما تراجعت تسهيلات قطاع الشركات الكبرى بمبلغ 62.3 مليون دينار وبنسبة 14.2% عن نهاية عام 2019.

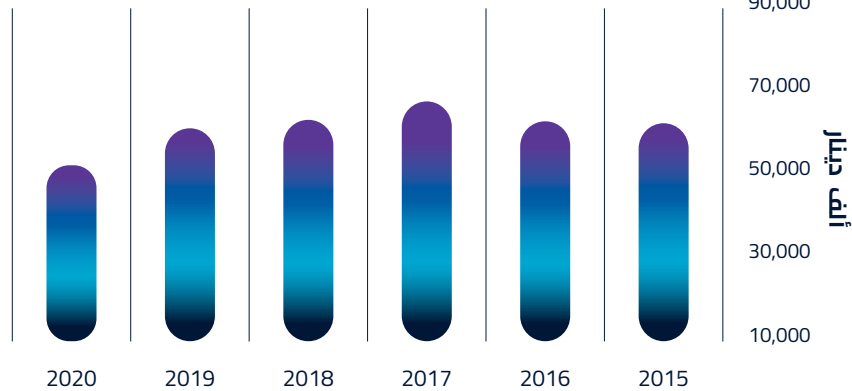
وعلى صعيد مصادر الأموال، فقد سجلت ودائع العملاء تراجعاً بنسبة 0.5% لتصل إلى 1.9 مليار دينار، بما لم يكن له أثر على متطلبات العملاء التمويلية واحتياجات السيولة للبنك، حيث ارتفعت ودائع التوفير لتصل إلى 855.3 مليون دينار، وارتفعت ودائع الطلب إلى ما قيمته 549.1 مليون دينار، فيما انخفضت ودائع الأجل لتصل إلى 470.3 مليون دينار، كذلك انخفضت شهادات الإيداع لتسجل 34.4 مليون دينار.

تطور بنود المركز المالي



وفي ظل ما تقدم، فقد قام البنك بأخذ مزيد من المخصصات لمواجهة أية ظروف حالية ومحتملة في ظل جائحة كورونا وحالة عدم اليقين لما ستؤول إليه الأمور نتيجة لذلك ورغبة منه في مزيد من التحصين لمحافظة الاستثمارية والائتمانية لمواجهة أية أضرار حالية أو قادمة على مستوى عملائه أفراداً وشركات ومؤسسات، حيث تم زيادة مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 13.2 مليون دينار وهو ما ترك الأثر الرئيسي وأدى لانخفاض الربحية ليسجل صافي الربح العائد لمساهمي البنك 35.8 مليون دينار في نهاية عام 2020 بالإضافة إلى تراجع الربح التشغيلي للبنك بنسبة 8.8% ليسجل 127.8 مليون دينار، وذلك بأثر تخفيض البنك المركزي لأسعار الفوائد على أدواته النقدية وبالتالي انخفاضها بالسوق المصرفي وتراجع الأرصدة المستغلة لقطاع الشركات بأثر ضعف نشاط الاستيراد والتصدير.

تطور صافي الربح للبنك قبل الضريبة



كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) ما يقارب 107.2% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي، وعلى صعيد مؤشر السيولة، فإن البنك يمتلك مستويات سيولة مريحة تفوق النسب المطلوبة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها، فقد وصلت نسبة السيولة القانونية 130.7% كما في نهاية عام 2020. وفيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال التنظيمي، فقد بلغت 19.08% وهي أعلى من النسبة المقررة والبالغة 14.50% حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية وأعلى من متوسط القطاع المصرفي البالغ 17.93% كما في نهاية النصف الأول 2020.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل فيها، كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، ووفقاً لمتغيرات السوق. هذا وقد بلغت الحصة السوقية لبنك الأردن - الأردن لودائع العملاء في نهاية تشرين الثاني 2020 ما نسبته 4.12%، في حين سجلت في جانب التسهيلات الائتمانية ما نسبته 4.27%. أما الحصة السوقية لبنك الأردن - فلسطين مقارنة بالقطاع المصرفي الفلسطيني فقد سجلت في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية تشرين الثاني من عام 2020 ما نسبته 3.67% و3.83% على التوالي. وفي بنك الأردن - سورية فقد بلغت الحصة السوقية من إجمالي البنوك الخاصة التقليدية في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية أيلول من عام 2020 (حسب أحدث بيانات صادرة) مقارنة بنهاية العام السابق ما نسبته 1.92% و3.52% على التوالي.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن تقديم منتجات وخدمات متنوعة لعملائه في قطاعات الأفراد، الشركات الكبرى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والأنشطة الاستثمارية. حيث عمل خلال سنة 2020 على طرح مجموعة من الحملات والبرامج لعملائه في قطاع التجزئة إلى جانب تلبية احتياجات عملائه التمويلية من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. يدعم ذلك فريق موظفي البنك الذين يتميزون بالكفاءة والمهنية لتقديم أفضل مستوى من الخدمة للعملاء.

خدمات الأفراد وقنوات التواصل:

واصل البنك عملياته التطويرية للارتقاء بالمنتجات والخدمات المقدمة لقطاع عملاء الأفراد وتصميمها بشكل يحاكي متطلباتهم وتطلعاتهم. وكذلك الأمر استمر البنك بتوفير حلول رقمية حديثة وتحسين تجربة العملاء بما يواكب المستجدات في الصناعة المصرفية.

فعلى صعيد مواكبة أنظمة الدفع الحديثة، أطلق بنك الأردن منتج BOJ Pay Sticker للبطاقات المدينة حيث يتم إلصاقها على الأجهزة مثل الجهاز الخليوي ليتمكن العميل من إجراء حركات المشتريات على أجهزة نقاط البيع POS المدعمة بخاصية Contactless محلياً ودولياً. وتم إطلاق خدمة السحب من الصرافات الآلية لبنك الأردن دون الحاجة لاستخدام البطاقة وذلك من خلال تطبيق BOJ Mobile وفي هذا السياق تم تعديل سقف المشتريات الائتمانية دون رقم سري على البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقاً وبطاقات BOJ Sticker حيث أصبح السقف اليومي 150 دينار دون محدد أسبوعي ويومي لعدد الحركات. كما تم إطلاق تطبيق "بصرية" الخاص بالعملاء المكفوفين وكبار السن وذلك بهدف تسهيل عملية إيصال المعلومات لجميع عملاء بنك الأردن بطرق عصرية ومتطورة. ومن خلال هذا التطبيق يتم تحويل لغة بريل المطبوعة على البروشورات الخاصة إلى لغة منطوقة ومسموعة بالعربية؛ وذلك لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المصرفية وخاصة المكفوفين وغير المتمكنين من القراءة، والاستفادة منها دون الاستعانة بشخص أسوة بباقي شرائح المجتمع. إضافة إلى إطلاق خدمة الدفع الفوري CliQ من خلال تطبيق BOJ Mobile والذي يتيح للعملاء تحويل واستقبال الأموال من البنوك المحلية المفعلة للخدمة وباستخدام أكثر من خيار (رقم IBAN، الاسم المستعار، رقم الهاتف). وتماشياً مع سعي البنك الدائم لتقديم أفضل وأحدث الخدمات لعملائه وحفاظاً على السلامة العامة فقد تم إطلاق خدمة فتح الحسابات للعملاء الأفراد من خلال تطبيق ZOOM حيث تمكن هذه الخدمة العميل من فتح حساب بنكي من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبنك واختيار خاصية فتح الحساب عبر ZOOM وله الخيار بإتمام هذه العملية عن طريق موظفي الفروع أو مركز الخدمة الهاتفية من خلال خاصية تسجيل المكالمة واستكمال الشروط لفتح الحساب دون الحاجة لزيارة الفرع.

بدأ البنك في عام 2020 بتنفيذ خطة التحول الرقمي للفروع تدريجياً والقائمة على تحويل عمل الفرع من نظام العمليات القديم إلى نظام عمليات جديد بما يتواءم مع استراتيجيات البنك المعتمدة على الجاهزية، والتركيز على العميل، بالإضافة إلى سعي البنك لتقديم كافة المنتجات والخدمات للعملاء في أي وقت وبأي مكان من خلال قنوات البنك المختلفة. حيث تم تطبيق نموذج عمليات الفرع الجديد على مجموعة من الفروع. كما تم إطلاق نظام تقييم الخدمة من العميل Dynamic Voice of Customer والذي يستهدف قياس تجربة العملاء عبر قنوات التوزيع التقليدية والإلكترونية والرقمية من خلال إرسال رسائل نصية للعملاء بشكل فوري بعد كل حركة، حيث تم تطبيقه في عدد من الفروع (28 فرعاً في المرحلة الأولى) ليتم تقييم تجربة العملاء للخدمات المقدمة من خلال هذه الفروع.

وتوافقاً مع استراتيجية البنك الخاصة بالتركيز على العميل بالإضافة إلى تطوير قنوات البنك الرقمية والإلكترونية لخدمة العملاء الحاليين والمستقبليين، وضمن توجهات البنك للارتقاء في الخدمات المقدمة للعميل، فقد استمر العمل على تطوير نظام الهاتف النقال BOJ Mobile باعتباره مشروع مستمر ضمن رؤية البنك بأن يكون هذا النظام وسيلة رئيسية لمواكبة الخدمات البنكية العصرية ومن ثم لتوجيه عملاء التجزئة له كبديل للفرع حيث تم إدخال مجموعة من التحسينات والخدمات الجديدة على تطبيق الهاتف النقال. كما تم إطلاق BOJ Mobile لمستخدمي أجهزة هواتف هواوي عبر Huawei AppGallery. كما وتم في هذا السياق تطوير الموقع الإلكتروني للبنك، من خلال إعادة تصميمه وتطويره ليتناسب مع الهوية الجديدة والاستفادة من التكنولوجيا الأحدث المتوفرة حسب أفضل الممارسات.

أما في جانب تعزيز شبكة الصراف الآلي، فقد تم استبدال مجموعة من أجهزة الصراف الآلي في الأردن بأجهزة أكثر تطوراً من ناحية المزايا والخدمات التي تقدمها، كما تم تشغيل مجموعة من الصرافات الآلية في مواقع تابعة لأمانة عمان. فيما بلغ عدد الصرافات الآلية في الخدمة ما يقارب 176 صرافاً آلياً في الأردن. وتم افتتاح فروع جديدة ضمت (المنطقة الحرة – المطار، ضاحية الأمير راشد، ضاحية الرشيد)، ونقل فرع كفرنجة إلى موقع جديد. وفي فلسطين تم الانتهاء من أعمال تحديث فرع العيزرية وفرع طولكرم. ووصل عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 45 جهازاً.

وبهدف تقديم حلول تمويلية متميزة ومرنة لعملاء البنك، فقد أطلق البنك حملة تستهدف عملاء الرواتب المحولة من الشركات المعتمدة والذين يقومون بالحصول على قروض شخصية جديدة بقيمة 20 ألف دينار فأكثر وراتب العميل المعتمد والمحول من الشركة المعتمدة بقيمة 700 دينار فأكثر، حيث تم منح العميل جائزة نقدية حسب قيمة صافي القرض الجديد الممنوح للعميل. كما تم إطلاق حملة لشراء القروض السكنية بما يعزز تنافسية البنك في هذا المنتج، وإطلاق حملة القروض العقارية بحلتها الجديدة وبمجموعة من المزايا تحت عنوان "بيتنا".

وفي ظل الظروف الصحية الصعبة بسبب تداعيات فيروس كورونا ورغبة العملاء بتوفير سبولة لتسديد المصاريف الشهرية، تم إطلاق حملة القروض الشخصية "6 أقساط" والتي تقوم بتشجيع العملاء على عمل Top-Up لقروضهم القائمة وبأقل المتطلبات وذلك لشريحة من العملاء حسب دراسة الشرائح التي قام بها البنك. وتم التعديل على طلبات القروض الشخصية Top-Up من حيث آلية التعامل مع الطلبات الواردة فيما يخص التسعير والعمولات المستوفاة ومسار العمليات.

كما تم تجديد حملة 30/70 خلال عام 2020 الخاصة بالسيارات الجديدة/الوكالات. بالإضافة إلى الاشتراك بمنصة (Tamweelna) شركة الشبكة التجارية الذكية بما يمكن البنك من الوصول للعملاء من خلال شبكة التجار والشركات التي تتعامل معها الشركة. وفي جانب البطاقات الائتمانية فقد أطلق البنك عدداً من الحملات الترويجية وحملات الاسترداد النقدي خلال عام 2020. كما طرح البنك منتج دفتر شيكات على البطاقة الائتمانية، بحيث يمكن للعميل الحصول على دفتر شيكات فئة خمس ورفات لمرة واحدة في السنة ضمن محددات وشروط معينة. بالإضافة إلى مجموعة من الخصومات والعروض لدى استخدام بطاقات الدفع والبطاقات الائتمانية لبنك الأردن.

وعلى مستوى فروع فلسطين، فقد استمر العمل على تطوير المنتجات والخدمات بما يلبي حاجات العملاء وتوقعاتهم، ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال، إطلاق حملة القروض الشخصية بمزايا تنافسية. كما تم إطلاق حملة Top-Up لعملاء رواتب القطاع العام والقطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى حملة القروض الشخصية للأطباء المختصين، ومجموعة من أصحاب المهن الحرة، والعسكريين، وحملة القروض الشخصية بضمن رهن عقار. كما عمل البنك على إطلاق مجموعة من الحملات الترويجية والخصومات على البطاقات في فروع فلسطين. بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من صالات الانتظار (VIP) لحملة بطاقات فيزا البلاتينية. وفي جانب قروض السيارات، تم إطلاق حملات قروض السيارات الخصومي والعمومي بمزايا متعددة وسهولة إجراءات التنفيذ. كما أطلق البنك حملة تحديث البيانات بما يسهم في تقديم المنتجات الملائمة للعملاء واستكمال قاعدة بياناتهم. هذا وقد أتاح البنك تأجيل أقساط القروض تلبيةً لاحتياجات عملائه وفقاً لدرجة تأثرهم بجائحة كورونا وحسب سياسة البنك في هذا الجانب وبما ينسجم مع الجهود الحكومية التي تم تطبيقها في الدول التي يعمل فيها.

خدمات الشركات:

استمر البنك بتعزيز نشاطه لخدمة قطاع الشركات الكبرى على الرغم من الصعوبات التي واجهت القطاع جراء تبعات أزمة كورونا. ويهدف المنافسة بقوة والحفاظ على حصة البنك السوقية، تم التركيز على عملية تجهيز مدرء العلاقة لمواجهة تحديات السوق وتطوير قدراتهم في كافة الجوانب. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2020 قطاع التجارة، الصناعة، الخدمات، الطاقة (الكهرباء والمياه).

وفي جانب تعزيز القدرات التسويقية، فقد تم اعتماد منهجية ووسائل تسويقية تمكن مدرء العلاقة من التعرف على الشركات العاملة في السوق والوصول إلى هذه الشركات. كما تم وضع آليات لتتبع النشاطات التسويقية، ومن هذه الوسائل: اعتماد نظام آلي مطور (KINZ) لإدارة الفرص التسويقية، وتفعيل دور قسم الدراسات من خلال إعداد دراسات قطاعية لدائرتي الشركات والتجارية وقوائم بأسماء أفضل العملاء في القطاع. هذا بالإضافة إلى تطوير تقارير الزيارة. كما يتم أيضاً ربط الإنتاجية بالنشاطات التسويقية ومتابعة إنجازات مدرء العلاقة.

ومن الجدير ذكره أن تواجد بنك الأردن، من خلال فرع البحرين، عمل على تعزيز تواجد البنك إقليمياً وأتاح بناء شراكات جديدة والتوسع في تقديم باقة من الحلول المالية ومنتجات التمويل التجاري للصناديق السيادية والشركات والمؤسسات المالية وذلك من خلال المشاركة بقروض التجمع البنكي واستثمارات الأوراق المالية في دول الخليج العربي ومصر. الأمر الذي يعزز مركز البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقوي علاقاته مع المؤسسات المالية والمصرفية على حدٍ سواء.

استهدف البنك تأسيس دائرة متخصصة لإدارة المعاملات البنكية بهدف تطوير الخدمات المقدمة لقطاع الشركات والتي تُعنى بشكل رئيس بتطوير خدمة إدارة النقد وتمويل عمليات التجارة الخارجية، وتطوير الخدمات المقدمة من خلال القنوات الرقمية لعملاء الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال. وعليه تم استكمال العملية التنظيمية وتأسيس الدائرة بحيث تُعنى بإدارة أهداف المنتجات والمعاملات البنكية لإدارة النقد والتمويل والتبادل التجاري وخدمات الأوراق المالية، إضافة إلى دراسة احتياجات ورغبات العملاء ومن ثم تطوير وبيع المنتجات والخدمات البنكية لهم.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة (SMEs):

يولي بنك الأردن أهمية كبيرة لتمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة باعتباره رافداً أساسياً للاقتصاد ومحركاً أساسياً لتوفير فرص العمل في الأردن وفلسطين على حد سواء. فقد استمر البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال التمويل الطويل والقصير الأجل للقطاعات التجارية والصناعية والخدمية، وذلك من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة وفي المحافظات الفلسطينية. حيث يعمل مدراء العلاقة في هذه المراكز على التواصل المستمر مع العملاء وتوفير الخدمات بمستوى عالي الجودة. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2020 كانت قطاع الأنشطة العقارية، قطاع التجارة، قطاع المطاعم والمقاصف، وقطاع الزراعة والصناعات التحويلية. وفي فلسطين فقد تم تقديم الخدمات الائتمانية لقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الأنشطة العقارية.

وبهدف تطوير العلاقة مع عملاء هذا القطاع فقد تم استحداث (CVI) Customer Value Index ، والذي أصبح جزءاً من إدارة العلاقة وتوجيه الجهود. هذا وقد تم إعداد استراتيجية جديدة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتم وضع خطة عمل يتم تنفيذها على مراحل، مما سيعزز مركز البنك التنافسي ضمن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة SMEs.

وضمن إطار السعي الدؤوب لتصميم منتجات تحاكي متطلبات وتطلعات العملاء، تم إطلاق منتج جديد "إيجارتي " يستهدف العملاء الجدد والقائمين على اختلاف قطاعاتهم الاقتصادية، حيث يتم منح تمويل على عقود إيجارات (تجاري وسكني) لعقارات مؤجرة لكل من: البنوك المختلفة، مؤسسات وهيئات حكومية، السفارات والبعثات الدبلوماسية، شركات الاتصالات، شركات عالمية عاملة في الأردن، كبرى الشركات المساهمة العامة، بسقف قيمته 500 ألف دينار للعميل الواحد وحسب الدرجة الائتمانية لكل عميل. كما شارك بنك الأردن بدعم الشركات المتوسطة والصغيرة لمواجهة جائحة كورونا من خلال المشاركة ببرنامج البنك المركزي الأردني حيث بلغ حجم القروض الممنوحة ضمن هذه المبادرة 34.4 مليون دينار لعام 2020 لعدد 248 عميل، وشكلت هذه القروض حوالي 7.6% من إجمالي القروض الموافق عليها ضمن هذا البرنامج.

خدمات التأجير التمويلي:

يفتح بنك الأردن أمام عملائه خيارات واسعة ومتنوعة لتوفير التمويل اللازم لهم؛ حيث يستمر بتقديم خدمات التأجير التمويلي التي تقوم على أساس الإجارة المنتهية بالتملك، وذلك تلبية لاحتياجات عملائه ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية، وقد استطاعت خدمات التأجير التمويلي توسيع مجموعة الخدمات المقدمة من خلالها لتشمل كافة عمليات شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الآليات والأجهزة والمعدات. من خلال شركة الأردن للتأجير التمويلي يقوم البنك بتقديم خدمة التأجير التمويلي للعقارات للأفراد والشركات من كافة القطاعات، والخدمة متاحة للأفراد والمؤسسات والشركات في قطاعات عديدة تشمل: القطاع الطبي، الصناعي، العقاري، النقل، التعليم، السياحة، المقاولات، الاتصالات والخدمات الأخرى.

التنظيم والعمليات والبنية التقنية:

واصل بنك الأردن خلال عام 2020 إنجاز مجموعة من المشاريع وبرامج العمل على صعيد التنظيم والعمليات والأنظمة الآلية، واستمر في تطوير بيئة عملياته وأنظمته التكنولوجية ومواكبة متطلباته الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركائه التابعة، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وضمان انسيابية الخدمة على مستوى الفروع والإدارات في البنك.

فعلى صعيد المشاريع المتعلقة بإدارة العلاقة مع العملاء، تم استكمال العمل على مشروع نظام إدارة العلاقة مع العملاء (CX)، حيث يعتبر مشروعاً تحويلياً للبنك يؤدي إلى تعزيز تجربة العملاء من خلال توفير بيئة موحدة لخدمتهم عبر مختلف القنوات التفاعلية، إضافة إلى توفير قاعدة بيانات تمكن البنك من خلق نظرة شمولية للعميل 360-degree view وبالتالي فهم أفضل لاحتياجاته وتجربته البنكية، حيث باشر البنك العمل على تطبيق CX – Service Module والذي ضم إطلاق مجموعة من خدمات البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقاً للعملاء القائمين على نظام CX، كما يعمل البنك على تحديث منظومة الدفع بالبطاقات من خلال تطوير نظام الدفع بالبطاقات على الهاتف النقال (Tokenization) والذي يهدف لتمكين العميل من استخدام تطبيق الهاتف النقال لعمليات الدفع من خلال خلق محفظة إلكترونية تتفاعل مع الهاتف النقال من جهة والبطاقة من جهة أخرى، وهي لا تزال في مرحلة التطوير.

وأما في جانب المشاريع المتعلقة برفع الاعتمادية على البيانات، فقد حرص البنك على استمرارية العمل على المشاريع الاستراتيجية وتسريع عجلة التنفيذ لتطبيق المشاريع على البيئة الحية، خاصة المشاريع المتعلقة بال Big Data لأتمتة عملية استخراج البيانات وجمعها ومعالجتها وعرضها بصورة أكثر فعالية وكفاءة لدعم متخذي القرار، وضمن هذا السياق، تم تطبيق نظام تحليل الأعمال البنكية وقياس الأداء المتخصص بأعمال ومنتجات الخدمات المصرفية للأفراد وفروع فلسطين. كما سيساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المدعومة بالبيانات التحليلية والمتوفرة ضمن أنظمة البنك وبشكل يومي. كما تم العمل على أتمتة العديد من الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء البنك ليساهم ذلك برفع جودة الخدمة المقدمة والارتقاء بتوقعات العملاء، والأهم أن تلك الخدمات الإلكترونية ستلبي احتياجات العميل في أي وقت ومكان في ظل الظروف الصحية الصعبة، وتضمن الحد من التأثير السلبي على المركز المالي للبنك وسط الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن الجائحة، وعلى مستوى المشاريع المتعلقة بتطوير كفاءة العمليات، فإن العمل جارٍ على تطوير نظام إدارة المحتوى الإلكتروني والذي يعتبر من أهم المشاريع على مستوى قطاع العمليات وعلى مستوى استراتيجية البنك، حيث إن الحاجة التاريخية للبنك كانت تتمثل بإدارة المحتوى الورقي

والتخفيف من أعباء التداول الورقي والذي يلبي بذات الوقت المتطلبات الرقابية والحاجة للاحتفاظ بالمستندات، كما تتم أتمتة بعض العمليات المتكررة، ويذكر أن العمل باعتماد الحوسبة السحابية استمر على عدة أنظمة رئيسية ومستحدثة.

هذا وقد تم العمل على إعداد دراسات تنظيمية وتطوير عدد من الإدارات واستحداث أو دمج دوائر وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية، بما يمكن البنك من الارتقاء في أنظمته وأعماله وتطوير بيئة خدماته. في ظل التطورات والتغيرات التي تطرأ على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، والتي تشكل تحدياً واضحاً لمجموعة بنك الأردن في سعيها الاستراتيجي للوصول لأفضل مكان على صعيد القطاع المصرفي، فقد تم استحداث هيكل تنظيمي لإدارة جديدة وبمسمى "إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع" وتتبع لها (دائرة إدارة المشاريع ودائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات) وتم تعديل الهيكل التنظيمي واعتماده، كما تم تأسيس دائرة المعاملات البنكية (Transaction Banking) تبعاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص.

فيما يتعلق بفروع فلسطين، فقد تم إعداد دراسة تنظيمية لتطوير الهيكل التنظيمي لدائرة المبيعات في الإدارة الإقليمية، كما تم تعديل تبعية دوائر الإدارة الإقليمية التالية: (دائرة الرقابة المالية، دائرة الموارد البشرية، وحدة الخدمات الإدارية والوظائف، دائرة الأنظمة الآلية، دائرة العمليات المركزية) لتصبح تابعة للمدير الإقليمي مباشرة بدلاً من مساعد المدير الإقليمي، وذلك بعد أن تم إلغاء وظيفة مساعد المدير الإقليمي، وتم تعديل الهيكل الإداري لفروع فلسطين بما يتواءم وينسجم مع الواقع الفعلي وكافة التعديلات التي تمت على هياكل الإدارة الإقليمية، وتم اعتماده أصولياً.

فيما يتعلق بفرع البحرين، فقد تم استحداث وظيفة موظف الرقابة المالية، وذلك بهدف تطبيق خطط التعاقب الوظيفي بحسب المتطلبات الصادرة من المصرف البحريني المركزي، بالإضافة إلى تفعيل مبدأ الرقابة الثنائية، وبالتالي تقليل المخاطر بما يحمي مصالح البنك، كما تم إعداد دراسة تنظيمية لفرع البحرين وتم إضافة عدد من الوظائف بما يواكب توسع أعمال الفرع، أبرزها وظيفة محلل بيانات بحيث جاء ذلك ليتوافق مع ما هو مقترح تطبيقه على مستوى الإدارة العامة؛ من إضافة وظائف متخصصة في تحليل البيانات على مستوى مخاطر محافظ الائتمان، وبما يساعد ويساهم في تطوير وتحسين جودة القرار الائتماني على مستوى دوائر تنمية الأعمال، بالإضافة إلى وظيفة خبير اقتصادي Economist.

على مستوى تطوير منظومة إدارة الامتثال والمخاطر والارتقاء بأمن المعلومات، فقد استمر البنك بتطبيق الممارسات الفضلى في عمليات مراقبة وإدارة المخاطر، وفي هذا السياق؛ فقد استهدف البنك تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن من خلال استكمال مراحل تنفيذ المشروع الشمولي (ERM Enterprise Risk Management Framework) والذي يهدف للارتقاء بكافة عناصر إدارة الائتمان والمخاطر على المستوى المؤسسي وبالتعاون مع شركة موديز، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تطوير العملية الائتمانية.

وضمن هذا السياق، فقد تمت المباشرة بإعداد سياسة ائتمانية موحدة على مستوى المجموعة ومراجعتها والتعديل عليها، إضافة إلى العمل على إعداد سياسة الضمانات ومخففات المخاطر بصورة جديدة ومحدثة على مستوى مجموعة بنك الأردن، كما تم وضع اتفاقيات تعامل وإجراءات عمل تضبط عملية إدخال أسماء مدققي الحسابات مع الدوائر ذات العلاقة، وفحص وعمل تحقق لقائمة المدققين المعتمدة بشكل سنوي، كما وتم الانتهاء من تطوير الطلب الائتماني لعملاء الشركات والتجارية CCM في مرحلته الثانية حيث تم إضافة مجموعة من التعديلات على النظام، أبرزها إضافة مؤشر أهمية العميل (CVI) ضمن الـ CR، وإظهار جميع تفاصيل تسهيلات العميل لدى البنوك الأخرى ضمن الـ CR، كما تم تطوير إجراءات مؤشرات الإنذار المبكر Early Warning Signals (EWS) لعملاء الشركات والتجارية، وذلك لغايات اتخاذ الإجراء المطلوب في التوقيت المناسب لتفادي تعثر العملاء و/أو الاضطرار إلى كشف حساباتهم وتصنيفها ضمن الحسابات تحت المراقبة أو المشكوك في تحصيل أرصدها بما يحمي ويحقق مصلحة البنك، كما بدأ العمل على مشروع Performance Management Framework والذي يهدف إلى قياس الأداء الحقيقي لحوائر الأعمال على المستوى المالي والمنتجات والعملاء والقنوات المتنوعة، وبخصوص مراحل الإنجاز، فقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع.

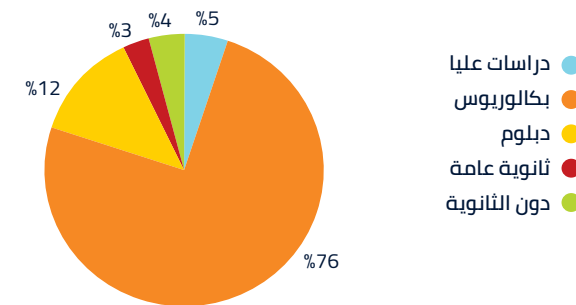
كما استمر تطبيق مشروع إدارة الخدمات الأمنية التقنية (Manage Security Services) بالتعاون مع شركة ScanWave، الأمر الذي ساهم بتمكين فرقتي أنظمة المعلومات وأمن المعلومات من التركيز على المستوى الأعلى لإدارة أمن المعلومات، حيث تم تطبيق المشروع على مستوى مجموعة بنك الأردن، والذي يشمل: المراقبة للأنظمة والتطبيقات وقواعد البيانات SIEM، إدارة منظومة الأمن السبراني، تعليمات النظام الأوروبي العام لحماية البيانات GDPR واستكمال تطبيق مشروع COBIT إصدار 2019. كما تم التعديل تنظيمياً على وحدة معالجة شكاوى العملاء ضمن دائرة الامتثال، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية لدى البنوك وذلك من خلال إضافة وظيفة مسؤول عن Payment Fraud، ونقل وظيفة منسق الامتثال / دوائر العمليات لتكون تابعة لدائرة الامتثال.

ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل الدعامة الأولى والثانية، فقد تم الانتهاء من إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP عن البيانات المالية كما في 2019/12/31. هذا وأظهرت نتائج عملية التقييم بأن البنك يحتفظ بقاعدة رأسمالية مناسبة لتغطية كافة أنواع المخاطر التي من الممكن أن تواجهه، وليست فقط تلك التي تم احتسابها ضمن الدعامة الأولى. ومن الجدير ذكره أن مجلس الإدارة يلتزم بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية ويولي كامل عنايته بتطبيق أسس الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والتشريعات الناضمة للأعمال البنكية، وعلى صعيد إدارة الامتثال، فإن البنك يواصل التزامه وامتناله للقوانين والتعليمات والإجراءات والأنظمة الرقابية في كافة الدول التي يعمل داخلها.

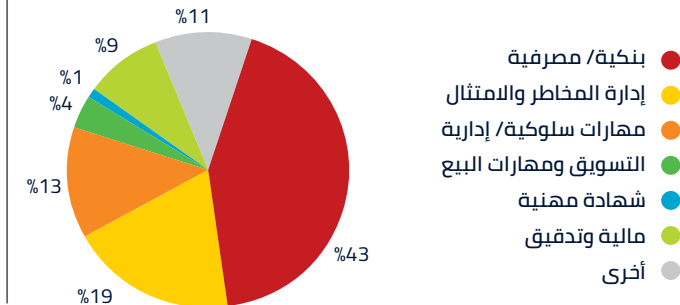
الموارد البشرية:

انطلاقاً من إدراك البنك بأن القدرات والكفاءات المصرفية المؤهلة والمتخصصة هي ركيزة أساسية للارتقاء بمستوى البنك وتقديم الخدمة للعملاء، فقد صمم البنك خطته التدريبية لعام 2020 لتلبية الاحتياجات التدريبية للموظفين ورفع مستوى أدائهم المهني بما يتماشى مع رؤية البنك وأبرز الممارسات المصرفية في مجال التعلم والتطور. كما تم تحليل الاحتياجات التدريبية على جميع مستويات البنك وبما يتوافق مع استراتيجية الدوائر وخطط التطوير الفردية للموظفين. وفي ذات السياق، فقد استكمل البنك برنامج (البيع الاستشاري والبيع الاحترافي / Sales Academy)، بالإضافة إلى البرامج التدريبية الداخلية والخارجية الأخرى. ونظراً للظروف التي عايشناها في عام 2020 بسبب جائحة كورونا، فقد تم العمل على تنفيذ البرامج التدريبية بنظام التعلم عن بعد والتوسع بتنفيذ برامج التدريب الإلكتروني حيث تم تحويل وتصميم البرامج التدريبية الدورية لفيدوهات تعليمية وذلك من قبل دائرة التعلم والتطور. واستمر البنك بتطبيق برنامج مهنتي الذي يهدف إلى إتاحة الفرصة لطلاب الجامعات والمدارس للاطلاع على بيئة العمل بما يضمن جاهزية الطلاب للانخراط في سوق العمل، وذلك خلال الربع الأول من عام 2020 بأثر تبعات جائحة كورونا.

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لعام 2020



توزيع الدورات التدريبية لعام 2020



هذا وقد عمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات الإدارية في أنظمة العمل، حيث قام بتطبيق نمط العمل المرن خلال فترات الإغلاق التي فرضتها جائحة كورونا وبعدها أيضاً، مما مكّن البنك من المحافظة على استمرارية العمل وتقديم خدماته بأعلى درجات الكفاءة حتى في ظل الإغلاق الكامل للاقتصاد، حيث أتاح مرونة العمل بنسب مختلفة وفقاً لطبيعة عمل الدائرة.

كما وفر البنك بيئة عمل صحية كفلت تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة في الإدارة العامة وكافة فروعهم، إلى جانب اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي من شأنها الحد من تفشي وباء كورونا داخل أماكن العمل. هذا بالإضافة إلى الحرص على نشر تعاميم التوعية بضرورة التقيد بالإجراءات حفاظاً على صحة وسلامة موظفيه ومتعامليه. واعتباراً من بدء الأزمة قام البنك بعمل بروتوكول لتخفيض آثار العدوى تمثل في تخفيض القوى العاملة بمبنى الإدارة العامة والفروع وتمكين العمل عن بعد لـ 70% من كادر الموظفين. كما تم متابعة ارتداء الموظفين للكمامات الجراحية التي تم توفيرها وبكثرة بكل مكان، ونقل بعض المهام ليتم إدارتها من مركز التدريب، وعقد جميع الاجتماعات الخارجية ومعظم الاجتماعات الداخلية عن طريق Teams أو Zoom.

المسؤولية المجتمعية:

إيماناً من رؤية بنك الأردن وتوجهاته لدعم المؤسسات الوطنية والمساهمة في تطوير وتقديم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية، فقد واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات التي تعنى بتنمية المجتمع المحلي وازدهاره من خلال تقديم الدعم للجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية، حيث تمثلت المبادرات بما يلي:

المبادرات التعليمية والثقافية

يدرك البنك أهمية دعم قطاع التعليم وذلك لتمكين المجتمعات المحلية، حيث قام البنك بتجديد الاتفاقية مع جمعية مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال دعم مبادرة "متحفنا لكل" في متحف الأطفال والتي تتيح فرصة الدخول المجاني للأطفال وعائلاتهم للمتحف في أول سبت من كل شهر، كما قدم البنك دعمه لمركز دراسات القدس والمعهد الملكي للدراسات الدينية. وقد حرص البنك على استمرارية تنفيذ المنح الدراسية لطلابين في مدارس King's Academy، بالإضافة إلى دعم فرقة المسرح الحديث لإقامة الأداء المسرحي (إلا أنت).

كما وتم تقديم الدعم لمؤسسة إنجاز من خلال تقديم الرعاية الذهبية لبرنامج "تبني المدارس" الذي تم من خلاله القيام بأعمال تحديث كاملة لمبنى مدرسة الشميساني الأساسية للبنات، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من البرامج الفرعية للطلبات وعددها (4) برامج مهنية، عُقد منها برنامجين عن طريق التعلم عن بعد، وذلك بهدف بناء قدراتهن وتزويدهن بالمهارات الشخصية والاجتماعية والمهنية اللازمة التي ستمكنهن من اتخاذ القرارات الهامة في حياتهن، وخاصة في عملية تحديد مسارات حياتهن المهنية المستقبلية.



قام البنك أيضاً بتقديم الدعم اللازم لاستكمال تنفيذ مراحل المشروع الوطني لنشر الثقافة المالية الذي أطلقه البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز في عام 2015 والذي سيستمر لعام 2021، وذلك من خلال إعداد منهاج مادة "الثقافة المالية" للطلاب من الصف السابع ولغاية الصف الثاني عشر، بهدف إكسابهم المعرفة اللازمة لمواكبة متطلبات العصر في مجال الثقافة الماليّة، ومنحهم المهارات والسلوكيات السليمة الخاصة بالأعمال المالية، والتي يؤمل منها تمكينهم من اتخاذ القرارات المالية الفعالة والسليمة في حياتهم اليومية ومستقبلهم العملي.

هذا وقد قام البنك مؤخراً بتجديد الشراكة الاستراتيجية مع جمعية مؤسسة إيليا نقل والتي سيتم بموجيها تقديم الدعم المادي لطلابين ولمدة 4 سنوات أكاديمية بهدف منحهم الفرصة للتعلم وتطوير مهاراتهم التي سوف تؤهلهم ليكونوا أفراداً منتجين ومبدعين وفاعلين في مجتمعاتهم.

وفي فلسطين فقد حرص بنك الأردن على مدار ستة أعوام على تجديد عضويته لدى مؤسسة التعاون، والتي تُعنى بتقديم وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع على مدار العام في مجالات (التعليم، الثقافة، رعاية الأيتام، وبرنامج القدس لإعمار البلدات القديمة).

الدمج بين الأطفال الأصحاء والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

• المبادرات البيئية والرياضية

حرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين للأنشطة البيئية، قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة، وذلك من خلال زراعة 360 شجرة ضمن برنامج القافلة الخضراء والذي يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر إلى جانب تحقيق أمن غذائي وتوفير مورد دخل للأسر العفيفة، بالإضافة إلى مشروع إقامة حديقة لمدرسة الإناث الإعدادية في مخيم غزة/جرش التابعة لمدارس وكالة الغوث.



ولتعزيز دور البنك في دعم الأنشطة الرياضية المختلفة من خلال التركيز على مساعدة الفئات الأقل حظاً وذوي الاحتياجات الخاصة، قدم البنك الدعم المادي للجنة البارالمبية الأردنية.

هذا وقد بلغ حجم الدعم المقدم للأنشطة المسؤولة المجتمعية لنهاية عام 2020 ما قيمته 1.6 مليون دينار أردني.

إجراءات على إجراءات البنك لمواجهة جائحة كورونا:

إن تراكم الخبرة والعمل ضمن خطط موضوعة مسبقاً للتعامل مع الظروف الاستثنائية مكنت بنك الأردن من تقديم الخدمات لعملائه في ظل الظروف الاستثنائية التي عايشناها بأثر جائحة كورونا، وخاصة في فترات الإغلاق حيث كان في مقدمة البنوك ضمن أعلى مستويات الجاهزية لتقديم خدماته للعملاء خلال الأزمة. عزز ذلك امتلاك البنك لبنية تقنية متطورة مكنته من تقديم خدماته المصرفية إلكترونياً دون حاجة العملاء لزيارة الفروع. كل ذلك تعزز بدعم من إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي والارتقاء بأمن المعلومات وتفعيل خطط الطوارئ والأزمات ونمط العمل المرن.

جاءت استجابة البنك السريعة للتعامل مع الجائحة من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات وفيما يلي أبرزها:

1. توفير خدمات البنك من خلال القنوات الإلكترونية والرقمية دون حاجة العملاء لزيارة الفروع. مع إتاحة خدمات البنك أيضاً والتواصل مع العملاء من خلال مركز الاتصال المباشر Contact Center. هذا إلى جانب الرسائل التوعوية التي تم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبنك والتي تضمنت رسائل للعملاء وتحفيزهم على تحميل واستخدام تطبيق BOJ Mobile لتعاملاتهم المصرفية وتنفيذ الخدمات المصرفية الخاصة بهم من خلال التطبيق.
2. تواصل محراء العلاقة بشكل مستمر مع عملاء قطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى للطمئنان عليهم والتعرف على احتياجاتهم وتلبية خاصة في الفترة الأولى من الأزمة.
3. تطبيق إجراءات التخفيف من الآثار الاقتصادية على عملاء الشركات والأفراد شملت إعادة الهيكلة أو الجدولة أو تأجيل الأقساط أو التخفيض من أعباء خدمة الدين من خلال تخفيض الفوائد. وتوفير السيولة لتسديد المصاريف الشهرية للأفراد، تم إطلاق حملة القروض الشخصية "6 أقساط" والتي تقوم بتشجيع العملاء على عمل Top-up لقروضهم القائمة بأقل المتطلبات وذلك لشريحة من العملاء حسب دراسة الشرائح التي قام بها البنك.

• المبادرات المجتمعية

استمر البنك في تبني عدد كبير من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية، بما يساهم في تحقيق قيمة مضافة لخدمات المسؤولية المجتمعية التي يقدمها. وفي هذا السياق، قام البنك بتقديم الدعم المادي لصندوق "همة وطن" والذي أنشئ لدعم الجهود الرسمية لمكافحة وباء فيروس كورونا ولحماية صحة وسلامة المواطنين في الأردن، كما قدم البنك دعمه لصندوق "وقفة عز" لدعم جهود مكافحة فيروس كورونا في فلسطين، ودعم البنك كذلك تكية أم علي من خلال كفالة 15 عائلة لمدة سنة ضمن برنامج الطرود الغذائية الشهرية، كما قدم البنك دعمه لجمعية النجاة الخيرية ومحافظة رام الله والبيرة بهدف توزيع الطرود الغذائية والأضاحي للعائلات العفيفة في فلسطين خلال شهر رمضان وعيد الأضحي.

قدم البنك كذلك الدعم للجمعيات والمؤسسات الخيرية لتمكينهم من تنفيذ مبادراتهم وأهدافهم في خدمة المجتمع، ونذكر منها: (الملتقى الوطني للتوعية والتطوير، مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية، نادي العون الإنساني، النادي الأردني للصم، جمعية سكينه للإسناد الاجتماعي، جمعية الشابات المسلمات، جمعية الصحة النفسية (مركز بدوة للتربية الخاصة)، جمعية إبداع، جمعية رابطة أهالي كفر عانة وجمعية رعاية شؤون المقابر الإسلامية). وخلال شهر رمضان المبارك، قام البنك بالشراكة مع مركز هيا الثقافي بتوزيع وجبات الإفطار للعائلات الأقل حظاً والمتضررين من جائحة كورونا.

كما دعم البنك الجهات التي تُعنى بالقطاع الصحي، مثل مؤسسة الحسين للسرطان وذلك من خلال رعاية مبادرة "السبع قمم"، إضافة إلى دعم مبادرة (هدف من أجل الحياة) وبمشاركة فريق من موظفي بنك الأردن وحصولهم على المركز الأول في البطولة الإلكترونية FIFA 2020، وجمعية العون الطبي للفلسطينيين من خلال دعم عيادة "القلب والشرابين" في مخيم جرش ودعم مشروع إنشاء قسم الأشعة في المبنى الجديد لعيادات مخيم حطين، بالإضافة إلى دعم بنك الشفاء والصحة الأردني.



انطلاقاً من اهتمام البنك بدعم وتمكين المرأة في المجتمع المحلي، قدم البنك دعمه لجمعية ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني لإنشاء مختبر الابتكار والريادة النسائي " وهو أول مختبر ابتكاري نسائي في المملكة بالتعاون مع ReThinkers.

وإيماناً بأهمية تقديم خدمات الرعاية الخاصة بفئة كبار السن والسعي لتوفير المكان المناسب لهم للإقامة أو للمشاركة في البرامج (الثقافية، الترفيهية، أنشطة اللياقة البدنية وغيرها) والتي من شأنها إدخال البهجة والسرور على نفوسهم، وزيادة قدرتهم على التفاعل الاجتماعي، فقد قام بنك الأردن بتقديم دعمه لجمعية الأسرة البيضاء – منتدى الرواد الكبار، التي توفر للمسنين منزلاً لاستضافة النساء والرجال محدودي الموارد المادية بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم للانساب كأعضاء في المنتدى والمشاركة في برامج مختلفة. وسعيًا لنشر الثقافة المؤسسية الخاصة ببنك الأردن والقائمة على التكافل والعطاء، وتأكيداً على ضرورة توفير الحياة الكريمة للأطفال فاقد السند الأسري وضمان مستقبل مشرق لهم، بشكل أقرب ما يكون للحياة ضمن العائلة الطبيعية، قدم البنك دعمه لفريق الأطفال SOS – إربد وللسنة الثالثة على التوالي، من خلال تبني منزل في القرية من خلال تغطية المصاريف الجارية للمنزل لمدة عام والتي تلبي كافة احتياجات الأطفال.

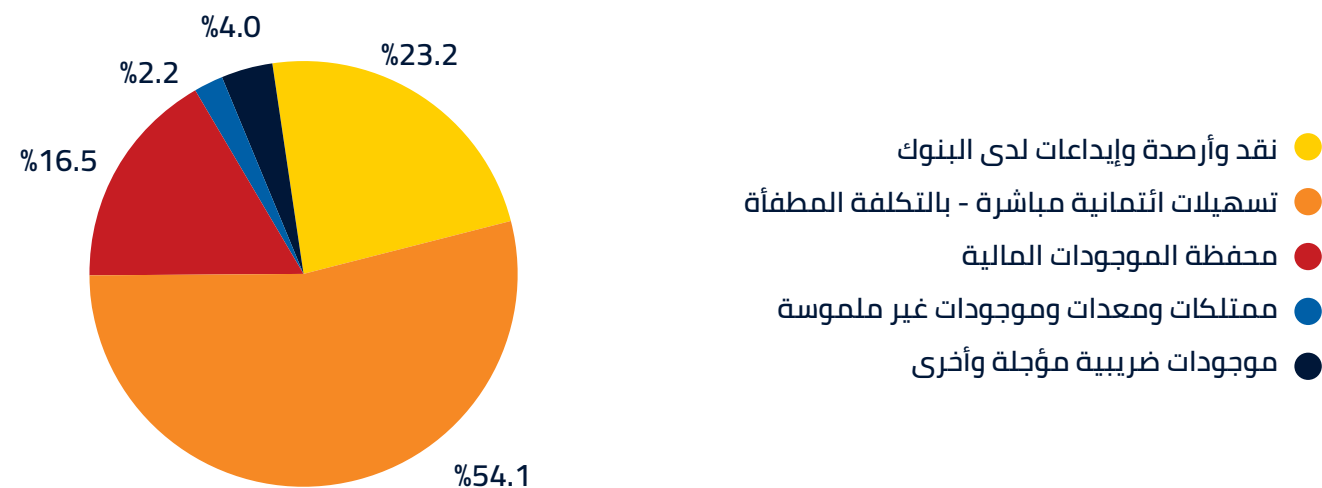
هذا وقد قام البنك بتقديم الدعم المادي في فلسطين لجمعية الياسمين الخيرية بهدف إنشاء روضة دمج نموذجية وصفوف تعليمية خاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على نفوس الأطفال ومساعدتهم على تلقي خدمات تعليمية وعلاجية احترافية، تقوم على مبدأ

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2020

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,712.4 مليون دينار في نهاية سنة 2020 مقابل 2,708.1 مليون دينار في نهاية سنة 2019 بنسبة نمو بلغت 0.2%, واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	629.8	780.8	23.2%	28.8%
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	1,466.7	1,409.5	54.1%	52.0%
محفظة الموجودات المالية	448.1	354.0	16.5%	13.1%
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	60.9	58.8	2.2%	2.2%
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	106.9	105.0	4.0%	3.9%
مجموع الموجودات	2,712.4	2,708.1	100%	100%

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2020



4. المشاركة في برامج التمويل التي استهدفت القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة وخاصة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أطلقه البنك المركزي الأردني. مما ساهم في تمكين العملاء من الحصول على التمويل اللازم للتعامل مع الآثار السلبية لفيروس كورونا على أعمالهم والحفاظ على الأيدي العاملة لديهم. حيث بلغ حجم القروض الممنوحة ضمن هذه المبادرة 34.4 مليون دينار لعام 2020 استفاد منها 248 عميل.

5. المساهمة في دعم المبادرات المجتمعية التي تم إطلاقها في الأردن وفلسطين لمواجهة آثار الجائحة، ولتخفيف الأعباء والهموم خاصة عن كاهل الفئات الأكثر تضرراً حيث تجاوز المبلغ المدفوع 1.15 مليون دينار لصندوق "همة وطن" في الأردن وصندوق "وقفة عز" في فلسطين مشكلاً ما نسبته حوالي 72% من إجمالي مبالغ المسؤولية المجتمعية المدفوعة في العام 2020.

6. العمل على المشاريع والمبادرات التي تتعلق بإطلاق حلول رقمية ووسائل دفع متطورة تواكب التوجهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية. ومواصلة الارتقاء بالخدمات المقدمة للعملاء عبر القنوات الرقمية والإلكترونية من خلال التحديثات المستمرة التي يطبقها على قنوات تقديم الخدمة بما يلبي احتياجات وتطلعات العملاء. إلى جانب استحداث قنوات بحيلة لتقديم الخدمات وبصورة استباقية في السوق المصرفي، يذكر منها:

- التحديث المستمر على تطبيق BOJ Mobile وإطلاق الإصدارات الحديثة وإضافة خدمات جديدة وتحسينات من خلال هذه الإصدارات. حيث ارتفع عدد العملاء المشتركين في تطبيق BOJ Mobile بنسبة 74% في نهاية عام 2020 مقارنة بعام 2019. ويشكلون ما نسبته 47% من العملاء المؤهلين للاشتراك في BOJ Mobile. كما تم إطلاق BOJ Mobile لمستخدمي هواتف هواوي عبر Huawei AppGallery.

- إطلاق منتج BOJ Pay Sticker للبطاقات المدينة حيث يتم الصاقها على الأجهزة مثل الجهاز الخلوي أو المحفظة ليتمكن العميل من إجراء حركات المشتريات على أجهزة نقاط البيع POS المدعمة بخاصية Contactless محلياً ودولياً.

- إطلاق خدمة السحب النقدي دون بطاقة (Cardless) وذلك لسعي البنك لتقديم أفضل وأحدث الخدمات لعملائه والعمل على تطوير تجربة العملاء حيث يتم طلب الخدمة من خلال تطبيق BOJ Mobile.

- إطلاق خدمة الدفع الفوري CliQ من خلال تطبيق BOJ Mobile والذي يتيح للعملاء تحويل واستقبال الأموال من البنوك المحلية المفعلة للخدمة وباستخدام أكثر من خيار (رقم IBAN، الاسم المستعار، رقم الهاتف).

- تعديل سقف المشتريات الائتمانية دون رقم سري على البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقاً وبطاقات BOJ Sticker حيث أصبح السقف اليومي 150 دينار، ولا يوجد محدد أسبوعي ويومي لعدد الحركات.

- إطلاق "تطبيق" بصيرة" الخاص بالعملاء المكفوفين وكبار السن وذلك بهدف تسهيل عملية إيصال المعلومات لجميع عملاء بنك الأردن بطرق عصرية ومتطورة. وذلك لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المصرفية وخاصة المكفوفين وغير المتمكنين من القراءة، والاستفادة منها دون الاستعانة بشخص أسوة بباقي شرائح المجتمع.

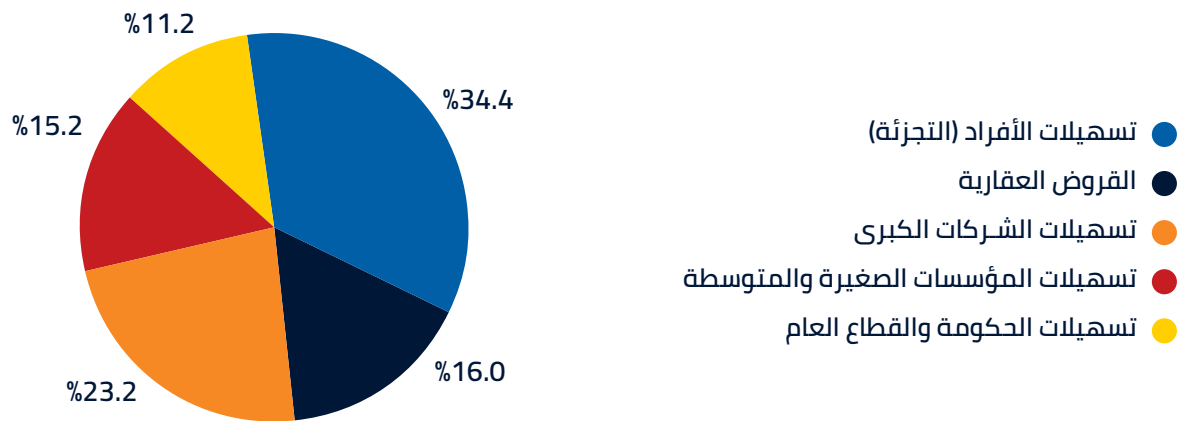
- إطلاق خدمة فتح الحسابات الجديدة من خلال تطبيق ZOOM حيث تمكن هذه الخدمة العميل من فتح حساب بنكي من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبنك واختيار خاصية فتح الحساب عبر ZOOM وله الخيار بإتمام هذه العملية عن طريق موظفي الفروع أو مركز الخدمة الهاتفية من خلال خاصية تسجيل المكالمات واستكمال الشروط لفتح الحساب دون الحاجة لزيارة الفرع.

- إطلاق خدمة فتح الحسابات الجديدة من خلال BOJ Mobile في نهاية عام 2020 وذلك في ظل سعي البنك الدائم نحو توفير أحدث الخدمات التي تعمل على تحسين وتطوير تجربة العملاء وتوفير الوقت والجهد على العملاء والموظفين والتقليل من استخدام النماذج الورقية. حيث تمكن هذه الخدمة العملاء من فتح حساب جديد لأول مرة في البنك من خلال تطبيق BOJ Mobile بسهولة ودون الحاجة لزيارة الفرع.

7. توفير بيئة عمل صحية كفلت تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة في الإدارة العامة وكافة فروعهم، إلى جانب اتخاذه كافة الإجراءات الاحترازية التي من شأنها الحد من تفشي وباء كورونا داخل أماكن العمل لحماية الموظفين والعملاء على حد سواء. فاعتباراً من بدء الأزمة قام البنك بعمل بروتوكول لتخفيض آثار العدوى تمثل في تخفيض القوى العاملة بمبنى الإدارة العامة والفروع ويتمكن العمل عن بعد لـ 70% من كادر الموظفين. كما تم حث الموظفين ومتابعتهم لارتداء الكمامات الجراحية التي تم توفيرها وبكثرة بكل مكان، ونقل بعض المهام ليتم إدارتها من مركز التدريب، وعقد جميع الاجتماعات الخارجية ومعظم الاجتماعات الداخلية عن طريق Teams أو Zoom.

الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)
2019	2020	2019	2020	
31.9%	34.4%	488.4	557.7	تسهيلات الأفراد (التجزئة)
15.6%	16.0%	238.6	259.1	القروض العقارية
28.6%	23.2%	438.1	375.8	تسهيلات الشركات الكبرى
15.9%	15.2%	243.7	245.6	تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
8.0%	11.2%	122.7	181.4	تسهيلات الحكومة والقطاع العام
100%	100%	1,531.5	1,619.6	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2020



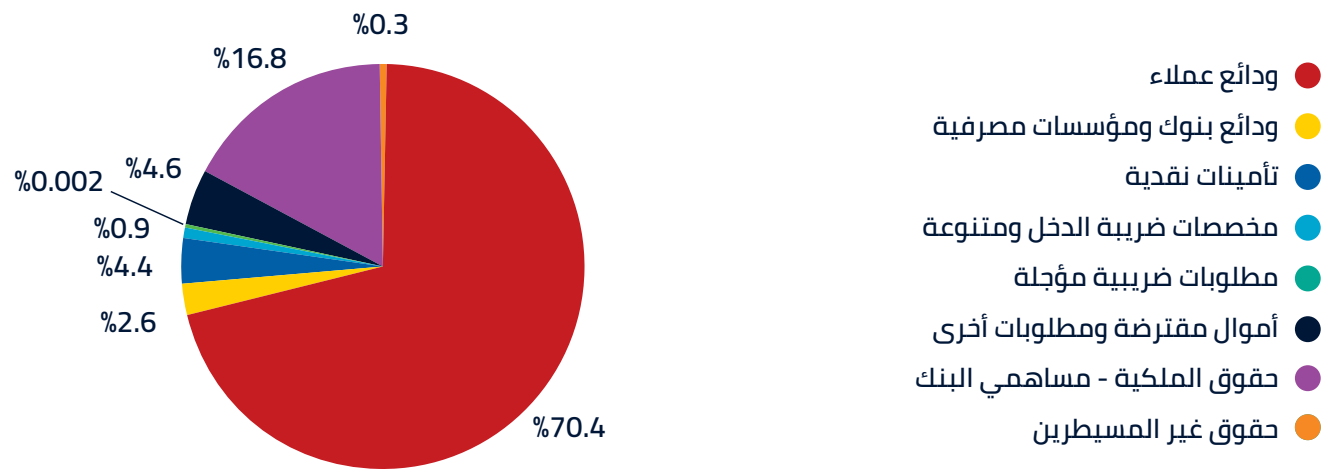
مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

استمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط في آلية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية والسلطات الرقابية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 107.2% لسنة 2020 مقابل ما يقارب 100% لسنة 2019.

وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية 529 مليون دينار مقابل 526.2 مليون دينار في السنة الماضية.

المطلوبات وحقوق الملكية		بالمليون دينار		الأهمية النسبية %
2019	2020	2019	2020	
ودائع عملاء	1,909.2	1,919.1	70.4%	70.9%
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	70.8	151.2	2.6%	5.6%
تأمينات نقدية	119.8	120.6	4.4%	4.5%
مخصصات ضريبة الدخل ومتنوعة	25.2	28.8	0.9%	1.1%
مطلوبات ضريبة مؤجلة	0.049	3.1	0.002%	0.1%
أموال مقترضة ومطلوبات أخرى	125.0	65.2	4.6%	2.4%
حقوق الملكية - مساهمي البنك	454.8	414.3	16.8%	15.3%
حقوق غير المسيطرين	7.6	5.8	0.3%	0.2%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,712.4	2,708.1	100%	100%

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2020



التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة:

نما إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة في سنة 2020 بمبلغ 88.1 مليون دينار ونسبة 5.8% عن سنة 2019 ليصل إلى 1,619.6 مليون دينار، حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء تخفيض أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك في ظل جائحة كورونا، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 7.8% مقابل 6.9% لسنة 2019 وهي ضمن النسبة المعيارية.

واستمر العمل على تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية منخفضة التأثير بالجائحة، وتمويل قطاع الأفراد والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بحوالي 94.1 مليون دينار سنة 2020 وبحوالي 26.6% عن سنة 2019. حيث ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 3.6 مليون دينار وبنسبة 4.5%. كما ارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 76 مليون دينار وبنسبة 27.9%, وهي تمثل استثمارات البنك في سندات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات وأسناد قرض شركات وبنوك وسندات حكومية خارجية. في حين ارتفعت الموجودات المالية من خلال قائمة الربح أو الخسارة بمبلغ 14.6 مليون دينار.

محفظة الموجودات المالية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2019	2020	2019	2020
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	15.2	0.6	3.4%	0.2%
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	84.5	80.9	18.8%	22.9%
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	348.4	272.5	77.8%	77.0%
المجموع	448.1	354.0	100%	100%

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2020

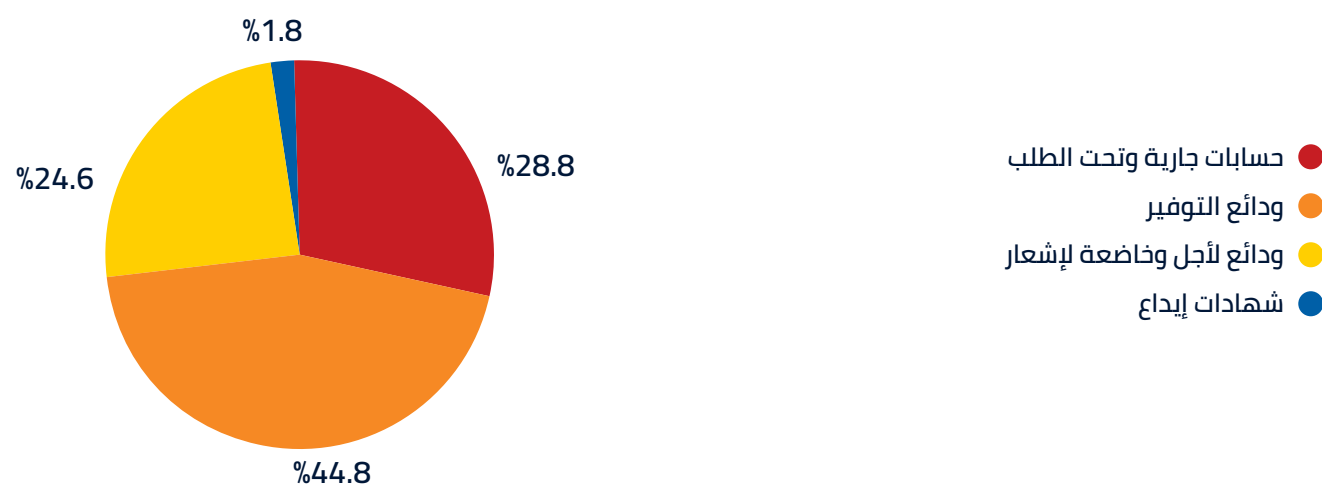


ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,909.2 مليون دينار في نهاية سنة 2020 مقارنة بمبلغ 1,919.1 مليون دينار في نهاية سنة 2019 وبتراجع مقداره 9.9 مليون دينار وبنسبة 0.5%. واستمر العمل على استقطاب ودائع التوفير بالحملات المستمرة والمحافظة على الودائع الثابتة وذات التكاليف الأقل، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2020 بنسبة 8.2% عن سنة 2019 وكذلك الأمر بالنسبة للحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 17.5%, في حين انخفضت الودائع لأجل وشهادات الإيداع بنسبة 23.6%, كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 702.4 مليون دينار مقابل 641.8 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2019	2020	2019	2020
حسابات جارية وتحت الطلب	467.4	549.1	28.8%	24.4%
ودائع التوفير	790.7	855.3	44.8%	41.2%
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	554.8	470.3	24.6%	28.9%
شهادات إيداع	106.2	34.4	1.8%	5.5%
المجموع	1,919.1	1,909.2	100%	100%

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2020



حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 454.8 مليون دينار سنة 2020 بارتفاع مقداره 40.5 مليون دينار ونسبة 9.8%, حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2020 إلى 99.2 مليون دينار بزيادة مقدارها 5.1 مليون دينار ونسبة 5.4%, فيما انخفض احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 31.1 مليون دينار ونسبة 124.4% عن السنة السابقة 2019. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% من رأس المال وبمبلغ 24 مليون دينار، وتحويل باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08% سنة 2020 مقابل 18.31% سنة 2019، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14.5%, كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) 18.6% لسنة 2020 مقابل 17.75% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 182.3 مليون دينار سنة 2020 مقابل 192.8 مليون دينار للسنة الماضية بانخفاض بلغت نسبته 5.5%, حيث بلغ إجمالي الدخل 153.5 مليون دينار مقابل 149.4 مليون دينار في سنة 2019، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2.7%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 127.8 مليون دينار محققاً تراجعاً بحوالي 8.8% مقارنةً بسنة 2019.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 84.4 مليون دينار سنة 2020 مقابل 80.7 مليون دينار سنة 2019. وقد تم اقتطاع مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ومصروف العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات المتنوعة وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 35.5 مليون دينار لسنة 2020 مقابل 40.4 مليون دينار سنة 2019 بانخفاض بلغت نسبته حوالي 12%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغيّر
	2020	2019	2020
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	84.4	80.7	3.7
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	31.9	18.6	13.2
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	(0.4)	0.4	(0.8)
مخصصات متنوعة	0.8	0.5	0.3
الأرباح الصافية قبل الضريبة	52.1	61.1	(9.0)
مصروف ضريبة الدخل	16.6	20.7	(4.1)
الأرباح المتاحة بعد الضريبة	35.5	40.4	(4.9)

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
الفوائد المقبوضة	136.7	159.8	75.0%	82.9%
صافي إيرادات العمولات	19.9	23.7	10.9%	12.3%
أرباح الموجودات المالية	19.2	0.7	10.5%	0.4%
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	6.5	8.6	3.6%	4.5%
المجموع	182.3	192.8	100%	100%

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2020



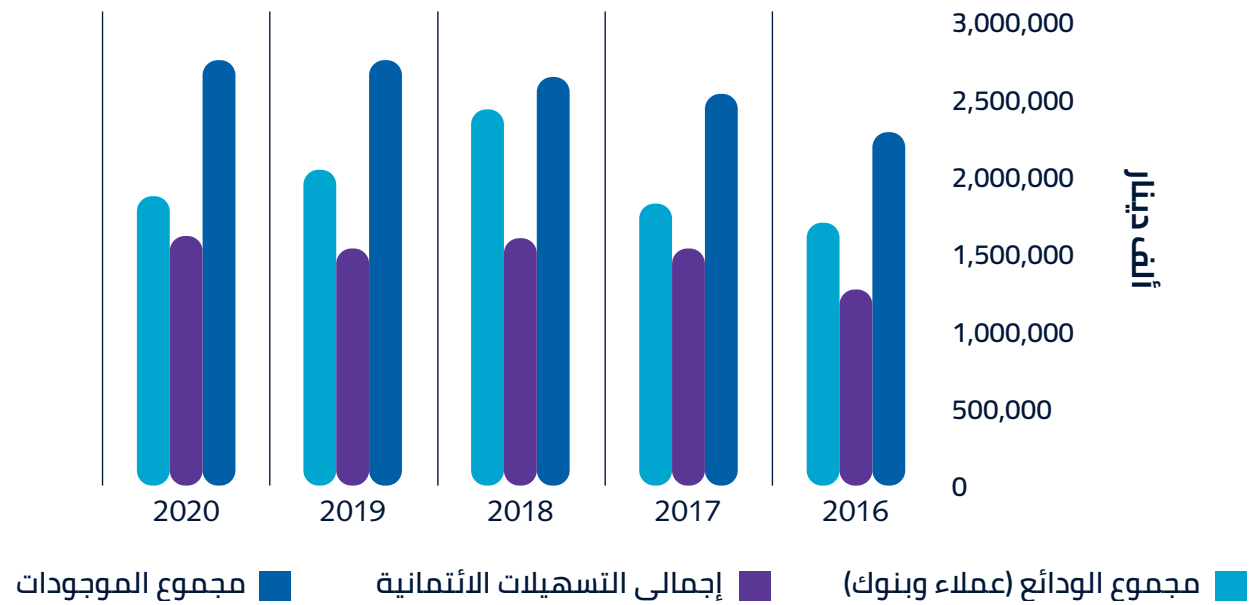
المصروفات والمخصصات:

ارتفع إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2020 ليصل إلى 101.4 مليون دينار ونسبة ارتفاع بلغت حوالي 14.9% مقارنة بسنة 2019. وكان ذلك محصلة للارتفاع في مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 13.2 مليون دينار، وارتفاع بند الاستهلاكات والإطفاءات بمبلغ 528.1 ألف دينار ونسبة 6.1% في حين انخفضت نفقات الموظفين بمبلغ 2.5 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 2.4 مليون دينار نظراً لارتفاع بند التبرعات، والأنظمة وصيانتها.

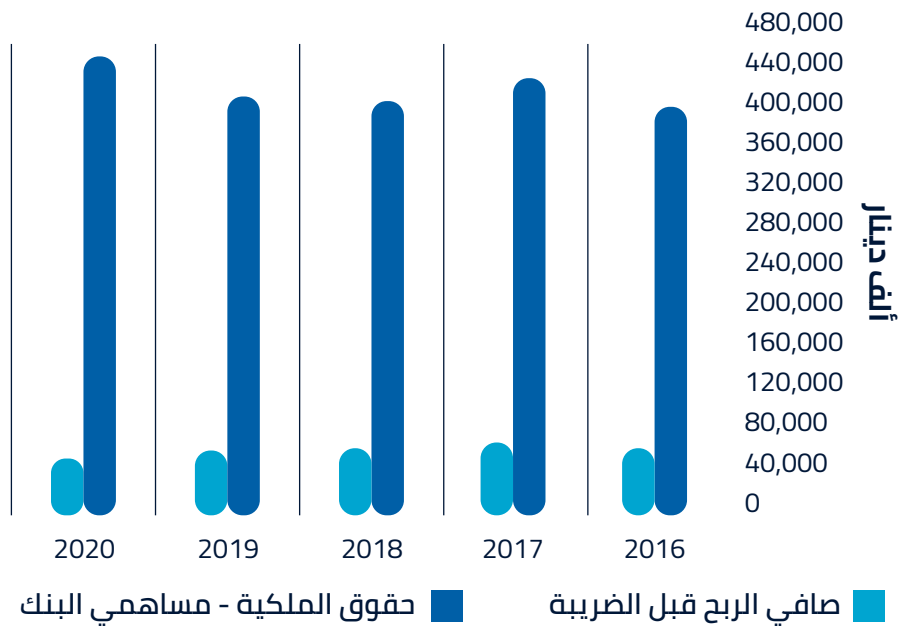
أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2020، فقد بلغت حوالي 2.6 مليون دينار، في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 135.2 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 5.6 ألف دينار، ولشركة تفوق للاستثمارات المالية بلغت 4.6 ألف دينار، ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 4.5 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2020	2019	2020	2019
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	31.9	18.6	31.4%	21.1%
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك ومخصصات متنوعة	0.4	0.9	0.4%	1.0%
نفقات الموظفين	31.0	33.5	30.6%	38.0%
مصاريف أخرى	28.9	26.5	28.5%	30.0%
استهلاكات وإطفاءات	9.2	8.7	9.1%	9.9%
المجموع	101.4	88.2	100%	100%

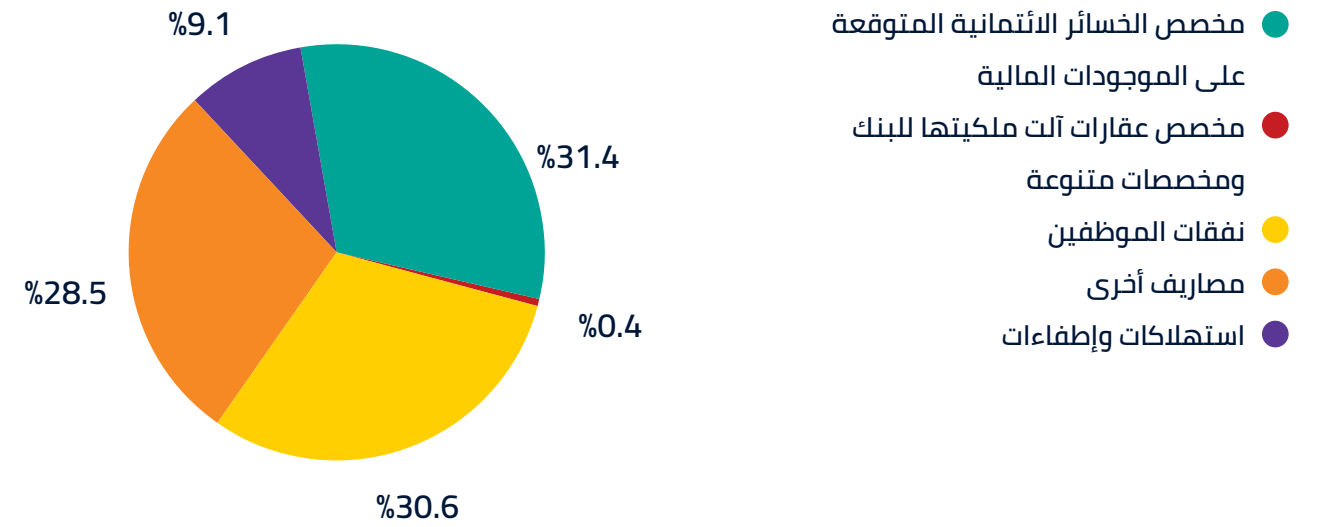
تطور المركز المالي



تطور حقوق المساهمين والأرباح



الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2020



أهم النسب المالية	2020	2019
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	8.24%	9.72%
العائد على رأس المال	17.7%	20.2%
العائد على متوسط الموجودات	1.31%	1.52%
ربحية الموظف بعد الضريبة	17,134 دينار	18,886 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	5.04%	6.00%
مصرف الفائدة إلى متوسط الموجودات	0.71%	1.63%
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	2.66%	4.37%
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	107.20%	99.05%
نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	7.80%	6.90%

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2020 - 2016)	المبلغ بآلاف الديناري				
السنة المالية	2020	2019	2018	2017	2016
مجموع الموجودات	2,712,413	2,708,102	2,619,080	2,565,132	2,338,839
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,619,616	1,531,540	1,575,119	1,541,582	1,297,832
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,979,950	2,070,343	2,013,035	1,910,697	1,752,603
حقوق الملكية - مساهمي البنك	454,758	414,333	411,891	433,665	405,447
حقوق غير المسيطرين	7,649	5,774	5,566	5,491	6,989
صافي الربح قبل الضريبة	52,074	61,130	62,959	67,583	62,315

أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن 2021

• المسار الاستراتيجي:

نسعى في بنك الأردن إلى ترشيق عملياتنا وتطوير منتجاتنا وخدماتنا والارتقاء بقنوات التواصل التقليدية والإلكترونية والرقمية، بحيث نكون البنك الأفضل والخيار الأول للعملاء، لتحقيق أداء متوازن ومستدام لتعظيم القيمة لمساهميننا وشركائنا، وتمكين فريق عملنا، وخدمة مجتمعاتنا في الدول التي تعمل بها المجموعة، وذلك من خلال القيام بما يلي:

1. التركيز على الاستثمار والتطوير المستمر لخدمات قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى استقطاب أفضل العملاء من ذوي الجدارة الائتمانية في قطاع الشركات الكبرى، بما يساهم في إدارة المخاطر وتنويعها والتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة في الدول التي تعمل بها المجموعة.

2. ترشيق أعمال البنك؛ من خلال تطوير منظومة الخدمات المقدمة للعملاء، ابتداءً من مواجهة العميل (Front Office) ومروراً بالمخاطر والامتثال (Middle Office) وانتهاءً بالعمليات الداخلية (Back Office) والتي سوف تكون العمود الفقري للارتقاء بمستوى الخدمات وتقديمها للعملاء بفعالية وكفاءة عبر مختلف قنوات التواصل وبما يساهم في ضبط النفقات.

3. تطوير الخدمات الإلكترونية والرقمية؛ لتعزيز تجربة العملاء على اختلاف شرائحهم والارتقاء بمفهوم الخدمة الذاتية، ولتقديم الخدمات بسهولة تناسب احتياجاتهم وتطلعاتهم في مختلف الأوقات.

• سوف يعمل البنك على تحقيق أهدافه من خلال تعزيز قدراته وجدارته في المجالات التالية:

- الإبداع والريادة: على مستوى عدة مجالات منها المدفوعات الإلكترونية من خلال تطوير مجموعة من المنتجات تحاكي احتياجات كبار العملاء، وتطوير منتجات بعمليات متعددة، والبطاقات الافتراضية، وبطاقات خاصة بعملاء الشركات، وتطوير محافظ الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير بنك الموبايل من خلال إطلاق الإصدارات الجديدة وتوسيع قاعدة الخدمات المقدمة عبر تطبيق بنك الأردن وتنويعها بما يلبي احتياجات كافة شرائح العملاء، بالإضافة إلى استقطاب العملاء الجدد إلكترونياً، وتطوير منصة متخصصة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت لعملاء تنمية أعمال الشركات والتجارية مع التوجه لتطوير الخدمات الإلكترونية لتصبح منصات تواصل للعملاء من خلال تعميق مفاهيم الإشراف (Engagement) والنصح (Advisory) وتطويرها من خلال هذه المنصات.

- التقييم الفعال للمخاطر: من خلال استكمال تطبيق مشروع تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن (Enterprise Risk Management) ومشاريع تطوير العملية الائتمانية، بالإضافة إلى الارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية لمجابهة تحديات الأمن السيبراني.

- تطوير منظومة إدارة البيانات والتحليل: بهدف تهيئة البنية التحتية لأنظمة المعلومات والبيانات على مستوى المجموعة من خلال استكمال العمل على تطبيق منظومة البيانات الضخمة Big Data وتحليل وعرض البيانات، لدعم عمليات صنع القرار، وتطوير مختلف جوانب العمل في البنك بالاستناد إلى المعلومات.

- تطوير الأداء المالي المؤسسي: من خلال إعادة تقييم النموذج المطبق حالياً في بنك الأردن لإدارة وقياس الأداء لدوائر الأعمال وتحديد فرص التحسن في هذا الأداء ومن ثم تصميم نماذج تناسب متطلبات البنك على المستوى المالي والمنتجات والعملاء والقنوات المتنوعة وصولاً إلى نضج عمليات التسعير واحتساب الربحية للمنتجات والخدمات على مستوى المجموعة.

- ترشيد وضبط النفقات: سيتم ذلك بشكل أساسي من خلال استكمال مراحل تطبيق مشروع نظام إدارة المحتوى الإلكتروني على المستوى المؤسسي باعتباره الأساس الاستراتيجي لعدد من المشاريع المهمة والتي يجب أن يتم ربطها به وسوف تعمل على تهيئة بنية البنك التحتية في جانب ترشيق العمليات وخفض تكاليفها، بالإضافة إلى بذل الجهد لضبط المصاريف الإدارية والعمومية وترشيد النفقات في كافة مجالات العمل، لمواجهة ضغوطات انخفاض الهوامش والعمل على زيادة الدخل من خلال العمولات والإيرادات الأخرى من غير الفوائد.

- تمكين فريق العمل: تم بناء خطة التدريب بالتوافق مع توجهات البنك الاستراتيجية، وخاصة تطبيق مشروع ERM، وتطبيق منظومة البيانات الضخمة Big Data وكذلك تطبيق مشروع إدارة الأداء المالي المؤسسي، حيث سيعمل البنك على توفير الفرص التدريبية اللازمة التي تتناسب والاحتياجات الفعلية بما يساهم في الارتقاء بمستويات الأداء، وسوف يستمر في تحسين بيئة العمل في البنك من خلال تطوير وأتمتة خدمات وعمليات الموارد البشرية، وبناء وتطوير أنظمة وسياسات العمل المرنة والعمل عن بعد.

البيانات والإيضاحات المالية 2020

تقرير مدقق الحسابات المستقل
قائمة المركز المالي الموحدة
قائمة الربح أو الخسارة الموحدة
قائمة الدخل الشامل الموحدة
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن
(شركة مساهمة عامة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن وشركائه التابعة "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، وكل من قوائم الربح أو الخسارة الموحدة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأدائه المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إعتادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، وفقا لاجتهادنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور:

تقرير مدقق الحسابات المستقل

١ - كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر	وصف أمر التدقيق الهام
ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت مراجعة لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى مراجعة سياسة البنك الائتمانية وتقييم نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان ومدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومقارنتها مع تعليمات السلطات الرقابية .	تعتبر التسهيلات الائتمانية من الاصول الهامة للبنك، كما ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية .
كما قمنا بفهم المنهجية المتبعة من قبل البنك لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال الإستعانة بالخبراء حيثما كان مناسباً وتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي تضمن ما يلي:	إن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ودقته يتطلب من إدارة البنك وضع افتراضات وتعريفات و إجهادات عديدة منها "احتمالية التعثر" و"الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان" وغيرها ، كما تستلزم استخدام التقديرات حول تصنيف التسهيلات الائتمانية على المراحل المختلفة ومدى كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية ، إن مثل هذه الأمور تجعل من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للتدقيق .
- مراجعة المنهجية المتبعة في البنك لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي ١,٤٦٧ مليون دينار والتي تمثل ٥٤ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (١,٤١٠ مليون دينار والتي تمثل ٥٢ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩)، هذا وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية مقابل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ما قيمته ١٥١ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (١٢٢ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).
- مراجعة إعداد منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى النموذج	
- مراحل تصنيف الائتماني للتعرضات الائتمانية ومدى معقوليتها وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان	
- مراجعة صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية الإحتساب ومكوناته (احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) ونسبة الفائدة الفعالة والاستحقاقات)	
- مراجعة افتراضات النظرة المستقبلية و عوامل الإقتصاد الكلي	
- مراجعة إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة	
- مراجعة إكمال المعلومات المستخدمة في عملية إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة تقارير التحقق والوثائق الداعمة لذلك	
- مراجعة الحاكمية حول إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة	
كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الائتمانية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات المرفقة.	

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٢ - احتياطي ترجمة العملات الأجنبية / استثمارات شركات تابعة خارجية

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
بسبب طبيعة انتشار الفروع الخارجية للبنك في عدة دول وتعامله بعملة اجنبية مختلفة فان ذلك قد يعرض البنك الى مخاطر تذبذب اسعار العملات نظراً للأوضاع السائدة في بعض تلك البلدان، وعليه تعتبر ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية والشركات التابعة في الخارج من العملة المحلية (الأساسية) إلى الدينار الاردني من الامور الهامة في تدقيقنا حيث تظهر فروقات العملة الناجمة عن تقييم صافي الاستثمار في الفروع الخارجية والشركات التابعة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.	شملت اجراءات التدقيق اختبار نظام الرقابة الداخلي والمتعلقة بتقييم متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ " التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح" وبتحديد اسعار الصرف للعملات الأجنبية المعتمدة من قبل الادارة بالإضافة الى مراجعة عينة من اسعار العملات الاجنبية المعتمدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني واعادة احتساب عينة من الفروقات الناجمة عن ترجمة تلك العملات والظاهرة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وكذلك الحصول على القوائم المالية للشركة التابعة، والتحقق من أسعار الصرف والمعدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع أسعار الصرف المعلنة من قبل البنك المركزي الأردني.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرياً.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريه، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو إيقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية الموحدة للبنك.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهريه، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريه بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريه في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.
 - بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
 - بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريه من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريه من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.
 - بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
 - بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.



تقرير مدقق الحسابات المستقل

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.



قائمة المركز المالي الموحدة			
بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن			
31 كانون الأول			
2019	2020	إيضاح	
دينار	دينار		الموجودات
384,396,176	349,537,989	7	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
188,323,327	190,722,330	8	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
208,123,765	89,525,567	9	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
38,261	-	41	مشتقات أدوات مالية
628,716	15,157,042	10	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
80,865,636	84,526,410	11	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
1,409,525,437	1,466,739,098	12	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة
272,535,799	348,454,969	13	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
52,802,587	53,993,594	14	ممتلكات ومعدات - بالصافي
5,986,282	6,872,445	15	موجودات غير ملموسة
22,804,298	21,808,399	21	موجودات ضريبية مؤجلة
82,071,242	85,076,144	16	موجودات أخرى
2,708,101,526	2,712,413,987		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
151,244,578	70,762,354	17	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,919,098,107	1,909,187,576	18	ودائع عملاء
120,593,921	119,819,309	19	تأمينات نقدية
5,011,211	5,302,150	20	مخصصات متنوعة
23,803,895	19,881,866	21	مخصص ضريبة الدخل
3,081,065	48,946	21	مطلوبات ضريبة مؤجلة
23,667,921	84,582,326	22	أموال مقترضة
41,493,803	40,422,412	23	مطلوبات أخرى
2,287,994,501	2,250,006,939		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
200,000,000	200,000,000	24	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
94,065,645	99,190,875	25	الإحتياطي القانوني
134,165	46,537	25	الإحتياطي الإختياري
2,196,491	2,804,326	25	إحتياطي المخاطر المصرفية العامة
5,849,743	5,849,743	25	إحتياطي خاص
(12,268,120)	(12,855,521)	26	فروقات ترجمة عملات أجنبية
24,954,157	(6,092,218)	27	إحتياطي القيمة العادلة
99,400,640	165,814,735	28	أرباح مدورة
414,332,721	454,758,477		مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك
5,774,304	7,648,571		حقوق غير المسيطرين
420,107,025	462,407,048		مجموع حقوق الملكية
2,708,101,526	2,712,413,987		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الشامل الموحدة			بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	قائمة (ج)	
			2020	2019			
			دينار	دينار			
الربح للسنة - قائمة (ب)			35,467,062	40,378,045			

بنود الدخل الشامل الآخر :							
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة :							
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل			(397,243)	1,016,235			
فروقات ترجمة عملات أجنبية			4,167,292	(14,208)			
			3,770,049	1,002,027			
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة:							
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة			2,337,257	-			
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة			725,655	(2,730,094)			
			3,062,912	(2,730,094)			
إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)			42,300,023	38,649,978			
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى:							
مساهمي البنك			40,502,256	38,442,114			
حقوق غير المسيطرين			1,797,767	207,864			
			42,300,023	38,649,978			

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة				بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	قائمة (ب)	
				إيضاح	2020	2019		
					دينار	دينار		
الفوائد الدائنة				30	136,687,914	159,814,954		
ينزل: الفوائد المدينة				31	28,779,524	43,447,831		
صافي إيرادات الفوائد					107,908,390	116,367,123		
صافي إيرادات العمولات				32	19,847,212	23,743,185		
صافي إيرادات الفوائد والعمولات					127,755,602	140,110,308		
ارباح عملات أجنبية				33	2,642,709	3,233,546		
أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة				34	15,056,222	(15,230)		
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل				11	510,741	547,272		
أرباح الإعتراف بموجودات مالية				11	3,652,011	-		
أرباح بيع موجودات مالية - أدوات دين					-	191,679		
ايرادات اخرى				35	3,865,275	5,336,976		
إجمالي الدخل					153,482,560	149,404,551		
نفقات الموظفين				36	30,980,308	33,497,668		
استهلاكات وإطفاءات				15g14	9,254,938	8,726,851		
مصاريف أخرى				37	28,881,388	26,492,603		
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية				38	31,868,913	18,629,356		
(المسترد من) مصروف تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك				16	(357,796)	429,848		
مخصصات متنوعة				20	781,231	498,064		
إجمالي المصروفات					101,408,982	88,274,390		
الربح قبل الضرائب					52,073,578	61,130,161		
ينزل : ضريبة الدخل				21	16,606,516	20,752,116		
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)					35,467,062	40,378,045		
ويعود إلى :								
مساهمي البنك					35,794,598	40,163,256		
حقوق غير المسيطرين					(327,536)	214,789		
الربح للسنة					35,467,062	40,378,045		
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)								
مخفض / أساسي				39	0.179	0.201		

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

بنك الاردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الاردن										
البيــ										

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019											
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	87,947,294	134,330	2,258,450	5,849,039	(12,256,254)	26,668,016	101,289,732	411,890,607	5,566,440	417,457,047
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(165)	(165)	(31)	-	(11,866)	-	4,944	(7,283)	(6,925)	(14,208)
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	40,163,256	40,163,256	214,789	40,378,045
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	1,016,235	-	1,016,235	-	1,016,235
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(2,730,094)	-	(2,730,094)	-	(2,730,094)
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(165)	(165)	(31)	-	(11,866)	(1,713,859)	40,168,200	38,442,114	207,864	38,649,978
المحول إلى الإحتياطيات	-	6,118,516	-	(61,928)	704	-	-	(6,057,292)	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	94,065,645	134,165	2,196,491	5,849,743	(12,268,120)	24,954,157	99,400,640	414,332,721	5,774,304	420,107,025

- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقتضى ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية، كما يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ 813.437 دينار

- كما في 31 كانون الأول 2020 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني والنتيجة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الاردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي الاردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 4 أيار 2019 تقرر توزيع ما مقداره 18% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 36,000,000 دينار.

**** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:**

**** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:**

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والاحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية .

- يشمل رصيد الأرباح القدورة 21,808,399 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2020 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسيلة أو التوزيع إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً ، إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

- يشمل رصيد الأرباح المدورة 439,810 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 يحظر التصرف به والناجفة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الحولى للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		إيضاح	2020	2019
			دينار	دينار
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)			52,073,578	61,130,161
تعديلات لينود غير نقدية:				
استهلاكات وإطفاءات		14g15	9,254,938	8,726,851
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية		38	31,868,913	18,629,356
(أرباح) خسائر بيع ممتلكات ومعدات		35	(717,916)	6,692
(أرباح) خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير متحققة		34	(14,988,346)	22,192
أرباح الإعتراف بموجودات مالية		11	(3,652,011)	-
تأثير تغير في أسعار الصرف		33	(2,530,549)	(3,246,156)
مخصصات متنوعة		20	781,231	498,064
(المسترد من) مصروف مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك		16	(357,796)	429,848
خسائر تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك		35	-	326,702
فروقات عملات أجنبية			3,808,660	3,232
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات			75,540,702	86,526,942
التغير في الموجودات والمطلوبات :				
النقص (الزيادة) في أرضة مقيدة السحب			10,617,369	(1,464,875)
النقص في الابداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)			118,685,314	27,202,911
النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة			460,020	(481,231)
(الزيادة) النقص في تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة			(92,428,376)	43,539,293
(الزيادة) في الموجودات الأخرى			(3,026,481)	(4,561,114)
(النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)			(80,000,000)	-
(النقص) الزيادة في ودائع العملاء			(9,910,531)	51,305,621
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية			(774,612)	3,325,004
الزيادة في أموال مقترضة			60,135,362	4,365,730
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى			(3,013,214)	2,332,182
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات			744,851	125,563,521
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل			76,285,553	212,090,463
الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		20	(415,042)	(681,001)
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		21	(22,692,105)	(23,151,663)
الضرائب المدفوعة			53,178,406	188,257,799
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل				
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :				
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة			(138,276,286)	(132,384,857)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة			61,855,877	63,646,459
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل			-	(42,479,888)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل			2,900,734	17,488,194
مشتقات مالية			276,515	(27,660)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات			(6,877,093)	(7,036,457)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات			900,708	82,830
(شراء) موجودات غير ملموسة		10	(2,124,672)	(1,986,497)
صافي (الإستخدامات النقدية في) عمليات الإستثمار			(81,344,217)	(102,697,876)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :				
فروقات ترجمة عملات أجنبية			4,167,292	(14,208)
أرباح موزعة على المساهمين			(56,800)	(35,738,306)
صافي التدفقات النقدية من (الإستخدامات النقدية في) عمليات التمويل			4,110,492	(35,752,514)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		33	2,530,549	3,246,156
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه			(21,524,770)	53,053,565
النقد وما في حكمه في بداية السنة		40	434,442,966	381,389,401
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		40	412,918,196	434,442,966
تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .				

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لاحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد, وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016, حيث تقرر رفع رأس مال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الإحتياطي الإختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المدورة , وقد تم إستكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (80) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (16) فرع وفرع البنك في مملكة البحرين والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سورية وشركة تفوق للإستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).
- حصل البنك على كافة الموافقات اللازمة من البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في العراق على تأسيس فرع للبنك في جمهورية العراق وما زال في مرحلة التأسيس.
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (629) بتاريخ 28 كانون الثاني 2021 وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني .

2. أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم إعتمادها من البنك المركزي الأردني.
- إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:
- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقا لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.
- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي, ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً, كما تم اعتبارا من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017, علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017, بعد تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه, هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16628/3/10 بتاريخ 27 كانون الأول 2020, تم تمديد العمل في التعميم رقم 2510/1/15 حتى تاريخ 31 كانون الأول 2021.
- يتم احتساب مخصصات إضافية في البيانات المالية الموحدة مقابل بعض الاستثمارات الخارجية للبنك في بعض الدول المجاورة ضمن الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ان صافي محصلة الفروقات بين متطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية للتقارير المالية تتمثل في قيام البنك برصد مخصصات إضافية ليتماشى مع هذه المتطلبات.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة , كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

3. العملة الوظيفية وعملة العرض

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة، كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة، وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، وبعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 بتاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017، علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017، بعد تأجيل إحساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه، هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16628/3/10 بتاريخ 27 كانون الأول 2020، تم تمديد العمل في التعميم رقم 2510/1/15 حتى تاريخ 31 كانون الأول 2021.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل وبعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة والتي يتم خصمها لتحديد قيمتها الحالية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة، ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (43).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال، يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين، ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات، يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها، وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى , أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة، ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة، ان التقديرات والمستخدمه من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (43).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة ، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ)، يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة، إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب، وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح رقم (43)، يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة، يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة المركز المالي الموحدة.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية، ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا، ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية، ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن، وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام، وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل ثقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات، وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج. الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا، وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة، وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق، إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية حدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلويًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك.
- نسبة خصم مناسبة للأداة، تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر، وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم، وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

عقود الإيجار:

يتم تضمين خيارات التمديد والإلغاء في عدد من عقود الإيجار، تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، ان معظم خيارات التمديد والإلغاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد، أو عدم خيار الإلغاء، يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإلغاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه)، تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيئاريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد، وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام سعر إعادة الخصم ومنحنى العائد، طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

نعتقد بأن تقديراتنا المعتمدة في اعداد القوائم المالية الموحدة معقولة ومتماثلة مع التقديرات المعتمدة في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 باستثناء ما يلي:

انتشرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما أدى إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية، وتسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) في شكوك على الصعيد العالمي، وأعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية والدولية على السواء، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة، حيث أنه في الوقت الحالي هناك زيادة كبيرة من عدم اليقين في تحديد الأثر الاقتصادي الذي يتجلى، على سبيل المثال، في حجم السيولة وتقلب أسعار الموجودات وأسعار صرف العملات الاجنبية وانخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة الطويلة الأجل وتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وإختلاف عوامل الاقتصاد الكلي، وبناءً على ذلك قامت إدارة بنك الأردن بمراقبة الوضع عن كثب وقد قامت بتفعيل خطتها لاستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الاخرى لإدارة أية إضطرابات محتملة التي قد يتسبب فيها تفشي فيروس كورونا (كوفيد19-) على أعمال البنك وعملياته وأدائه المالي.

كما قامت إدارة بنك الأردن بدراسة الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعترف بها للموجودات المالية وغير المالية للبنك والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استنادا إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها، علما انه نظراً للوضع الحالي فإن الاسواق تبقى متقلبة كما تستمر المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات نتيجة لذلك.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تطلبت حالات عدم التأكد الناجمة عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد - 19) تحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد «الخسائر الائتمانية المتوقعة» كما في 31 كانون الأول 2020، وتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ وبالنظر إلى التطور السريع للوضع الحالي، أخذ البنك في الاعتبار تأثير التقلب العالي في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد انعكس هذا التقلب من خلال التعديل في طرق بناء السيناريوهات والأوزان الأساسية المحددة لهذه السيناريوهات، ويتم تحديد العوامل المستقبلية المستخدمة من التوزيع الإحصائي لعوامل مؤشر دورة الائتمان، والتي يمكن أن تستمد من عدد من العوامل التاريخية القابلة للملاحظة مثل عوائد المخاطر ونمو الائتمان والهوامش أو الافتراضات الائتمانية وكذلك النظرة المستقبلية.

هذا وقد قام البنك بتحديث عوامل الاقتصاد الكلي المستخدمة في إحتساب إحتماالية التعثر لتعكس التطور الناتج من جائحة كورونا (كوفيد 19) وذلك بالتنسيق مع شركة موديز (Moody’s)، والتي تم تحديدها من التوزيعات الإحصائية لعوامل مؤشر دورة الائتمان، و يقوم البنك بإجراء الدراسة والمراجعة الدورية لهذه العوامل والسيناريوهات بشكل مستمر.

اضافة لذلك، أولت إدارة بنك الأردن اهتماما خاصا بتأثير فيروس كورونا (كوفيد19-) على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات تدني القيمة للمخاطر في القطاعات التي يحتمل تأثرها، وقد أدى ذلك إلى خفض تصنيف بعض التعرضات الائتمانية والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات تدني القيمة على النحو المبين في الإيضاح رقم (43) من القوائم المالية الموحدة.

5. التغيير في السياسات المحاسبية

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. تعديلات لم ينتج عنها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2020 أو بعد ذلك التاريخ , في اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك, والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة والسنوات السابقة , علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية, توضيح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية «الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية» المعدل, يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح.
(بدأ من اول كانون الثاني 2020)	أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية, إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل, تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية, حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2 و3 و6 و14) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1 و8 و34 و37 و38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12 و19) وتفسير و (20 و22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "إندماج الأعمال" (بدأ من اول كانون الثاني 2020)	يعيد هذا التعديل تعريف النشاط التجاري, وفقاً للتعليقات التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية, يُعتقد أن تطبيق الإرشادات الحالية معقد للغاية ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة للتصنيف كاندماجات أعمال.
تعديل معيار أسعار الفائدة (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39, والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7) (بدأ من اول كانون الثاني 2020,)	إصلاح معدل الفائدة المعياري» - توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاح معدل الفائدة المعياري, وتعلق هذه الإعفاءات بمحاسبة التحوط ولها تأثير على إصلاح سعر الفائدة بين البنوك (اليبور) والذي لا يجب أن يتسبب بشكل عام في إنهاء محاسبة التحوط, ومع ذلك, يجب أن يستمر تسجيل أي تحوط غير فعال في قائمة الدخل الشامل, وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تنطوي على عقود قائمة على سعر إيبور, فإن الإعفاءات ستؤثر على الشركات في جميع الصناعات.
امتيازات الإيجار (بدأ من 1 حزيران 2020)	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 امتيازات الإيجار المتعلقة بفيروس كورونا (تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 16)

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد: لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وتفصيلها كما يلي:

المعايير أو التعديلات الجديدة	تاريخ التطبيق
تعديل معيار أسعار الفائدة – المرحلة الثانية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39, والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 , والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 , والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16)	1 كانون الثاني 2021
العقود الخاسرة (عقد تكون فيه التكلفة الإجمالية المطلوبة للوفاء بالعقد أعلى من المنفعة الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها منه) - تكلفة تنفيذ العقد (تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم 37)	1 كانون الثاني 2022
التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 – 2020	1 كانون الثاني 2022
الممتلكات والمعدات: المتحصل قبل الاستخدام المطلوب أو المقصود من الممتلكات والمعدات (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16)	1 كانون الثاني 2022
المرجع إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 3)	1 كانون الثاني 2022
تصنيف الالتزامات الى التزامات متداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1)	1 كانون الثاني 2023
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 ‘عقود التأمين’ و التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 ‘عقود التأمين’	1 كانون الثاني 2023
بيع أو منح الأصول بين المستثمر وشركة الحليفة أو مشروع مشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28)	متاح للتطبيق الاختياري / تاريخ التطبيق مؤجل إلى أجل غير مسمى

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق الأولى.

6. أهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 باستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2020 والواردة في الإيضاح (5 – أ).

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (المنشآت التابعة له) , وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك :

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها .
- تعرض للعوائد المتغيرة , أو له الحق في العوائد المتغيرة , الناتجة من ارتباطاته مع المنشأة المستثمر بها .
- له القدرة على استعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

وبعيد البنك تقديراته بشأن ما إذا كان يسيطر على المنشآت المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغييرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من المنشآت المستثمر بها , فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة المنشأة التابعة ذات الصلة من جانب واحد, ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها, ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى .
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى . وأية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك , أو لا يترتب عليه , مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة , بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة, وبالتحديد, ان نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها او التي تم استبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة.

يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين, يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة الى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وان كان هذا التوزيع سيؤدي الى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة, عند الضرورة, لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك. ويتم استبعاد جميع الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف المتعلقة بالمعاملات والأرصدة فيما بين البنك والمنشآت التابعة عند التوحيد.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت, إن حصص المساهمين غير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لمالكهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة للصافي القابل للتعرف على الشراء, الأصول, يتم اختيار القياس على أساس الاستحواذ, يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة ميدئياً بالقيمة العادلة, بعد الحيازة, فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الاعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية, يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية, يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة, يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أوالمستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة, يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في قائمة الربح أو الخسارة بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و(2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة) , مطروحا منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين, يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة, تعتبر القيمة العادلة للاستثمار الذي يتم الاحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الاعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية عندما تنطبق احكام المعيار , أو تكلفة الاعتراف المبدئي بالاستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

يملك البنك كما في 31 كانون الأول 2020 الشركات التابعة التالية:					
اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
%					
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3,5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن - سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للأعوام 2020 و2019 كما يلي:				
31 كانون الأول 2020				
للعام 2020				
اسم الشركة	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	5,828,061	181,040	311,221	233,138
بنك الاردن - سورية *	47,376,307	32,379,107	1,408,044	2,050,271
شركة الأردن للتأجير التمويلي	29,359,260	4,467,660	1,877,867	464,067

31 كانون الأول 2019				
للعام 2019				
اسم الشركة	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	5,780,304	211,366	540,816	328,947
بنك الاردن - سورية *	53,849,233	42,377,741	3,690,478	3,269,415
شركة الأردن للتأجير التمويلي	28,262,123	4,784,310	2,016,553	59,949

* نظراً لأن لدى البنك السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سوريا, تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل الادارة التنفيذية وصناع القرار في البنك,

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في «صافي إيرادات الفوائد» ك «إيرادات فوائد» و «مصروفات فوائد» في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة, كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة ضمن حركة القيمة العادلة خلال السنة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو, عند الإقتضاء, لفترة أقصر, إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية, كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية، وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً ، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة)، أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً ، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة، وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد ، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة ، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوقًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال، كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) .

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة الموحدة:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة، لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في «صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة»، ومع ذلك ، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة ، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الربح أو الخسارة كبند متحوط له ، وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط، بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوُّلية مدرجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إيراد توزيعات الارباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة .
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها ، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

- إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:
- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) .
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام) .

بعد الاعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئيًا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة، يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية،

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة .
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.
- ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار / تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:
- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) ، في الدخل الشامل الآخر.
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة) .

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي، قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال: إذا كان هناك تسديد لأصل الدين)، تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح، يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي، إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة، كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي، يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية مغلًا لتحقيق هدف أعمال معين، ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

- ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل، ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد»، كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر .
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة) .

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد، يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، في المقابل ، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية الموحدة .

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية -تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:
لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي، يتم تعريف «الفائدة» على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للحصول والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر، تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك، يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير، وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة ا الربح أو الخسارة الموحدة، كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات .
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء ، يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات ، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي»)، يمكن اختبار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها، يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي الموحدة خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة) .

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) , يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ, ويشار إليها بالمرحلة الأولى .
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي, وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى , تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان, يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية, مخصصة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل.

بالنسبة لعقود الضمان المالي, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة, يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل, بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي « متدني إئتمانياً » عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي, يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة, تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد , على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد .
- قيام البنك بنمح المقترض , لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض , تنازلاً ؛ أو
- إخفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخص كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد, وبدلا من ذلك , قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية , يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير, لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات, تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي , ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز , فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً , ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني , وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح , يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد, يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر, وعلى الرغم من ذلك , فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي, وبخصوص هذه الموجودات, يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة , وتستدرك أي تغييرات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة, يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة, لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ; التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول, وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني, يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية, وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل, وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات, فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود, وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة, إن المؤشرات الكمية, مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل, هي محذلات رئيسية في هذا التحليل, كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطورداخلًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي , إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان, سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلا من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان , نتيجة لذلك , يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيراً منذ الاعتراف الأولي, يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة , عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم, بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له, بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة، سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية للتخلف عن السداد، إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة. بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة، وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية ، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة ، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد، يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية، وتعد المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعةه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب، ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة، وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، وبشأن إقراض الافراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة .

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييرًا معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي، يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي، بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لفرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد، يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة، تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات، ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف ، وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية ، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل ، أو مدى التغير في أسعار الفائدة ، أو الإستحقاق ، أو المواثيق، وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري ، إذن .
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة ، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ ، إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف ، سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا، ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل، يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف ، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف ، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة ، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية ، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة، إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعةه مدى الحياة، وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) ، ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل الفُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر، أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها، أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك، يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة ، ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة ، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند استردادهـا.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة، ومع ذلك ، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب ، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين، يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب، تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي،

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به , أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

القروض والسلف

- تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في بيان المركز المالي الموحدة ما يلي:
- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ والتي يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة؛
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على انها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛ و
- ذمم الإيجار
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سوريا وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد .
- يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو اقتراض الأسهم) , يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الاعتراف بالأصل في القوائم المالية الموحدة للبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها، يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية، إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية. في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل، وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة , يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة عندما تكون المطلوبات المالية (1) مدتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبيده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي , يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند الاعتراف الأولي إذا :

كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو

كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما , والتي تدار وبقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة , وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك , وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو

إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات , ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة , ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة, يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الربح او الخسارة الموحدة من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر , ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وبدلاً من ذلك , تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة , بعد خصم تكاليف المعاملة، وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة، إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضيظ المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو , عند الاقتضاء , فترة أقصر , إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك، كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً , فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة، وبالمثل , يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد، ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة , بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصوصة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية، تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات , ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات وبعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد, يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط ,وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على طبيعة علاقة التحوط, يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي) .

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية, تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا, كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا, تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها, وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي , يتم قياسها لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك, أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة .

الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الاللتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئيًأ بقيمتها العادلة, وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , فإنها تُقاس لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك , أيهما أعلى.

تُعرض الاللتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها للأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة, عقود الفائدة المستقبلية, عقود المقايضة, حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة, وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم, ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء, كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي, لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة, بالإضافة لذلك , لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39) , أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) .

عند بداية علاقة التحوط, يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له, بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة, علوة على ذلك, عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر, يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له , والتي تلبى عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط ؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة, في مثل هذه الحالات , قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط , على سبيل المثال , قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءًا من علاقة التحوط , وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءًا من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء , فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط , يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط, وفي هذه الحالة , يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر , على مدى فترة التحوط , إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له وبعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية, لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية , وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية, مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال , وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط .

في بعض علاقات التحوط , يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات , في هذه الحالة , تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات, وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى , بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية, وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات, عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف , فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, وفي هذه الحالة, يُعترف به في الدخل الشامل الآخر, لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الربح او الخسارة الموحدة, وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة, ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الربح او الخسارة الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر, عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الربح او الخسارة الموحدة، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن , إن وجدت), يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي, كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبند المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحولات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحولات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية , وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر , محصورًا بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحًا منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة , في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك, إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة , فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن, إن وجدت), ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة , ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي, تيبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة, عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع , فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تحولات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحولات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحولات التدفقات النقدية, ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الربح او الخسارة الموحدة بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك, يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمنة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس, بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر, وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات, يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس, يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس, وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36) .

إضافة إلى ذلك, تُصنف قياسات القيمة العادلة, لأغراض إعداد التقارير المالية, إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل, وهي محددة كما يلي:

مدخلات المستوى (1)	وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
مدخلات المستوى (2)	وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات, سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
مدخلات المستوى (3)	وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل

يتم إثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة, يتم إثبات الإلتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على البنك إلتزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الإلتزام بصورة موثوقة,

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي إلتزامات البنك فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة, يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية, يتم إثبات إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي نشأت فيها.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة , وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك,

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها, يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لحيون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي, ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد, يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017، علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017، بعد تأجيل إحْتساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه، هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16628/3/10 بتاريخ 27 كانون الأول 2020، تم تمديد العمل في التعميم رقم 2510/1/10 حتى تاريخ 31 كانون الأول 2021.

الموجودات المالية المرهونة

وهي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح اطراف اخرى مع وجود حق للطرف الاخر بالتصرف فيها (بيع او اعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الاصلي.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة، (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع او اعادة رهن) فيجب اعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها , وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال , ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

	%
مباني	2-15
معدات وأجهزة وأثاث	9-15
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الربح او الخسارة الموحدة.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لايعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

الشهرة

يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركة الحليفة او التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك , يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

الموجودات غير الملموسة الأخرى

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها، أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

برامج الحاسوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء , ويتم اطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً .

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات، المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر. يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة، بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

العملات الاجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها , تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات، وفي تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة، لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) , والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحدة ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي، كما تحول اليرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات، كما تُستدرَك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند استبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عقود الإيجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار ”وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز ”وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

استخدم البنك الخيار الثاني لمنهج المعدل بأثر رجعي - الذي يجيز عدم إعادة عرض أرقام المقارنة والتي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي 17 «عقود الإيجار» - والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموماً بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

يحدد البنك فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار، ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العق التأجيري في المعيار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة، علماً بأن البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود اليجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

يعترف البنك بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار، يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة، التي تتضمن القيمة الأولية لإلتزام عقد اليجار معدلة لدفعات اليجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله، بالإضافة الى أي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل وأو إعادة الأصل الى وضعه قبل العقد، مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل بإستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أوالمتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل، يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس اسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات، كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (ان وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.

يتم قياس الإلتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً بإستخدام معدل الفائدة المحدد ضمناً في عقد الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم إستخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك، وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك.

يحدد البنك معدل الاقتراض من خلال تحليل فروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة.

تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الإلتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:

- الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية.
- الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الإعتراف المبدئي أخذاً بعين الإعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار.
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر خيار الشراء عندما تكون البنك على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء، دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تحديد اختياري ولدى البنك النية بتحديد عقد الإيجار، والغرامات المتعلقة بالإلغاء المبكر للعقد ما لم تكن البنك على ثقة انها لن تقوم بالإلغاء المبكر،

يتم قياس الاللتزامات المتعلقة بعقود اليجار بناءً على التكلفة المطفأة بإستخدام معدل الفائدة الفعال، ويتم إعادة قياس الإلتزامات عندما يكون هنالك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة، وعندما يكون هنالك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية، أو عندما تتغير خطة البنك فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء، التجديد او الإنهاء للعقد

عندما يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل او في يتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة اذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطفائها بالكامل.

يقوم البنك بعرض حق إستخدام الموجودات ضمن بند الممتلكات والمعدات ويتم عرض الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن الإلتزامات الاخرى (الأموال المقترضة) في قائمة المركز المالي الموحدة.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة، حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي،

لتصنيف كل عقد إيجار، يفوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل، إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي، كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل،

يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد الإيجار، يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019، يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان:

- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة ؛
- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر

لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى البنك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (37) "الإيجارات"، تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك، تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار، وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير، على مدى مدة عقد الإيجار.

البنك كمؤجر

عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي، لتصنيف كل عقد إيجار، قام البنك بإجراء تقييم شامل حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل الى حد كبير المخاطر والمنفعة من استخدام الأصل الى المستأجر، اذا هذا كان هذا هو الحال، فيكون عقد الإيجار عقدًا تمويليًا، وما غير ذلك اعتبر إيجاراً تشغيلياً، كجزء من في هذا التقييم، اخذ البنك في عين الاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار يمثل جزء كبير من عمر الأصل الإنتاجي.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق للأسهم العادية، ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة، ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

7. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية		
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
31 كانون الأول		
2020	2019	
دينار	دينار	
نقد في الخزينة	66,521,033	72,423,711
أرصدة لدى بنوك مركزية :	-	-
- حسابات جارية وتحت الطلب	78,251,193	45,510,029
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	112,910,906	95,075,098
- شهادات إيداع	282,000	69,513,000
- متطلبات الاحتياطي النقدي	91,663,345	102,130,953
	349,628,477	384,652,791
ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(90,488)	(256,615)
	349,537,989	384,396,176

بلغت الأرصدة لدى البنوك المركزية 283,107,444 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (312,229,080 دينار كما في 31 كانون الأول 2019)، وهذا وتوزعت الأرصدة وفقا للمراحل الائتمانية حسب النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020				كما في 31 كانون الأول 2019
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
رصيد بداية السنة	312,229,080	-	-	312,229,080	286,177,151
الأرصدة الجديدة خلال السنة	50,576,970	-	-	50,576,970	63,185,504
الأرصدة المسددة	(79,698,606)	-	-	(79,698,606)	(37,133,575)
	283,107,444			283,107,444	312,229,080
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	283,107,444	-	-	283,107,444	312,229,080

توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي لبنك كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2019	المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	كما في 31 كانون الأول 2020		المرحلة الأولى	البند
				مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	
247,706,557	220,427,349	-	-	-	-	220,427,349	1
-	-	-	-	-	-	-	2
-	-	-	-	-	-	-	3
-	-	-	-	-	-	-	4
-	-	-	-	-	-	-	5
64,522,523	62,680,095	-	-	-	-	62,680,095	6
-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	8
-	-	-	-	-	-	-	9
-	-	-	-	-	-	-	10
312,229,080	283,107,444	-	-	-	-	283,107,444	المجموع

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:					
كما في 31 كانون الأول 2020					
المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى	
المجموع	المجموع	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
المرحلة الثالثة	المجموع	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
194,054	256,615	-	-	-	256,615
172,243	21,966	-	-	-	21,966
(109,642)	(54,503)	-	-	-	(54,503)
256,655	224,078	-	-	-	224,078
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
(40)	(133,590)	-	-	-	(133,590)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	90,488	-	-	-	90,488

- بلغ الاحتياطي النقدي 91,663,345 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (102,130,953 دينار كما في 31 كانون الأول 2019)،

- بلغت الأرصدة مقيمة السحب بإستثناء الاحتياطي النقدي 2,275,906 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (2,440,098 دينار كما في 31 كانون الأول 2019)،

- تشمل الودائع لأجل وخاضعة لإشعار 10,635,000 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2020 (10,635,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2019)،

- لم يتم احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة وفقاً لمطابقات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019 وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

8. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية									
		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية		بنوك ومؤسسات مصرفية	
		31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
		2019		2020		2019		2020	
		دينار		دينار		دينار		دينار	
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:									
121,074,922	172,137,756	121,074,922	172,137,756	-	-	-	-	حسابات جارية وحت الطلب	
67,251,363	18,588,480	18,874,863	3,588,480	48,376,500	15,000,000	وإن تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل			
188,326,285	190,726,236	139,949,785	175,728,356	48,376,500	15,000,000				
(2,958)	(3,906)	(2,695)	(3,837)	(263)	(69)	يُنزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
188,323,327	190,722,330	139,947,090	175,722,399	48,376,237	14,999,931				

كما في 31 كانون الأول 2019			كما في 31 كانون الأول 2020			توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:		
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		المرحلة الأولى	المرحلة الأولى
			مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى إفرادي	مستوى إفرادي
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:								
-	-	-	-	-	-	-	-	1
119,503,328	121,274,657	-	-	-	-	-	121,274,657	2
13,534,979	60,366,896	-	-	-	-	-	60,366,896	3
17,968,927	5,464,250	-	-	-	-	-	5,464,250	4
2,742,570	69,967	-	-	-	-	-	69,967	5
34,474,900	3,448,318	-	-	-	-	-	3,448,318	6
101,581	-	-	-	-	-	-	-	7
-	101,097	101,097	-	-	-	-	-	8
-	-	-	-	-	-	-	-	9
-	1,051	1,051	-	-	-	-	-	10
188,326,285	190,726,236	102,148	-	-	-	-	190,624,088	المجموع

- توزعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقاً للمراحل الائتمانية على النحو الآتي :						
البنود	كما في 31 كانون الأول 2020			المرحلة الأولى		
	المجموع	الرجائي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
رصيد بداية السنة	152,122,328	188,326,285	-	101,581	-	188,224,704
الأرصدة الجديدة خلال السنة	111,274,189	70,375,920	-	-	-	70,375,920
الأرصدة المسددة	(66,390,142)	(64,324,977)	-	-	-	(64,324,977)
	197,006,375	194,377,228	-	-	-	194,275,647
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	102,226	(101,581)	-	(645)
الأثر نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	50,019	625	625	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(8,730,109)	(1,186,955)	-	-	-	(1,186,955)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(2,464,662)	(703)	-	-	(2,463,959)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	188,326,285	190,726,236	102,148	-	-	190,624,088

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:						
البنود	كما في 31 كانون الأول 2020			المرحلة الأولى		
	المجموع	الرجائي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
رصيد بداية السنة	3,634	2,958	-	431	-	2,527
خسارة اللدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	58	702	-	-	-	702
المسترد من خسارة اللدني على الأرصدة المسددة	(1,138)	(282)	-	-	-	(282)
	2,554	3,378	-	-	-	2,947
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	1,076	(431)	-	(645)
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	431	678	678	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(25)	1,589	-	-	-	1,589
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(2)	(1,739)	(703)	-	-	(1,036)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,958	3,906	1,051	-	-	2,855

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 50,413,347 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (20,497,643 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 3,037,779 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (3,023,348 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

9. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية						
رقع	المجم		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية	
	31 كانون الأول				ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	
	2019	2020	2019	2020		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
36,007,225	564,000	11,007,225	564,000	25,000,000	-	إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر
-	-	-	-	-	-	إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 9 أشهر
2,051,089	-	2,051,089	-	-	-	إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر إلى سنة
170,191,000	89,000,000	24,106,000	-	146,085,000	89,000,000	إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة
208,249,314	89,564,000	37,164,314	564,000	171,085,000	89,000,000	
(125,549)	(38,433)	(36,937)	(5)	(88,612)	(38,428)	بئزل: محخص الخسائر الائتمانية المتوقعة
208,123,765	89,525,567	37,127,377	563,995	170,996,388	88,961,572	

توزع إجمالي الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:							
كما في 31 كانون الأول 2019	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي
-	-	-	-	-	-	-	-
11,007,225	-	-	-	-	-	-	-
100,000,000	74,000,000	-	-	-	-	74,000,000	-
27,051,089	15,000,000	-	-	-	-	15,000,000	-
70,191,000	-	-	-	-	-	-	-
-	564,000	-	-	-	-	-	564,000
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
208,249,314	89,564,000	-	-	-	-	89,564,000	المجموع

- توزيعت الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقاً للمراحل الائتمانية على النحو الآتي :									
كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي
235,452,225	208,249,314	-	-	-	-	208,249,314	-	رصيد بداية السنة	
2,051,089	564,000	-	-	-	-	564,000	-	الارصدّة الجديدة خلال السنة	
(29,254,000)	(109,249,314)	-	-	-	-	(109,249,314)	-	الارصدّة المسددة	
208,249,314	99,564,000	-	-	-	-	99,564,000	-		
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	
-	(10,000,000)	-	-	-	-	(10,000,000)	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات	
-	-	-	-	-	-	-	-	الارصدّة المعدومة	
-	-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	
208,249,314	89,564,000	-	-	-	-	89,564,000	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الدساتر الائتمانية المتوقعة:									
كما في 31 كانون الأول		كما في 31 كانون الأول 2020		المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي
16,998	125,549	-	-	-	-	125,549	-	رصيد بداية السنة	
112,242	6,103	-	-	-	-	6,103	-	خسارة اللذي على الارصدّة الجديدة خلال السنة	
(3,691)	(106,995)	-	-	-	-	(106,995)	-	المسترد من خسارة اللذي على الارصدّة المسددة	
125,549	24,657	-	-	-	-	24,657	-		
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	
-	-	-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	
-	13,776	-	-	-	-	13,776	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات	
-	-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	
125,549	38,433	-	-	-	-	38,433	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	

- لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019.

10. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
31 كانون الثاني 2020	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
32,883	512,720	أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة
124,159	115,996	أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*
15,000,000	-	حق استلام موجودات مالية بالقيمة العادلة**
15,157,042	628,716	

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

** يمثل هذا البند موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة متمثلة في حق مشروط لإستلام موجودات مالية تم الإعتراف بها من قبل البنك بموجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) و تطبيقاً للاتفاقية الموقعة بتاريخ 23 كانون الأول 2018 و التي تعتبر إمتداد لها و جزءً لا يتجزء منها و المتعلقة ببيع موجودات رأسمالية , هذا وقد تم تقييم هذه الموجودات بالقيمة العادلة لها بتاريخ القوائم المالية الموحدة و الذي نتج عنها أرباح تقييم بنفس القيمة.

11. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
4,587,610	45,214,112	أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة
2,455,669	2,941,952	أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة *
5,411,781	5,580,083	أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة
46,726,887	1,219,501	أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة *
59,181,947	54,955,648	مجموع أدوات الملكية
25,344,463	25,909,988	سندات
25,344,463	25,909,988	مجموع أدوات الدين
84,526,410	80,865,636	

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 510,741 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (547,272 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019) .

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها أو بإستخدام مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها.

- قام البنك خلال العام 2020 بالإستثمار في موجودات مالية غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة نتج عنها أرباح عند الإعتراف الأولي تماشياً مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بمبلغ 3,652,011 دينار.

- توزيع إجمالي أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل حسب فئات التصنيف الائتماني للبنك:				
البند	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	كما في 31 كانون الأول 2020			
كما في 31 كانون الأول 2019	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
1	-	-	-	-
2	-	-	-	-
3	-	-	-	-
4	-	-	-	-
5	18,129,573	-	-	14,875,218
6	7,214,890	-	-	11,034,770
7	-	-	-	-
8	-	-	-	-
9	-	-	-	-
10	-	-	-	-
	25,344,463	-	-	25,909,988

12. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		
31 كانون الأول		
2019	2020	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
دينار	دينار	
488,438,680	557,702,675	الافراد (التجزئة)
12,835,949	13,786,902	حسابات جارية مدينة
451,086,250	518,981,439	قروض وكمبيالات *
24,516,481	24,934,334	بطاقات الائتمان
238,577,717	259,123,143	القروض العقارية
681,832,288	621,426,028	الشركات :
438,140,685	375,831,841	الشركات الكبرى
74,961,948	65,042,272	حسابات جارية مدينة
363,178,737	310,789,569	قروض وكمبيالات *
243,691,603	245,594,187	مؤسسات صغيرة ومتوسطة
55,061,893	50,666,441	حسابات جارية مدينة
188,629,710	194,927,746	قروض وكمبيالات *
122,691,256	181,364,510	الحكومة والقطاع العام
1,531,539,941	1,619,616,356	المجموع
(112,104,787)	(141,725,555)	ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(9,909,717)	(11,151,703)	ينزل : فوائد معلقة
1,409,525,437	1,466,739,098	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 16,427,772 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (17,143,660 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

- بلغت تسهيلات المرحلة الثالثة 137,962,291 دينار أي ما نسبته (5/8%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (114,630,680 دينار أي ما نسبته (7/5%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت تسهيلات المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 126,812,522 دينار أي ما نسبته (7/8%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (104,723,259 دينار أي ما نسبته (6/9%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 12,813,252 دينار أي ما نسبته (0/79%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (32,598,476 دينار أي ما نسبته (2/13%) في نهاية السنة السابقة), كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 57,511,269 دينار (46,734,985 دينار في نهاية السنة السابقة) بالإضافة إلى تسهيلات ممنوحة إلى حكومات أجنبية بمبلغ 20,158,288 دينار.

إن الحركة على أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال السنة كانت على النحو الآتي:					
البنـد					
كما في 31 كانون الأول 2020					
كما في 31 كانون الأول 2019					
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي	
25,909,988	-	-	25,909,988	-	القيمة العادلة كما في بداية السنة
-	-	-	-	25,909,988	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	-	الاستثمارات المستحقة خلال السنة
25,909,988	-	-	25,909,988	25,909,988	
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(565,525)	-	-	(565,525)	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
25,344,463	-	-	25,344,463	25,909,988	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر:					
كما في 31 كانون الأول 2020					
كما في 31 كانون الأول 2019					
البنـد	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
رصيد بداية السنة	77,271	-	-	77,271	-
خسارة التدني على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	77,271
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	-	-	-	-	-
	77,271	-	-	77,271	77,271
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	134,933	-	-	134,933	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة*	212,204	-	-	212,204	77,271

* لم يتم إدراج مخصص الخسائر الائتمانية أعلاه في قائمة المركز المالي الموحدة لأن القيمة الدفترية للاستثمار في السندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يمثل قيمتها العادلة ,

- تنوع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل إجمالي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:						
كما في 31 كانون الأول 2020						
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة	المرحلة السادسة	المرحلة السابعة
مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي
1,531,539,941	114,630,680	33,100,561	100,655,921	619,153,135	663,999,644	المرحلة السابعة
216,140,810	2,851,410	1,312,784	900,782	133,583,810	77,492,024	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(89,047,409)	(4,952,378)	(1,753,602)	(4,719,654)	(45,279,106)	(32,342,669)	التسهيلات المسددة
1,658,633,342	112,529,712	32,659,743	96,837,049	707,457,839	709,148,999	
-	(1,251,980)	(19,765,834)	(61,429,998)	21,017,814	61,429,998	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,331,212)	10,194,415	47,945,747	(9,287,954)	(46,520,996)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	33,950,899	(6,464,342)	(9,622,678)	(3,161,359)	(14,702,520)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(19,577,000)	(1,006,282)	(985,622)	(5,285,853)	(630,614)	(11,668,629)	الأثر نتيجة تغيير التقييم بين المراحل الثلاث خلال السنة
(1,463,472)	1,817,435	(38,184)	3,296,048	10,134,796	(16,673,567)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(595,203)	(595,203)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة
(17,381,311)	(5,151,078)	(49,096)	(3,866,352)	(102,174)	(8,212,611)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,619,616,356	137,962,291	15,551,080	67,873,963	725,428,348	672,800,674	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الدركة على مخصص التدني بشكل إجمالي وفقا للمراحل الائتمانية:						
كما في 31 كانون الأول 2020						
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة	المرحلة السادسة	المرحلة السابعة
مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي	إجمالي
112,104,787	91,932,306	984,202	11,796,862	5,357,779	2,033,638	الرصيد بداية السنة
12,887,610	6,378,560	5,331,446	214,720	660,668	302,216	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(4,867,316)	(2,750,512)	(18,841)	(1,631,171)	(346,518)	(120,274)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستدقة
120,125,081	95,560,354	6,296,807	10,380,411	5,671,929	2,215,580	
-	(646,871)	(182,354)	(556,325)	829,225	556,325	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(910,016)	634,302	449,000	(68,643)	(104,643)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	200,996	(66,243)	(86,163)	(36,702)	(11,888)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغير التقييم بين						
27,185,503	28,836,461	(555,607)	34,533	(728,991)	(400,893)	المرادلات خلال السنة
(2,472,087)	386,866	(653,827)	186,924	(1,943,611)	(448,439)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(564,671)	(564,671)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة
(2,548,271)	(2,481,005)	(20,710)	(39,551)	(5,160)	(1,845)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
141,725,555	120,382,114	5,452,368	10,368,829	3,718,047	1,804,197	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- تنوع الاستثمارات الاستثمارية المباشرة بشكل إجمالي وفقا للمراحل الاستثمارية كما يلي:					
31 كانون الأول 2019					
المجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى		
إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	البيد
1,575,118,770	91,750,968	27,975,928	43,835,749	591,291,301	820,264,824
الرصيد بداية السنة					
194,226,920	3,209,553	2,970,455	3,055,428	116,221,082	68,770,402
الاستثمارات الجديدة خلال السنة					
(97,334,650)	(8,723,295)	(1,822,183)	(2,810,105)	(53,502,298)	(30,476,769)
الاستثمارات المسددة					
1,672,011,040	86,237,226	29,124,200	44,081,072	654,010,085	858,558,457
-	(1,047,523)	(9,724,840)	(23,345,623)	10,772,363	23,345,623
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى					
-	(2,527,107)	22,978,514	104,496,747	(20,996,081)	(103,952,073)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية					
-	40,457,277	(7,864,391)	(6,191,098)	(7,322,366)	(19,079,422)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة					
(13,665,106)	(4,888,808)	(936,607)	(17,211,679)	(1,000,688)	10,372,676
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة					
(124,917,153)	(1,731,953)	(473,819)	(1,165,024)	(16,309,974)	(105,236,383)
التغيرات الناتجة عن تعديلات					
(1,861,964)	(1,861,964)	-	-	-	-
الاستثمارات المعدومة والمحوطة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة					
(26,876)	(6,468)	(2,496)	(8,474)	(204)	(9,234)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف					
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	114,630,680	33,100,561	100,655,921	619,153,135	663,999,644
1,531,539,941	114,630,680	33,100,561	100,655,921	619,153,135	663,999,644

إفصاح الدركة على مخصص التدني بشكل إجمالي وفقا للمراحل الاستثمارية:					
31 كانون الأول 2019					
المجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى		
إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	البيد
97,004,644	75,385,510	1,114,957	14,672,544	4,086,242	1,745,391
الرصيد بداية السنة					
14,418,874	12,096,632	814,799	169,370	1,023,407	314,666
الاستثمارات الجديدة خلال السنة					
(19,058,661)	(14,537,099)	(445,454)	(3,655,207)	(323,776)	(97,125)
الاستثمارات المسددة					
92,364,857	72,945,043	1,484,302	11,186,707	4,785,873	1,962,932
-	(804,749)	(267,918)	(108,131)	1,072,667	108,131
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى					
-	(1,854,323)	1,666,490	564,872	(138,858)	(238,181)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية					
-	464,558	(285,474)	(86,832)	(54,344)	(37,908)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة					
الأثر على المخصص كما في نهاية الفترة نتيجة تغير التصنيف					
21,593,183	23,890,590	(1,461,077)	207,575	(987,629)	(56,276)
بين المراحل الثالث خلال السنة					
(778,467)	(1,634,305)	(152,121)	32,894	680,074	294,991
التغيرات الناتجة عن تعديلات					
(1,555,947)	(1,555,947)	-	-	-	-
الاستثمارات المعدومة و المحوطة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة					
481,161	481,439	-	(223)	(4)	(51)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف					
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	91,932,306	984,202	11,796,862	5,357,779	2,033,638
112,104,787	91,932,306	984,202	11,796,862	5,357,779	2,033,638

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:						
3١ كانون الأول 2020						
الشركات						
العمومي	الشركات	المصرفية والمتوسطة	الشركات الكبرى	المصرفية	الافراد	فيما يلي الدفعة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القطاع:
العمومي	الشركات	المصرفية والمتوسطة	الشركات الكبرى	المصرفية	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
112,104,787	342,472	26,037,867	42,395,693	7,134,274	36,194,481	الرصيد في بداية السنة
12,887,610	36,867	897,315	1,367,495	2,105,683	8,480,250	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(4,867,316)	-	(136,665)	(2,325,393)	(680,587)	(1,724,671)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
120,125,081	379,339	26,798,517	41,437,795	8,559,370	42,950,060	
27,185,503	-	6,619,619	14,492,439	1,860,072	4,213,373	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(2,472,087)	(41,252)	24,266	119,475	(248,493)	(2,326,083)	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(564,671)	-	(481,700)	-	-	(82,971)	التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج المركز المالي
(2,548,271)	-	(171,663)	(2,158,565)	(83,297)	(134,746)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
141,725,555	338,087	32,789,039	53,891,144	10,087,652	44,619,633	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
إعادة التوزيع:						
87,958,768	338,087	32,239,778	53,747,406	1,532,298	101,199	المخصصات على مستوى إفرادي
53,766,787	-	549,261	143,738	8,555,354	44,518,434	المخصصات على مستوى تجميعي
141,725,555	338,087	32,789,039	53,891,144	10,087,652	44,619,633	الرصيد في نهاية السنة

3١ كانون الأول 2019						
الشركات						
العمومي	الشركات	المصرفية والمتوسطة	الشركات الكبرى	المصرفية	الافراد	فيما يلي الدفعة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القطاع:
العمومي	الشركات	المصرفية والمتوسطة	الشركات الكبرى	المصرفية	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
97,004,644	204,590	21,268,030	39,872,490	6,150,599	29,508,935	الرصيد في بداية السنة
14,418,874	11,159	1,116,262	2,539,558	1,125,767	9,626,128	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(19,058,661)	-	(2,501,554)	(7,575,493)	(1,383,027)	(7,598,587)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
92,364,857	215,749	19,882,738	34,836,555	5,893,339	31,536,476	
21,593,183	-	9,340,515	6,819,728	1,062,844	4,370,096	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(778,467)	126,723	(1,936,138)	611,314	178,180	241,454	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(1,555,947)	-	(1,468,265)	-	-	(87,682)	التسهيلات المعدومة والمحولة لخارج المركز المالي
481,161	-	219,017	128,096	(89)	134,137	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
112,104,787	342,472	26,037,867	42,395,693	7,134,274	36,194,481	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
إعادة التوزيع:						
69,761,353	342,472	25,544,883	42,249,329	1,456,259	168,410	المخصصات على مستوى إفرادي
42,343,434	-	492,984	146,364	5,678,015	36,026,071	المخصصات على مستوى تجميعي
112,104,787	342,472	26,037,867	42,395,693	7,134,274	36,194,481	الرصيد في نهاية السنة

وفيما يلي التفصيل على مستوى كل قطاع أعمال كما في 31 كانون الأول 2020:									
كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020				أ) محفظة الأفراد (التجزئة)			
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى				
البيد							ماتك التصفيف التتمالي بناء على نظام البناء الداخلي:		
-	-	-	-	-	-	-	1		
-	-	-	-	-	-	-	2		
-	-	-	-	-	-	-	3		
-	-	-	-	-	-	-	4		
56,894	842,653	-	-	-	-	842,653	5		
626,042	77,876	-	-	-	-	77,876	6		
51,656	-	-	-	-	-	-	7		
-	107,946	107,946	-	-	-	-	8		
90,319	-	-	-	-	-	-	9		
599,969	612,946	612,946	-	-	-	-	10		
487,013,800	556,061,254	39,569,727	8,411,144	-	508,080,383	-	غير مصنف		
488,438,680	557,702,675	40,290,619	8,411,144	-	508,080,383	920,529	المجموع		

إفصاح الشركة على التسجيلات :						
كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020				
المبدأ	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى		
			مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي
الرصيد بداية السنة	447,634,876	488,438,680	35,723,413	17,493,817	51,656	434,486,858
التسجيلات الجديدة خلال السنة	92,429,199	96,849,868	981,976	1,154,703	-	94,290,500
التسجيلات المسحقة	(44,337,373)	(41,326,719)	(1,869,530)	(1,567,723)	(7,216)	(37,850,550)
						(31,700)
495,726,702	543,961,829	34,835,859	17,080,797	44,440	490,926,808	1,073,925
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	(753,315)	(9,467,819)	-	10,221,134
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	(487,955)	5,557,065	-	(5,069,110)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	6,744,562	(3,890,213)	-	(2,757,967)
						(96,382)
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(1,294,648)	(1,139,319)	245,751	(788,740)	-	(596,330)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(5,872,190)	15,241,237	(24,074)	(71,624)	(15,415)	15,372,204
						(19,854)
التسجيلات المعدومة و المحولة لخارج قامة المركز المالي الموحدة	(120,884)	(90,472)	(90,472)	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(300)	(270,600)	(179,737)	(8,322)	(29,025)	(16,356)
						(37,160)
488,438,680	557,702,675	40,290,619	8,411,144	-	508,080,383	920,529
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة						

إفصاح الدركة على مخصص التدبي:					
البيد	كما في 31 كانون الأول 2020		المرحلة الأولى		
	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	
الرصيد بداية السنة	29,508,935	36,194,481	30,798,145	943,516	31
خسارة التدبي على الزمصة الجديدة خلال السنة	9,626,129	8,480,250	2,610,976	5,330,615	-
المسترد من خسارة التدبي على التسهيلات المستدقة	(7,598,587)	(1,724,671)	(1,395,595)	(16,572)	(15)
	31,536,477	42,950,060	32,013,526	6,257,559	16
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	(529,666)	(127,932)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	(397,320)	442,517	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	88,036	(53,130)	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة	4,370,096	4,213,373	5,191,661	(388,999)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المودومة و المودولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	241,454	(2,326,083)	(21,596)	(713,419)	(6)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(87,682)	(82,971)	(82,971)	-	-
	134,136	(134,746)	(128,240)	(5,488)	(10)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	36,194,481	44,619,633	36,133,430	5,411,108	-

ب) محفظة القروض العقارية					
البيد	كما في 31 كانون الأول 2020		المرحلة الأولى		
	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	
1	-	-	-	-	-
2	-	391,015	-	-	391,015
3	187,877	541,315	-	-	541,315
4	135,577	876,982	-	-	876,982
5	5,510,847	7,843,556	-	206,635	7,636,921
6	14,005,718	15,017,198	-	2,644,002	12,373,196
7	9,046,500	120,098	-	120,098	-
8	1,246,376	23,834	-	-	-
9	219,057	-	-	-	-
10	941,805	1,403,064	-	-	-
غير مصنف	207,283,960	232,906,081	12,610,786	6,758,473	-
المجموع	238,577,717	259,123,143	14,037,684	6,758,473	21,819,429

إفصاح الدركة على التسهيلات :				
كما في 31 كانون الأول 2020		كما في 31 كانون الأول 2020		
البيد	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
البيد	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي
المرحلة الأولى	248,820,243	238,577,717	13,500,874	15,232,595
المرحلة الثانية	30,805,176	39,424,642	-	158,081
المرحلة الثالثة	(21,653,378)	(11,649,388)	(1,408,866)	(152,363)
المرحلة الرابعة	257,972,041	266,352,971	12,092,008	15,238,313
المرحلة الخامسة	-	-	(498,665)	(10,151,507)
المرحلة السادسة	-	-	(788,111)	4,290,949
المرحلة السابعة	-	-	3,298,136	(2,487,860)
المرحلة الثامنة	(1,407,966)	(317,981)	(29,882)	(123,847)
المرحلة التاسعة	(17,985,855)	(6,642,366)	107,087	33,199
المرحلة العاشرة	-	-	-	-
المرحلة الحادية عشرة	(503)	(269,481)	(142,889)	(40,774)
المرحلة الثانية عشرة	238,577,717	259,123,143	14,037,684	6,758,473
المرحلة الثالثة عشرة	2,970,735	213,536,822	21,819,429	58,890

إفصاح الدركة على مخصص التذني:				
كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020		
البيد	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
البيد	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي
المرحلة الأولى	6,150,599	7,134,274	6,118,823	36,648
المرحلة الثانية	1,125,767	2,105,683	1,788,689	831
المرحلة الثالثة	(1,383,027)	(680,587)	(640,094)	(2,025)
المرحلة الرابعة	5,893,339	8,559,370	7,267,418	35,454
المرحلة الخامسة	-	-	(117,205)	(52,933)
المرحلة السادسة	-	-	(229,326)	169,476
المرحلة السابعة	-	-	19,562	(12,018)
المرحلة الثامنة	1,062,844	1,860,072	2,279,994	(146,987)
المرحلة التاسعة	178,180	(248,493)	7,471	59,928
المرحلة العاشرة	-	-	-	-
المرحلة الحادية عشرة	(89)	(83,297)	(63,787)	(15,222)
المرحلة الثانية عشرة	7,134,274	10,087,652	9,164,127	37,698
المرحلة الثالثة عشرة	206,981	619,956	58,890	58,890

[illegible]

اتصاف الشركة على التسهيلات:							
كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020					
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي
		المرحلة الأولى					
		المبلغ					
485,610,545	438,140,685	32,751,935	28,817	57,712,298	739,170	346,908,465	الرصيد بداية السنة
44,075,339	17,052,206	1,583,681	-	463,448	53,282	14,951,795	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(11,240,397)	(23,844,529)	(763,994)	-	(1,816,063)	(267,223)	(20,997,249)	التسهيلات المسددة
518,445,487	431,348,362	33,571,622	28,817	56,359,683	525,229	340,863,011	
-	-	-	-	(40,572,957)	-	40,572,957	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	183,099	27,000,812	(183,099)	(27,000,812)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	16,449,612	-	(2,494,129)	-	(13,955,483)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(6,692,334)	(16,703,258)	(1,508,973)	(36,181)	(4,866,251)	-	(10,291,853)	الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(73,589,909)	(24,617,117)	1,711,979	1,775	2,532,674	(78,522)	(28,785,023)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات المدعومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة
(22,559)	(14,196,146)	(4,137,878)	-	(3,662,438)	-	(6,395,830)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
438,140,685	375,831,841	46,086,362	177,510	34,297,394	263,608	295,006,967	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الدرصة على مخصص التدبي:						
كما في 3١ كانون الأول 2020				كما في 3١ كانون الأول 20١9		
إجمالي	المرصة الأولى	المرصة الثانية	المرصة الثالثة	إجمالي	المرصة الأولى	المرصة الثانية
المرصة الأولى	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	المرصة الأولى	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
الرصيد في بداية السنة	978,778	7,908	11,502,371	425	29,906,211	42,395,693
خسارة التدبي على الررصدة الجديدة خلال السنة	145,983	456	3,870	-	1,217,186	1,367,495
الرصيد في بداية السنة	(79,012)	(1,808)	(1,617,747)	-	(626,826)	(2,325,393)
34,836,555	1,045,749	6,556	9,888,494	425	30,496,571	41,437,795
-	307,979	-	(307,979)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرصة الأولى	(44,224)	(2,544)	44,224	2,544	-	-
ما تم تحويله إلى المرصة الثانية	(10,467)	-	(7,706)	-	18,173	-
الآثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة	(198,091)	-	13,428	(812)	14,492,439	14,677,914
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(253,294)	(2,092)	(10,393)	(72)	385,326	119,475
التسهيلات المدعومة و المدولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,676)	-	(39,249)	-	(2,117,640)	(2,158,565)
128,096	(1,676)	-	(39,249)	-	(2,117,640)	(2,158,565)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	845,976	1,920	9,580,819	2,085	43,460,344	53,891,144
42,395,693	845,976	1,920	9,580,819	2,085	43,460,344	53,891,144

إفصاح الدرصة على مخصص التدبي:						
كما في 3١ كانون الأول 2020				كما في 3١ كانون الأول 20١9		
إجمالي	المرصة الأولى	المرصة الثانية	المرصة الثالثة	إجمالي	المرصة الأولى	المرصة الثانية
المرصة الأولى	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	المرصة الأولى	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي
الرصيد في بداية السنة	978,778	7,908	11,502,371	425	29,906,211	42,395,693
خسارة التدبي على الررصدة الجديدة خلال السنة	145,983	456	3,870	-	1,217,186	1,367,495
الرصيد في بداية السنة	(79,012)	(1,808)	(1,617,747)	-	(626,826)	(2,325,393)
34,836,555	1,045,749	6,556	9,888,494	425	30,496,571	41,437,795
-	307,979	-	(307,979)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرصة الأولى	(44,224)	(2,544)	44,224	2,544	-	-
ما تم تحويله إلى المرصة الثانية	(10,467)	-	(7,706)	-	18,173	-
الآثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة	(198,091)	-	13,428	(812)	14,492,439	14,677,914
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(253,294)	(2,092)	(10,393)	(72)	385,326	119,475
التسهيلات المدعومة و المدولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,676)	-	(39,249)	-	(2,117,640)	(2,158,565)
128,096	(1,676)	-	(39,249)	-	(2,117,640)	(2,158,565)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	845,976	1,920	9,580,819	2,085	43,460,344	53,891,144
42,395,693	845,976	1,920	9,580,819	2,085	43,460,344	53,891,144

افصاح الدركة على التسهيلات :				
كما في 31 كانون الأول 2020		كما في 31 كانون الأول 2019		
البند	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة مستوى إفرادي	المرحلة الرابعة مستوى إفرادي
رصيد بداية السنة	173,876,968	2,969,378	33,845,467	345,332
التسهيلات الجديدة خلال السنة	10,516,364	1,416,355	437,334	-
التسهيلات المسددة	(8,672,151)	(210,871)	(2,400,247)	(33,516)
255,208,542	175,721,181	4,174,862	31,882,554	311,816
-	15,098,753	146,508	(15,098,753)	(146,508)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى				
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(19,465,633)	(144,522)	20,501,999	163,302
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(650,655)	(13,496)	(6,708,169)	(86,269)
الآثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة	(1,239,833)	(10,980)	(415,597)	(36,854)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	6,005,047	(604,837)	618,689	(1,534)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	(504,731)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,779,621)	-	(174,889)	(2,645,084)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	173,689,239	3,547,535	30,605,834	203,953
243,691,603	245,594,187	37,547,626	37,547,626	245,594,187

افصاح الدركة على مخصم التدني:				
كما في 31 كانون الأول 2020		كما في 31 كانون الأول 2019		
البند	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة مستوى إفرادي	المرحلة الرابعة مستوى إفرادي
رصيد بداية السنة	673,620	34,047	217,460	3,613
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	115,401	8,605	11,600	-
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(36,277)	(3,013)	(9,134)	(244)
19,882,738	752,744	39,639	219,926	3,369
-	185,394	1,489	(185,394)	(1,489)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى				
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(60,330)	(1,648)	325,583	19,765
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,383)	(64)	(72,683)	(1,095)
الآثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة	(147,806)	(902)	100,244	(18,809)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(168,348)	(16,432)	193,645	(264)
(1,468,265)	-	-	(481,700)	(481,700)
219,017	(35)	-	(292)	(171,663)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	560,236	22,082	581,029	1,477
26,037,867	32,789,039	31,624,215	31,624,215	32,789,039

كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020				اله) التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثانية	المرحلة الثاني	المرحلة الأولى		
مستوى إجمالي					مستوى إجمالي	
مئات المئلف المئتماني بناء على نظام البنك الممطلي:						
32,598,476	93,694,953	-	-	-	93,694,953	1
-	-	-	-	-	-	2
-	-	-	-	-	-	3
-	-	-	-	-	-	4
-	13,068,288	-	-	-	13,068,288	5
90,092,780	74,601,269	-	-	-	74,601,269	6
-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	8
-	-	-	-	-	-	9
-	-	-	-	-	-	10
-	-	-	-	-	-	غير مصنف
122,691,256	181,364,510	-	-	-	181,364,510	المجموع

اتصاح الحركة على التسهيلات :						
كما في 31 كانون الأول 2020						
كما في 31 كانون الأول 2019						
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	البند
134,694,447	122,691,256	-	-	-	122,691,256	الرصيد بداية السنة
9,963,821	50,158,288	-	-	-	50,158,288	التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المسددة
144,658,268	172,849,544	-	-	-	172,849,544	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(21,967,012)	8,514,966	-	-	-	8,514,966	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المودعة و المحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
122,691,256	181,364,510	-	-	-	181,364,510	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني:									
كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020							
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	البند			
							الرصيد بداية السنة		
204,590	342,472	-	-	-	342,472				
11,159	36,867	-	-	-	36,867		خسارة التدني على الرصدة خلال الفترة		
-	-	-	-	-	-		المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة		
215,749	379,339	-	-	-	379,339				
-	-	-	-	-	-		ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	-	-	-	-		ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
-	-	-	-	-	-		ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
-	-	-	-	-	-		الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال سنة		
126,723	(41,252)	-	-	-	(41,252)		التغيرات الناتجة عن تعديلات		
-	-	-	-	-	-		التسهيلات المدمومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة		
-	-	-	-	-	-		تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف		
342,472	338,087	-	-	-	338,087		إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

الفوائد المتعلقة					31 كانون الأول 2020				
فيما يلي الحركة على الفوائد المتعلقة :					الشركات				
					الأفراد	المقروض العقارية	الشركات الخيرية	المفوضية والمتوسطة	الشركات
الرصيد في بداية السنة					دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	9,909,717	3,981,013	2,700,185	1,251,133	1,977,386				
	2,664,476	950,655	762,920	621,957	328,944				
	(504,410)	(111,891)	(144,941)	(115,065)	(132,513)				
	(887,250)	(240,282)	(555,033)	(74,265)	(17,670)				
	(30,830)	(23,330)	-	-	(7,500)				
الرصيد في نهاية السنة					11,151,703	4,556,165	2,763,131	1,683,760	2,148,647
31 كانون الأول 2019									
الشركات									
الديون المالية	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار				
	8,874,467	3,666,265	2,286,197	966,577	1,955,428				
	2,212,198	861,393	602,034	541,503	207,268				
	(870,931)	(276,430)	(188,046)	(256,947)	(149,508)				
	(306,017)	(270,215)	-	-	(35,802)				
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة					9,909,717	3,981,013	2,700,185	1,251,133	1,977,386
الرصيد في نهاية السنة									

تنوع التسجيلات التلمانية المباشرة حسب التوزيع الجغرافي والقطاع الاقتصادي كما يلي :				
المجموع				
31 كانون الأول				
2019	2020	خارج المملكة		داخل المملكة
دينار	دينار	دينار	دينار	
8,648,647	7,633,963	-	7,633,963	مالي
171,263,974	149,510,727	61,737,781	87,772,946	صناعة
331,362,025	297,250,035	56,546,070	240,703,965	تجارة
238,003,898	259,123,143	15,840,095	243,283,048	عقارات
40,945,442	40,524,981	15,083,745	25,441,236	انشاءات
4,863,462	6,511,496	659,342	5,852,154	زراعة
102,410,297	98,093,741	35,025,613	63,068,128	سيادة ومطاعم ومراق عامه
11,322,220	11,556,787	-	11,556,787	أشهم
500,028,720	568,046,973	113,379,438	454,667,535	افراد
122,691,256	181,364,510	77,669,557	103,694,953	حكومة وقطاع عام
1,531,539,941	1,619,616,356	375,941,641	1,243,674,715	المجموع

13. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2019	2020	
دينار	دينار	
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :		
206,307,665	219,643,092	سندات مالية حكومية وبكفالتها
27,218,660	30,290,562	سندات واسناد قرض شركات وبنوك
9,405,766	31,852,447	سندات حكومات خارجية
242,932,091	281,786,101	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :		
28,192,320	66,434,000	سندات واسناد قرض شركات
1,610,020	934,739	اخوانات حكومات خارجية
29,802,340	67,368,739	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
272,734,431	349,154,840	مجموع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
(198,632)	(699,871)	ينزل : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
272,535,799	348,454,969	صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

- تحليل السندات والاذونات:		31 كانون الأول
	2020	2019
	دينار	دينار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	340,607,045	264,177,929
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	8,547,795	8,556,502
المجموع	349,154,840	272,734,431

توزعت أدوات الدين بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الإئتماني بناء على نظام البنك الداخلي كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2020				كما في 31 كانون الأول 2019	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
1	219,643,092	-	-	-	219,643,092	206,307,665
2	724,151	-	-	-	724,151	-
3	5,688,967	-	-	-	5,688,967	10,716,223
4	5,007,406	-	-	-	5,007,406	6,725,912
5	80,320,242	-	-	-	80,320,242	32,981,368
6	37,770,982	-	-	-	37,770,982	16,003,263
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	349,154,840	-	-	-	349,154,840	272,734,431

توزعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2020				كما في 31 كانون الأول 2019	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	272,734,431	-	-	-	272,734,431	203,996,033
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	137,857,159	-	-	-	137,857,159	132,367,120
الإستثمارات المستحقة	(61,574,081)	-	-	-	(61,574,081)	(63,669,630)
	349,017,509	-	-	-	349,017,509	272,693,523
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	137,331	-	-	-	137,331	40,908
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	349,154,840	-	-	-	349,154,840	272,734,431

- إن ملخص الحركة على مخصص تحدي الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2020	كما في 31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2019	الإجمالي
رصيد بداية السنة	198,632	-	-	-	198,632	600,349	
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	403,806	-	-	-	403,806	109,782	
المسترد من خسارة التدني على الإستثمارات المستحقة	(17,407)	-	-	-	(17,407)	(477,395)	
	585,031	-	-	-	585,031	232,736	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	114,840	-	-	-	114,840	(34,104)	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	699,871	-	-	-	699,871	198,632	

- تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي :

المجموع	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من شهر الى 3 شهور	لغاية شهر	دینار
دینار	دینار	دینار	دینار	دینار	دینار	دینار	دینار
349,154,840	41,471,768	247,403,862	15,598,000	20,610,042	18,070,528	6,000,640	31 كانون الأول 2020
272,734,431	59,371,055	156,383,614	860,009	47,369,743	8,750,010	-	31 كانون الأول 2019

14. ممتلكات ومعدات - بالصافي							ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
المجموع	تحسينات وديكورات	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات واجهزة واثاث	مباني	اراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2020
الكلفة :							
81,002,595	21,870,623	13,281,679	1,093,021	26,170,961	14,427,159	4,159,152	الرصيد في بداية السنة
6,220,247	1,238,969	3,230,589	1,043	985,558	764,088	-	إضافات
(2,188,294)	(511,611)	(870,722)	(113)	(796,993)	(5,000)	(3,855)	استبعادات
(2,266,952)	(341,481)	(189,643)	(24,733)	(479,280)	(1,128,509)	(103,306)	فروقات عملات أجنبية
82,767,596	22,256,500	15,451,903	1,069,218	25,880,246	14,057,738	4,051,991	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم :							
50,131,377	17,037,422	9,308,093	587,078	16,541,978	6,656,806	-	استهلاك متراكم في بداية السنة
4,809,122	1,385,473	1,390,855	121,933	1,657,414	253,447	-	استهلاك السنة
(2,005,502)	(491,377)	(808,652)	(90)	(705,383)	-	-	(استبعادات)
(945,791)	(308,655)	(110,861)	(17,850)	(315,486)	(192,939)	-	فروقات عملات أجنبية
51,989,206	17,622,863	9,779,435	691,071	17,178,523	6,717,314	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
30,778,390	4,633,637	5,672,468	378,147	8,701,723	7,340,424	4,051,991	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة
6,385,242	4,834,146	740,285	-	809,982	829	-	دفعات على شراء موجودات ثابتة *
16,829,962	-	-	-	-	-	-	«حق استخدام الأصول المستأجرة**
53,993,594	9,467,783	6,412,753	378,147	9,511,705	7,341,253	4,051,991	صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة
2019							
الكلفة :							
75,324,687	21,360,681	12,355,467	909,014	22,007,949	14,532,229	4,159,347	الرصيد في بداية السنة
9,059,134	1,664,165	1,263,797	184,053	5,926,447	20,672	-	اضافات
(3,377,148)	(1,153,091)	(337,323)	-	(1,763,117)	(123,617)	-	(استبعادات)
(4,078)	(1,132)	(262)	(46)	(318)	(2,125)	(195)	فروقات عملات أجنبية
81,002,595	21,870,623	13,281,679	1,093,021	26,170,961	14,427,159	4,159,152	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم :							
48,731,740	16,863,796	8,616,670	475,283	16,258,673	6,517,318	-	استهلاك متراكم في بداية السنة
4,688,895	1,295,423	1,027,044	111,826	2,000,766	253,836	-	استهلاك السنة
(3,287,626)	(1,121,221)	(335,438)	-	(1,716,945)	(114,022)	-	(استبعادات)
(1,632)	(576)	(183)	(31)	(516)	(326)	-	فروقات عملات أجنبية
50,131,377	17,037,422	9,308,093	587,078	16,541,978	6,656,806	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
30,871,218	4,833,201	3,973,586	505,943	9,628,983	7,770,353	4,159,152	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
5,728,396	2,807,766	2,256,266	-	620,808	43,556	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *
16,202,973	-	-	-	-	-	-	حق استخدام الأصول المستأجرة**
52,802,587	7,640,967	6,229,852	505,943	10,249,791	7,813,909	4,159,152	صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 1,125,912 دينار لعام 2020 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.
- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 32,061,238 دينار لعام 2020 (32,518,441 دينار لعام 2019).

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لحيون هالكه:		
عقــــــــــــــــارات مستملكــــــــــــــــة		
2019	2020	
دينار	دينار	
59,991,327	64,202,177	رصيد بداية السنة
4,993,591	7,516,737	إضافات
(782,741)	(3,651,609)	استبعادات
64,202,177	68,067,305	رصيد نهاية السنة
(10,357,640)	(9,999,844)	مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك**
53,844,537	58,067,461	رصيد نهاية السنة

- بموجب قانون البنوك الأردني ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لحيون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملاكها ، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين كحد أقصى، هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الاردني رقم 4076/1/10 بتاريخ 27 آذار 2014، قام البنك وإعتباراً من بداية العام 2015 بدء البنك بإحتساب مخصص تحريجي للعقارات المستملكة لقاء ديون والتي قد مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات إستناداً لذلك التعميم ولتعميم البنك المركزي الأردني رقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017، علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2510/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017 بعد تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية عام 2020 وتعديل البند ثانياً فيه، هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 16628/3/10 بتاريخ 27 كانون الأول 2020 تم تمديد العمل في التعميم رقم 2510/1/10 حتى تاريخ 31 كانون الأول 2021.

**إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لحيون هالكه هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
9,927,792	10,357,640	رصيد بداية السنة
429,848	(357,796)	(المسترد من) إضافات
10,357,640	9,999,844	رصيد نهاية السنة

17. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية					
31 كانون الاول 2019			31 كانون الاول 2020		
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
5,766,667	5,766,667	-	9,945,487	9,945,487	-
14,540,044	14,540,044	-	9,879,000	8,461,000	1,418,000
10,000,000	10,000,000	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
120,937,867	50,937,867	70,000,000	50,937,867	50,937,867	-
151,244,578	81,244,578	70,000,000	70,762,354	69,344,354	1,418,000

** يمثل هذا البند اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) وتفاصيله كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
-	16,202,973	الرصيد في بداية السنة
13,771,577	-	تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)
13,771,577	16,202,973	الرصيد المعدل كما في بداية السنة
5,644,292	4,995,647	اضافات
(173,934)	(1,069,422)	(استبعادات)
(3,038,962)	(3,243,015)	(إستهلاكات)
-	(56,221)	فروقات عملات أجنبية
16,202,973	16,829,962	الرصيد نهاية السنة

15. موجودات غير ملموسة		
يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي :		
31 كانــــــــــــــــون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
4,998,823	5,986,282	رصيد بداية السنة
1,986,497	2,124,672	اضافات خلال السنة
(998,994)	(1,202,801)	الاطفاء للسنة
(44)	(35,708)	فروقات عملات أجنبية
5,986,282	6,872,445	رصيد نهاية السنة

16. موجودات أخرى		
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
31 كانــــــــــــــــون الاول		
2019	2020	
دينار	دينار	
13,059,915	10,391,109	فوائد وإيرادات برسم القبض
3,408,442	3,616,227	مصروفات مدفوعة مقدماً
53,844,537	58,067,461	عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لحيون هالكه *
3,697,797	2,427,148	شيكات مقاصة
1,049,107	1,692,367	دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات
-	255,912	تأمينات مدفوعة
1,619,294	3,807,864	دفعات ضريبية مدفوعة مقدماً
5,392,150	4,818,056	مدينون وارصدة مدينة أخرى
82,071,242	85,076,144	

18. ودائع عملاء				
31 كانون الأول 2020				
المجموع	الدخول والمطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات خبرى	أفراد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
549,124,901	9,688,230	80,310,197	103,252,081	355,874,393
855,342,383	10,377	9,625,103	1,201,243	844,505,660
470,337,942	20,195,128	31,129,822	73,476,256	345,536,736
34,382,350	-	1,309,000	11,565,000	21,508,350
1,909,187,576	29,893,735	122,374,122	189,494,580	1,567,425,139
المجموع				

31 كانون الأول 2019				
المجموع	الدخول والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
467,381,324	13,011,528	73,812,652	64,341,378	316,215,766
790,665,415	35,637	8,564,196	3,862,479	778,203,103
554,865,819	21,141,600	39,039,074	162,669,545	332,015,600
106,185,549	-	1,760,360	11,359,000	93,066,189
1,919,098,107	34,188,765	123,176,282	242,232,402	1,519,500,658
				المجموع

- بلغت ودائع الحكومة المركزية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 22,738,668 دينار أي ما نسبته 1/19% من إجمالي الودائع للسنة 26,131,415 دينار، أي ما نسبته 1/4% في السنة السابقة.

- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 702,448,649 دينار أي ما نسبته 36/79% من إجمالي الودائع للسنة 1,780,616 دينار أي ما نسبته 33/44% في السنة السابقة.

- بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب 16,822,597 دينار أي ما نسبته 0/88% من إجمالي الودائع للسنة 15,885,523 دينار أي ما نسبته 0/83% في السنة السابقة.

- بلغت الودائع الجاهزة 58,881,480 دينار للسنة 66,696,918 دينار في السنة السابقة).

19. تأمينات نقدية		
31 كانون الأول		
2019	2020	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
دينار	دينار	
96,998,394	95,468,703	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
23,595,527	24,350,606	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
120,593,921	119,819,309	

20. مخصصات متنوعة					
رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2020
4,032,642	466,137	(245,107)	-	4,253,672	مخصص تعويض نهاية الخدمة
863,478	73,678	(104,721)	-	832,435	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
115,091	241,416	(65,214)	(75,250)	216,043	مخصصات متنوعة
5,011,211	781,231	(415,042)	(75,250)	5,302,150	
2019					
3,904,765	424,311	(296,434)	-	4,032,642	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,032,570	74,742	(243,834)	-	863,478	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
256,905	(989)	(140,733)	(92)	115,091	مخصصات متنوعة
5,194,240	498,064	(681,001)	(92)	5,011,211	

21. ضريبة الدخل		
أ- مخصص ضريبة الدخل إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:		
2019	2020	
دينار	دينار	
21,978,685	23,803,895	رصيد بداية السنة
(23,151,663)	(22,692,105)	ضريبة الدخل المدفوعة
24,976,873	18,770,076	ضريبة الدخل المستحقة
23,803,895	19,881,866	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
24,000,873	15,231,242	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
976,000	379,375	ضريبة دخل سنوات سابقة
(6,573,042)	(1,567,870)	موجودات ضريبة مؤجلة للسنة – اضافة
2,348,285	2,563,769	اطفاء موجودات ضريبة مؤجلة
20,752,116	16,606,516	

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في بنود قائمة الدخل الشامل الموحد ما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
-	3,538,834	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح بيع موجودات رأسمالية ضمن الموجودات مالية
-	3,538,834	من خلال قائمة الدخل الشامل

ب- موجودات ضريبة مؤجلة						
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :						
كما في 31 كانون الأول 2020						
2019	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المبالغ المضافة	المبالغ المحررة	رصيد بداية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
4,178,232	5,591,048	14,713,283	3,717,935	-	-	10,995,348
5,344,197	4,941,285	13,581,618	-	1,145,888	14,727,506	مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة
1,159,834	1,219,182	4,202,986	446,360	243,886	4,000,512	مخصص تعويض نهاية الخدمة
177,353	177,251	730,306	-	355	730,661	فوائد معجلة
309,708	294,596	832,435	73,678	104,721	863,478	مخصص القضايا المقامة على البنك
3,693,155	3,557,192	9,999,844	-	357,796	10,357,640	مخصص تحدي عقارات آت ملكيتها للبنك
23,876	23,876	62,831	-	-	62,831	تحدي موجودات متوفرة للبيع
689,800	318,169	837,287	-	977,975	1,815,262	تقييم موجودات مالية آت ملكيتها للبنك
7,228,143	5,685,800	15,382,982	-	4,236,413	19,619,395	مخصص الخسائر الرأسمالية المتوقعة
22,804,298	21,808,399	60,343,572	4,237,973	7,067,034	63,172,633	
ج - مطلوبات ضريبة مؤجلة						
3,081,065	48,946	499,477	2,589,075	34,506,370	32,416,772	إحتياطي القيمة العادلة

22. أموال مقترضة						
سعر فائدة الإقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
			المتبقية	الكلية		
			15 - 76	24 - 108		
			31 كانون الاول 2020			
			دينار			
صفر – 1%	سندات خزينة وكمبيالات	شهري	15 - 76	24 - 108	46,968,903	اقتراض من بنوك مركزية *
4,15%	تجبير سندات رهن قروض عقارية لصالح الشركة	دفعة واحدة	1	1	15,000,000	اقتراض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري**
متوسط	لا يوجد	دفعة واحدة	1	1	7,090,000	اقتراض من بنوك خارجية***
5,75%	لا يوجد	ربع ونصف سنوي وسنوي	491	791	15,523,423	إلتزامات عقود الإيجار****

المجموع						
84,582,326						
31 كانون الاول 2019						
دينار						
1% - 1,75%	سندات خزينة وكمبيالات	شهري	83 - 4	113 - 24	8,923,541	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
5,75% متوسط	لا يوجد	ربعي ونصف سنوي و سنوي	530	685	14,744,380	إلتزامات عقود الإيجار****
المجموع						
23,667,921						

* تم إعادة إقراض المبالغ أعلاه لعملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بأسعار فائدة تتراوح من 2% الى 5%.

- إن الإقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة , وبلغ رصيد الاقتراض الغير خاضع لفائدة والمتعلق بالقروض التي طرحها البنك المركزي الأردني لمواجهة جائحة كورونا مبلغ 33,128,585 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 علما انه لا يوجد إقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2019.

** يمثل هذا البند المبلغ المقرض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري وتستحق دفعة واحدة لأجل ثلاث سنوات.

*** يمثل هذا البند إقتراض من أحد البنوك الخارجية ويسدد القرض بموجب دفعة واحدة تستحق بتاريخ 18 شباط 2021 ويتم احتساب فائدة عليه بسعر(لايبور +ثلاث أشهر) .

- ان الحركة على حساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي :			
موجودات ضريبية مؤجلة		مطلوبات ضريبية مؤجلة	
2020	2019	2020	2019
دينار	دينار	دينار	دينار
22,804,298	18,580,246	3,081,065	3,296,665
1,567,870	6,573,042	2,252	6,595
(2,563,769)	(2,348,285)	(3,034,371)	(222,195)
-	(705)	-	-
رصيد نهاية السنة	21,808,399	22,804,298	3,081,065

* إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة وهي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 38% , علماً بأن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 28%.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2017 , كما قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2018 و2019 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد, هذا وبراأي الإدارة والمستشارين القانوني والضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2018, كما وقام البنك بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2019 والتي لم يتم مراجعتها بعد, هذا وبراأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2018 بإستثناء العام 2016, كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للأعوام 2016 و2019 ودفع الضرائب ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد , وبراأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الالتزامات الضريبية.
- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2017, كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2018 و2019 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد, وبراأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم احتساب الضريبة المستحقة للبنك وشركاته التابعة والفروع الخارجية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020, وبراأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لمواجهة الالتزامات الضريبية كما في ذلك التاريخ.

ج - فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :	
2020	2019
دينار	دينار
52,073,578	61,130,161
(39,854,042)	(22,855,536)
33,558,257	33,948,836
45,777,793	72,223,461
41%	33,2%
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	24,000,783
18,770,076	

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019	** ** التزامات عقود الإيجار - مقابل حق إستخدام الأصول - المستأجرة:
دينار	دينار	تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة
3,282,125	3,131,027	أقل من سنة واحدة
9,617,803	10,518,639	من سنة إلى خمس سنوات
6,220,674	7,258,618	أكثر من خمس سنوات
19,120,602	20,908,284	مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة
14,744,380	15,523,423	التزامات الإيجار المخصومة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة
2,535,281	2,081,138	لغاية سنة
12,209,099	13,442,285	أكثر من سنة

23. مطلوبات أخرى

31 كانون الأول		
2019	2020	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
دينار	دينار	
10,391,002	5,469,474	فوائد مستحقة غير مدفوعة
7,250,887	7,521,812	شيكات مقبولة الدفع
4,198,390	6,844,610	أمانات وذمم مؤقتة
2,183,274	2,126,474	أرباح مساهمين غير موزعة
175,355	174,168	تأمينات صناديق حديدية
37,000	26,700	تأمينات عقارات مبيعة
-	238,254	مشتقات أدوات مالية – إيضاح (41)
10,206,853	8,845,153	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على بنود خارج المركز المالي**
7,051,042	9,175,767	مطلوبات أخرى*
41,493,803	40,422,412	

* إن تفاصيل بند المطلوبات الاخرى هي كما يلي :

2019	2020	
دينار	دينار	
287,036	264,041	أمانات الضمان الاجتماعي
307,919	260,643	أمانات ضريبة الدخل
5,486,915	6,839,253	مصرفوات مستحقة
272,766	455,931	حوالات واردة
55,000	55,000	مكافأة اعضاء مجلس الإدارة
641,406	1,300,899	أرصدة دائنة أخرى
7,051,042	9,175,767	

**** هذا وتوزعت بنود خارج المركز المالي وفقاً للمراحل الإنشائية بشكل تجميعي كما يلي:**

** هذا وتوزعت بنود خارج المركز المالي وفقاً للمراحل الإئتمانية بشكل تجميعي كما يلي:									
كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020							
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى				
		مستوى إجمالي		مستوى إجمالي		مستوى إجمالي		مستوى إجمالي	
624,852,756	661,375,908	12,604,062	637,617	53,033,126	48,633,570	546,467,533	الرصيد بداية السنة		
136,209,253	49,324,648	-	8,632	831,531	5,166,342	43,318,143	التعرضات الجديدة خلال السنة		
(105,902,457)	(174,321,589)	(1,245,261)	(66,295)	(18,396,150)	(5,164,839)	(149,449,044)	التعرضات المستحقة		
655,159,552	536,378,967	11,358,801	579,954	35,468,507	48,635,073	440,336,632			
-	-	-	(407,648)	(26,886,685)	407,648	26,886,685	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى		
-	-	(870)	261,573	28,803,370	(261,573)	(28,802,500)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
-	-	1,206,886	(55,324)	(985,925)	(111,897)	(53,740)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
(15,870,303)	(14,809,135)	(997,153)	77,098	(6,154,212)	375,933	(8,110,801)	الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة		
22,092,749	(49,345,734)	-	6,702	(921,207)	16,576,580	(65,007,809)	التغيرات الناتجة عن تعديلات		
(6,090)	(3,679,575)	(1,198)	-	(1,406,733)	-	(2,271,644)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف		
661,375,908	468,544,523	11,566,466	462,355	27,917,115	65,621,764	362,976,823	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

- كما نود مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على النسبيلات غير المباشرة بشكل إجمالي : كما يلي :

البيد	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019				
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2020	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2019	الإجمالي
الرصيد بداية السنة	1,259,826	635,663	465,483	7,912	7,837,969	10,206,853	7,598,485			
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	35,774	36,129	6,445	106	386,631	465,085	1,163,920			
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(160,064)	(67,915)	(184,755)	(832)	(718,707)	(1,132,273)	(242,825)			
	1,135,536	603,877	287,173	7,186	7,505,893	9,539,665	8,519,580			
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	179,988	5,077	(179,988)	(5,077)	-	-	-			
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(57,124)	(3,447)	57,692	3,447	(568)	-	-			
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(990)	(1,630)	(18,324)	(242)	21,186	-	-			
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(172,592)	846	31,249	219	103,379	(36,899)	1,337,372			
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(518,521)	(144,074)	(17,303)	84	(102)	(679,916)	349,928			
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	24,287	-	(1,763)	-	(221)	22,303	(27)			
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	590,584	460,649	158,736	5,617	7,629,567	8,845,153	10,206,853			

- هذا وتوزعت النسبيلات الائتمانية الغير مباشرة وفقاً للمراحل الائتمانية بشكل إفرادي كما يلي:

أ) المعاملات	كما في 31 كانون الأول 2020					كما في 31 كانون الأول 2019				
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2019	الإجمالي
مفاتيح التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:										
1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12,728,446
3	2,039,917	-	-	-	2,039,917	-	-	-	-	236,924
4	14,554,251	-	69,575	-	14,623,826	-	-	-	-	5,656,506
5	34,544,393	-	-	-	34,544,393	-	-	-	-	21,227,495
6	1,100,314	-	-	-	1,100,314	-	-	-	-	25,353,646
7	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,949,511
8	-	-	-	-	-	-	-	-	-	61,683
9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	52,238,875	-	69,575	-	52,308,450	-	-	-	-	69,214,211

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:									
كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020						البند	
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى				
			مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي			
65,119,225	69,214,211	61,683	-	3,949,511	-	65,203,017	الرصيد بداية السنة		
26,089,575	18,855,351	-	-	-	-	18,855,351	التسهيلات الجديدة خلال السنة		
(20,506,199)	(27,315,317)	(61,683)	-	(4,18,536)	-	(26,835,098)	التسهيلات المسحقة		
70,702,601	60,754,245	-	-	3,530,975	-	57,223,270	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	-	-	(3,452,185)	-	3,452,185	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
-	-	-	-	6,834,712	-	(6,834,712)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
-	-	-	-	-	-	-	التأثير نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة		
1,776,422	(10,083,269)	-	-	(6,828,960)	-	(3,254,309)	التغيرات الناتجة عن تعجيلات التسهيلات المعدومة		
(3,264,812)	1,637,474	-	-	(14,967)	-	1,652,441	تعجيلات نتيجة تغير أسعار الصرف		
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		
69,214,211	52,308,450	-	-	69,575	-	52,238,875			

[illegible]

مئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
كما في 31 كانون الأول 2019			كما في 31 كانون الأول 2020		
الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	1,385,571	-	-	-	1,385,571
1,820,830	10,828,403	-	-	13,105	10,815,298
1,137,972	2,320,947	-	-	882,314	1,438,633
7,739,181	4,092,529	-	-	77,386	4,015,143
8,651,156	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
19,349,139	18,627,450	-	-	972,805	17,654,645
المجموع					

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:									
كما في 31 كانون الأول 2019			كما في 31 كانون الأول 2020						
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	البند	
40,294,124	19,349,139	-	-	8,651,156	-	10,697,983	-	الرصيد بداية السنة	
6,926,872	12,612,284	-	-	4,98,105	-	12,114,179	-	التسهيلات الجديدة خلال السنة	
(8,015,543)	(13,932,315)	-	-	(7,334,232)	-	(6,598,083)	-	التسهيلات المسحقة	
39,205,453	18,029,108	-	-	1,815,029	-	16,214,079	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	
-	-	-	-	(1,246,248)	-	1,246,248	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	
-	-	-	-	616,406	-	(616,406)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	
-	-	-	-	-	-	-	-	الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة	
(323,595)	(971,154)	-	-	(174,172)	-	(796,982)	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات	
(19,532,719)	1,569,496	-	-	(38,210)	-	1,607,706	-	التسهيلات المحدومة	
-	-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	
-	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	
19,349,139	18,627,450	-	-	972,805	-	17,654,645	-		

إفصاح الشركة على مخصص التدني:					
كما في 31 كانون الأول 2020					
كما في 31 كانون الأول 2019	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	البند
			مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	
58,905	75,674	-	35,688	-	الرصيد بداية السنة
33,093	12,208	-	2,578	-	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(30,415)	(51,397)	-	(27,843)	-	المسترد من خسارة التدني على التسجيلات المستدقة
61,583	36,485	-	10,423	-	26,062
-	-	-	(7,373)	-	7,373 ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,066	-	(1,066) ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	- ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
3,913	(6,764)	-	572	-	(7,336) الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
10,178	8,141	-	(456)	-	8,597 التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	- التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	- تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
75,674	37,862	-	4,232	-	33,630 إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

ج) الكفالات					
كما في 31 كانون الأول 2020					
كما في 31 كانون الأول 2019	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	البند
			مستوى إجمالي	مستوى إجمالي	
-	-	-	-	-	فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:
1	-	-	-	-	1
2	3,550,260	199,390	-	-	199,390
3	3,929,921	9,739,704	-	-	9,374,204
4	24,595,539	30,206,536	-	-	137,818
5	13,969,994	37,037,374	-	-	966,240
6	48,660,454	22,432,818	-	-	1,245,450
7	7,164,465	860,622	-	-	860,622
8	2,483,227	77,030	-	-	-
9	62,913	79,684	-	-	-
10	9,996,239	11,409,752	-	-	-
المجموع	114,413,012	112,042,910	11,566,466	-	3,575,630
					96,900,814

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:						
كما في 31 كانون الأول 2020			كما في 31 كانون الأول 2020			
البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة	المرحلة السادسة
البند	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي
الرصيد بداية السنة	94,706,168	-	7,164,465	-	114,413,012	132,219,991
التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,704,115	-	738	-	2,704,853	22,881,396
التسهيلات المسددة	(4,033,469)	-	(137,221)	-	(5,354,268)	(33,195,489)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	93,376,814	-	7,027,982	-	111,763,597	121,905,898
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	4,676,450	-	(4,676,450)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,618,462)	-	1,619,332	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الرابعة	(51,000)	-	(620,419)	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة	239,193	-	33,422	-	(189,071)	(4,193,239)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	938,420	-	1,272,468	-	2,210,888	(3,296,654)
التسهيلات المودومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(660,601)	-	(1,080,705)	-	(1,742,504)	(2,993)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	96,900,814	-	3,575,630	-	112,042,910	114,413,012

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر:						
كما في 31 كانون الأول 2020			كما في 31 كانون الأول 2020			
البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة	المرحلة السادسة
البند	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي
الرصيد بداية السنة	554,089	-	116,005	-	8,467,806	5,883,437
خسارة الخسائر الجديدة خلال السنة	16,344	-	31	-	403,006	698,863
المسترد من خسارة الخسائر الجديدة على التسهيلات المستدقة	(23,187)	-	(2,772)	-	(704,409)	(114,871)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	547,246	-	113,264	-	8,166,403	6,467,429
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	64,133	-	(64,133)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(16,076)	-	16,644	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الرابعة	(970)	-	(12,144)	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثالث خلال السنة	(61,005)	-	(4,400)	-	46,046	1,692,465
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(284,709)	-	1,020	-	(283,791)	307,927
التسهيلات المودومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	24,972	-	(52)	-	24,699	(15)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	273,591	-	50,199	-	7,629,567	8,467,806

[illegible]

اتصاح الحركة على السقوف غير المستقلة:									
كما في 31 كانون الأول 2019		كما في 31 كانون الأول 2020							
الإجمالي	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	مستوى إجمالي	مستوى إفرادي	مستوى إجمالي	المرحلة الأولى	مستوى إفرادي	البند
387,219,416	458,399,546	-	637,617	33,267,994	48,633,570	375,860,365	الرصيد بداية السنة		
80,311,410	15,152,160	-	8,632	332,688	5,166,342	9,644,498	التسهيلات الجديدة خلال السنة		
(44,185,226)	(127,719,689)	-	(66,295)	(10,506,161)	(5,164,839)	(111,982,394)	التسهيلات المسددة		
423,345,600	345,832,017	-	579,954	23,094,521	48,635,073	273,522,469	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	-	(407,648)	(17,511,802)	407,648	17,511,802	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		
-	-	-	261,573	19,732,920	(261,573)	(19,732,920)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		
-	-	535,467	(55,324)	(365,506)	(111,897)	(2,740)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		
(13,129,891)	(3,565,641)	(535,467)	77,098	815,498	375,933	(4,298,703)	الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة		
48,186,934	(54,763,592)	-	6,702	(2,140,498)	16,576,580	(69,206,376)	التغيرات الناتجة عن تعديلات		
-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات المودومة		
(3,097)	(1,937,071)	-	-	(326,028)	-	(1,611,043)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف		
458,399,546	285,565,713	-	462,355	23,299,105	65,621,764	196,182,489	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		

إفصاح الحركة على مخصص التدني:				كما في 31 كانون الأول 2020				كما في 31 كانون الأول 2019			
البند	المرحلة الأولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة	الإجمالي			الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي
الرصيد بداية السنة	582,801	635,663	268,507	7,912	-	7,912	-	1,494,883	1,562,785	-	-
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	7,392	36,129	3,836	106	-	106	-	47,463	4,16,194	-	-
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(79,298)	(67,915)	(149,736)	(832)	-	(832)	-	(297,781)	(89,855)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	510,895	603,877	122,607	7,186	-	7,186	-	1,244,565	1,889,124	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	68,080	5,077	(68,080)	(5,077)	-	(5,077)	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(24,894)	(3,447)	24,894	3,447	-	3,447	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(20)	(1,630)	(6,180)	(242)	8,072	8,072	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(63,970)	846	50,153	219	(8,072)	(8,072)	-	(20,824)	(419,538)	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(298,796)	(144,074)	(17,517)	84	-	-	-	(460,303)	25,309	-	-
التسهيلات المودومة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(685)	-	(1,711)	-	-	-	-	(2,396)	(12)	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	190,610	460,649	104,166	5,617	-	-	-	761,042	1,494,883	-	-

إفصاح الحركة على مخصص التدني:

24. رأس المال المكتتب به

يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 .

يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

25. الاحتياطات

- الاحتياطي القانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- الاحتياطي الاختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة , يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسمته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات السلطات الرقابية الأخرى, هذا وقد تم تحويل رصيد إحتياطي المخاطر المصرفية العامة الى الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018 إستنادا لتعميم البنك المركزي رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 والسلطات الرقابية الأخرى .

- الاحتياطي الخاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين .

- ان الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الاحتياطي	المبلغ	
	دينار	طبيعة التقييد
الاحتياطي القانوني	99,190,875	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	2,804,326	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	5,849,743	متطلبات السلطات الرقابية

26. فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:		2020	2019
		دينار	دينار
رصيد في بداية السنة		(12,268,120)	(12,256,254)
التغير في ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة خلال السنة *		(587,401)	(11,866)
الرصيد في نهاية السنة		(12,855,521)	(12,268,120)

* يشمل هذا البند التغير بعد الاخذ بعين الاعتبار صافي حصة البنك من القطع البيوي للإستثمار في رأس مال بنك الأردن – سوريا للأعوام 2020 و2019.

30. الفوائد الدائنة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة:		
48,474,467	45,729,532	للافراد (التجزئة) :
1,650,601	1,335,160	حسابات جارية مدينة
42,549,301	39,983,762	قروض وكمبيالات
4,274,565	4,410,610	بطاقات الائتمان
18,961,088	16,662,155	القروض العقارية
55,954,995	44,053,951	الشركات :
36,370,792	27,426,194	الشركات الكبرى :
5,372,250	5,091,169	حسابات جارية مدينة
30,998,542	22,335,025	قروض وكمبيالات
19,584,203	16,627,757	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :
4,131,069	3,688,834	حسابات جارية مدينة
15,453,134	12,938,923	قروض وكمبيالات
8,715,135	7,667,306	الحكومة والقطاع العام
البنود الأخرى:		
4,108,507	2,446,563	أرصدة لدى بنوك مركزية
13,570,149	6,591,623	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
10,030,613	12,282,740	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
-	1,254,044	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
159,814,954	136,687,914	المجموع

31. الفوائد المدينة		
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
6,173,919	2,606,147	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
ودائع عملاء:		
9,498	11,452	حسابات جارية وتحت الطلب
4,189,378	2,188,283	ودائع توفير
20,476,569	15,390,904	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
7,049,635	3,166,341	شهادات إيداع
106,111	247,236	أموال مقترضة
1,728,632	1,728,108	تأمينات نقدية
2,966,421	2,597,671	رسوم ضمان الودائع
747,668	843,382	فوائد التزامات عقود إيجار
43,447,831	28,779,524	

27. احتياطي القيمة العادلة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2019	2020	
دينار	دينار	
26,668,016	24,954,157	الرصيد في بداية السنة
(2,945,694)	722,343	أرباح غير متحققة – أدوات ملكية
938,964	(532,176)	أرباح غير متحققة – أدوات دين
77,271	134,933	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – أدوات دين
-	(34,403,592)	أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة للأرباح المحورة نتيجة البيع
215,600	3,032,119	مطلوبات ضريبية مؤجلة
24,954,157	(6,092,218)	الرصيد في نهاية السنة *

* بالصافي بعد الضريبة المؤجلة و البالغة 48,946 دينار .

28. أرباح محورة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
101,289,732	99,400,640	الرصيد في بداية السنة
(36,000,000)	-	أرباح موزعة على المساهمين
40,163,256	35,794,598	أرباح السنة
(6,057,292)	(5,914,021)	المحول (الى) الاحتياطيات
-	33,712,044	الأرباح المحولة نتيجة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل*
4,944	2,821,474	فروقات ترجمة عملات أجنبية
99,400,640	165,814,735	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الارباح المدورة 21,808,399 دينار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2020 (22,804,298 دينار كما في 31 كانون الاول 2019) .

- يشمل رصيد الأرباح المدورة 439,810 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9) , وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه , كما يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لاي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني والناجمة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الأردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018.

* بالصافي بعد ضريبة الدخل.

29. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة خلال العام 2021 على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 12% من رأس المال وبمبلغ 24 مليون دينار عن العام 2020 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

35. إيرادات أخرى		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
409,696	626,233	إيرادات مستردة من سنوات سابقة
673,459	338,603	أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك
593,325	572,822	إيرادات البريد والهاتف وسويفت
256,909	181,851	إيجارات مقبوضة من عقارات البنك
(6,692)	717,916	أرباح (خسائر) بيع ممتلكات ومعدات
870,931	504,410	فوائد معلقة معادة للإيرادات
(326,702)	-	(خسائر) تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك
2,866,051	923,440	إيرادات أخرى
5,336,976	3,865,275	

36. نفقات الموظفين		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
27,095,023	25,436,637	رواتب ومنافع وعلوات الموظفين
2,254,086	2,089,018	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,651,959	1,661,669	مساهمة البنك في صندوق الادخار
1,327,592	1,117,072	نفقات طبية
365,630	246,455	تدريب الموظفين
732,575	359,825	مياومات سفر وتنقلات
70,803	69,632	تأمين حياة
33,497,668	30,980,308	

32. صافي إيرادات العمليات		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
		عمليات دائنة :
5,263,633	4,263,344	عمليات تسهيلات مباشرة
3,262,080	2,810,037	عمليات تسهيلات غير مباشرة
15,809,462	13,888,986	عمليات أخرى
24,335,175	20,962,367	المجموع
591,990	1,115,155	ينزل : عمليات محينة
23,743,185	19,847,212	صافي إيرادات العمليات

33. أرباح عملات أجنبية		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
(12,610)	112,160	ناتجة عن التداول/ التعامل
3,246,156	2,530,549	ناتجة عن التقييم
3,233,546	2,642,709	

34. أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العام 2020	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
63,580	(11,654)	4,296	56,222	أسهم محلية
-	15,000,000	-	15,000,000	حق إستلام موجودات مالية بالقيمة العادلة (إيضاح 10)
63,580	14,988,346	4,296	15,056,222	

العام 2019	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
518	(22,192)	6,444	(15,230)	أسهم محلية
518	(22,192)	6,444	(15,230)	

39. حصة السهم من الربح للسنة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
40,163,256	35,794,598	الربح للسنة (مساهمي البنك)
200,000,000	200,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
0,201	0,179	أساسي
0,201	0,179	مخفض

40. النقد وما في حكمه		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
374,017,791	338,993,477	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
188,326,285	190,726,236	يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(20,306,711)	(19,824,487)	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(107,594,399)	(96,977,030)	أرصدة مقيدة السحب
434,442,966	412,918,196	

41. مشتقات أدوات مالية						
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي :						
مجموع المبالغ الاعترافية (الإسمية)						
آجال القيمة العادلة الإعتبارية (الإسمية) حسب الإستحقاق						
2020						
2020	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	دينار	دينار	دينار	المجموع
عقود شراء عملات اجنبية	58,931	(297,185)	16,057,213	15,056,023	1,001,190	16,057,213
المجموع	58,931	(297,185)	16,057,213	15,056,023	1,001,190	16,057,213

2019						
عقود شراء عملات اجنبية	41,020	(2,759)	5,919,885	2,812,250	3,107,335	5,919,585
المجموع	41,020	(2,759)	5,919,885	2,812,250	3,107,335	5,919,585

- تدل القيمة الاعترافية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان .

37. مصاريف أخرى		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
1,201,201	949,703	ايجارات
865,873	803,214	قرطاسية ومطبوعات
1,925,033	2,136,325	بريد وهاتف وسويفت
4,392,534	5,762,135	أنظمة و صيانة وتصليلات وتنظيفات
3,842,973	3,569,617	رسوم ورخص وضرائب
6,672,140	6,584,749	اعلانات واشتراقات
2,549,649	3,402,643	رسوم تأمين
713,212	608,593	انارة وتحفئة
681,566	1,602,697	تبرعات واعانات
442,381	198,647	ضيافة
1,749,460	1,918,133	أتعاب مهنية وقانونية وإستشارات
55,000	55,000	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
1,401,581	1,289,932	متفرقة أخرى
26,492,603	28,881,388	

38. مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2019	2020	
دينار	دينار	
62,601	(32,537)	الأرصدة لدى بنوك مركزية
(674)	2,687	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
108,551	(87,116)	الايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
77,271	134,933	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل – أدوات الدين
16,174,929	32,733,710	التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة
(401,717)	501,239	الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
2,608,395	(1,384,003)	بنود خارج قائمة المركز المالي
18,629,356	31,868,913	

42. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

אזרחי ישראל יודעים כי הממשלה אינה יכולה להעביר את המדינה למדינה דמוקרטית, ולכן היא חייבת להעביר את המדינה למדינה דמוקרטית.

المجموع		الجهة ذات العلاقة					
قـون الأول	3١ كانون	أطراف أخرى	مندوبو اذخار موظفي البنك	المحراء التنفيذين	اعضاء مجلس الادارة	الشركات التابعة*	- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة : بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
2019	2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
موجودات :							
45,415,294	45,415,294	-	-	-	-	45,415,294	
45,864,185	4,730,412	1,852,744	-	1,493,565	1,384,103	-	
799,195	576,234	-	-	-	-	576,234	
3,982,000	3,982,000	-	-	-	-	3,982,000	
مطلوبات:							
143,604,775	55,317,831	36,021,101	137,608	3,890,185	1,195,943	14,072,994	
8,799,342	8,659,272	-	-	-	-	8,659,272	
3,679,102	3,561,616	-	-	-	-	3,561,616	
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:							
8,542,344	5,820,436	5,094,136	-	-	300	726,000	
3,391,097	2,302,281	2,302,281	-	-	-	-	
المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول							
2019	2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,609,254	450,371	277,471	216	58,760	102,192	11,732	
6,515,201	3,349,129	2,432,359	36,280	74,913	19,109	786,468	
عناصر قائمة الربح او الخسارة الموحدة:							
فوائد وعمولات دائنة							
فوائد وعمولات مدينة							

أسعار الفائدة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار من 1.5% (يمثل السعر الأدنى هامش الفائدة مقابل تأميمات نقدية مقدارها 100%) إلى 9.25%. لا يوجد فوائد الدائنة بالأجنبي.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من 0.0025% إلى 5.75%.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالأجنبي من 0.06% إلى 1.06%.
- * إن الأرضة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم استبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.
- يتم اظهار الاستثمار في الشركة التابعة سوريا بالكلفة، علماً أن البنك قد قام بالتحوط للإنخفاض في قيمة الاستثمار في سجلاته.
- بلغ عدد الأطراف ذات العلاقة الذين تم منحهم تسهيلات ائتمانية 43 عميل كما في 31 كانون الاول 2020.

- فيما يلي ملحق لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) للإدارة التنفيذية للبنك:

2019	2020	
دينار	دينار	
2,395,460	2,587,570	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية
27,000	36,032	تنقلات وأمانة سر
665,421	595,031	بدل عضوية وتنقلات ومكافآت مجلس الإدارة
3,087,881	3,218,633	المجموع

43. ادارة المخاطر

أولاً: الافصاحات الوصفية :

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها ، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ) .

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى اجهزة ادارة المخاطر مسؤولية ادارة مختلف انواع المخاطر من حيث :

- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة ,
- تحليل جميع انواع المخاطر (اثنان, سوق, سيولة, عمليات, أمن المعلومات, ...).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر ,
- تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر فى البنك بشكل نوعى وكمى.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال، مخاطر ونسب السيولة (LCR/ NSFR)، مخاطر العمليات والأحداث التشغيلية، ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقرض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك .

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم ادارة الائتمان من خلال ما يلي :

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقلة لادارة مخاطر الائتمان وكما يلي :

- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان الشركات) .

- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SME's) «تعنى بادارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة».

- دائرة ائتمان الافراد (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للافراد) .

- دائرة مخاطر محافظ الائتمان: والتي تعنى بشكل اساسي في الحفاظ على نوعية الائتمان الممنوح لعملاء البنك (الشركات SME، وأفراد) ودراسة مؤشرات المخاطر Key Risk Indicators ودراسة مؤشرات الاداءKey Performance Indicators وذلك من خلال اعداد دراسات وتقارير تعنى بأداء القطاعات الاقتصادية والصناعات ومقارنتها بأداء المحافظ والمخصصات واعداد التوصيات اللازمة بخصوص ذلك بحيث تساعد في توجيه دوائر تنمية الاعمال نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية و/أو الصناعات الواعدة او في عدم التوسع فيها، كما تقوم باعداد دراسات و تقارير دورية تهتم بما يلي:

• التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي.

• التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج.

• تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.

• تقارير تعنى بأداء المحافظ الائتمانية حسب المحفظة (شركات،حكومة،SME و افراد) ومقارنة نسب النمو و الربحية بأداء القطاع المصرفي.

• تطبيق المعيار المحاسبي في التقارير المالية IFRS9 من خلال التقارير والسيناريوهات اللازمة للامتثال في تطبيق المعيار في بداية العام 2018.

• تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء الى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:

- تصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الاقتصادي، الادارة، الوضع المالي، خبره،، الخ) .

- تصنيف مخاطر الائتمان Facility Risk Rating (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان) .

- تصنيف الضمان (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة) والذي يؤثر بشكل مباشر على نسبة التغطية Recovery Ratio بالتالي احتساب نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر Loss Given Default LGD.

2. الفصل ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان .

3. منظومة من السياسات والاجراءات المعتمدة التي تحدد اسس تعريف وقياس وادارة هذا النوع من المخاطر.

4. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان ، القطاع الاقتصادي ، التوزيع الجغرافي ، المحافظ الائتمانية ،، الخ) ، وتتولى ادارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات .

5. نظام الصلاحيات وادارة العلاقة :

يعتمد بنك الاردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وادارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان .

6. تحديد اساليب تخفيف المخاطر :

يتبع بنك الاردن اساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي :

- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.

- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداحه.

- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص .

- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان .

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول .

- لجان متخصصة للموافقه على الائتمان .

7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالاضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

8. تطبيق انظمة الية لادارة الائتمان (CremS,E-loan) .

9. دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة .

10. لجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر .

11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها الى الادارة العليا ومجلس الادارة

12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية .

13. اعداد وإجراء اختبارات الالوضع الضاغطة (Stress Testing)

14. التقارير الرقابية :

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

- المراقبة اليومية :

التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة وغيرها .

- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية .

- تصنيف المخاطر الائتمانية ، القطاع الاقتصادي ، نوع الائتمان ، الضمانات، التركزات ، اتجاهات جودة الاصول الائتمانية ،،،،، وغيرها.

- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العمل،المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقه عن مجلس الادارة، اما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع الى المدير العام أولاً بأول .

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والموظفين والانظمة او تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفعها بالكوادر البشرية المؤهلة والانظمة الالية منذ ذلك التاريخ وتتبع اداريا الى ادارة المخاطر.

وتتولى البنك ادارة مخاطر العمليات ضمن الاسس التالية :

1. اعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالاضافة الى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.

2. تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر العمليات (CAREWeb) .

3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة انواع مخاطر العمليات والاجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك ، ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر لإقرار هذه الملفات.

4. تتولى ادارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول ، يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعها للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.

5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile):

تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (CRSA) كأداة لادارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالاضافة للتأكد من كفاءة عمل الاجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث هذه الملفات اولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.

6. بناء قاعدة بيانات بالالخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الالخطاء ونوعيتها الى لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة .

7. تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن اسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.

8. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الاداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوححدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم و تطبيق الاجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.

9. اعداد وإجراء اختبارات الالوضع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.

10. تزويد لجنة إدارة المخاطر / مجلس الادارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

11. تقييم اجراءات و سياسات العمل والتأكد من تحديد وتصحيح أي ضعف Control Gaps في الاجراءات الرقابية.

12. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.

13. تم تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها، يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم، وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.

14. تم تحديث ملف مخاطر العمليات على مستوى المنشأة لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب بالتنسيق مع دائرة الامتثال بحيث يتم التعرف على المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها، يتم عرض أية تعديلات على ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم، تتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية وعرض نتائج الفحوصات على لجنة إدارة المخاطر.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

مخاطر تمويل السيولة (Funding liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة او الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشأ من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.

- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).

- مخاطر أسعار الأوراق المالية.

- مخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:

التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق,

- تقلبات أسعار الفائدة.

- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء.

- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.

- حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:

- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value)

- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

- اختبار الحساسية (Stress Testing)

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية :

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة.

- تطبيق نظام لإدارة الموجودات والمطلوبات Assetes and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan .

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق و السيولة من خلال:

- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

- مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية.

- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.

- مراقبة عملية تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وإمتثال النسبة للحدود الدنيا.

- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

- الموازنة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.

- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.

- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر

المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.

- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.

- مراجعة وتقييم محافظ الموجودات والمطلوبات.

- دراسة التصنيف الائتماني للبنوك المحلية والعالمية حسب الوضع المالي ومدى تأثيره بالآزمات الاقتصادية ومدى الانتشار عالميا.

- مراقبة حجم الودائع ومدة ربطها وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفوائد عليها.

- إعداد تقرير عن مستوى التجاوز في الأدوات الاستثمارية.

- مراقبة تغيرات اسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.

- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات اسعار الفوائد على مستوى كل أداة استثمارية.

- مراقبة تسعير عمليات الإقراض والاقتراض /السقوف الاستثمارية.

- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر والامتنال/مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability, و قد تأسست وحدة أمن و حماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل الى بيئة أكثر أماناً.

وحرصا على تعزيز أمن و حماية المعلومات, يتولى البنك ادارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الاسس التالية:

- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.

- الامتثال لمتطلبات PCI-DSS

- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والالجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.

- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.

- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية

- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبين الوضع الحالي.

- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.

- تدريب وتنوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال اعطاء دورات تدريبية والنشرات التوعوية.

- رفع التقارير الى لجنة ادارة المخاطر /مجلس الادارة بشكل دوري لمواكبة الاعمال والمستجدات.

- العمل على تلبية متطلبات SWIFT-CSP.

- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك.

- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT 2019

مخاطر الامتنال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذه الاطار فقد تم تأسيس دائرة الامتنال كدائرة مستقلة تتبع للجنة الامتنال المنيثقة عن مجلس الإدارة حيث ترفع الدائرة تقاريرها الدورية للجنة الامتنال حول المواضيع المتعلقة بكافة محاور الاعمال الموضحة ضمن الوحدات التي تندرج ضمن الدائرة هذا وقد تم رفد الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدرية والأنظمة الالية ويتم إدارة المخاطر الامتنال ضمن الأسس التالية :

مخاطر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين والأنظمة :

- يتم إدارة هذه المخاطر من خلال وحدة الامتثال كوحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال وتدير مخاطر الامتثال على مستوى البنك وفقاً للأسس التالية :
- اعداداد سياسة الامتثال وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري .
- تطبيق نظام الي لإدارة مخاطر الامتثال .
- تقديم المشورة والتوجيه بشأن التطبيق السليم للتعليمات والقوانين (منها القوانين والسياسات الداخلية) المطبقة على العمل المصرفي.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق من امتثال البنك للتعليمات والقوانين التي تحكم عمل البنك.
- اعداداد برامج التحقق من الامتثال بـ compliance monitoring programme لتزويد الإدارة بتأكيد معقول بأن مخاطر الامتثال الرئيسية تدار بشكل ملائم من قبل الجهات ذات العلاقة.
- اىصال التغييرات المرتبطة بالتعليمات لتحقيق الاهداف المشتركة ومشاركتها مع قطاع الأعمال في الوقت المناسب.
- نقطة الاتصال مع الجهات الرقابية ومساعدة الادارة العليا بالحفاظ على اقامة علاقات جيدة مع الجهات الرقابية.
- المساعدة في تعزيز ثقافة الامتثال من خلال العمل بدور النصح والارشاد وتوضيح القوانين.
- توفير التدريب والتوعية للإدارة والموظفين بشأن متطلبات الامتثال.
- التنسيق مع الوظائف الرقابية الأخرى، مثل دائرة التدقيق الداخلي ودوائر المخاطر وتنسيق العمل الذي تقوم به هذه الوظائف.

مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- يتم إدارة هذه المخاطر من خلال وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كوحده مستقلة ضمن دائرة وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال تتولى الوحدة إدارة مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية :
- اعداداد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري .
- اعداداد سياسة الامتثال للعقوبات الاقتصادية والدولية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب لمجموعة بنك الأردن وفقاً لأخر المستجدات العالمية بالخصوص واعتمادها من قبل مجلس الإدارة، و مراجعتها بشكل دوري.
- تطبيق وتطوير نظام آلي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتحقق من كافة العمليات المالية غير الاعتيادية.
- تصنيف مخاطر العملاء استناداً الى النهج القائم على المخاطر.
- توفير القنوات الخاصة بالإبلاغ والاضطار على مستوى البنك لغايات حماية البنك من أي مخاطر تتعلق باستغلال غاسلي الأموال البنك لتمرير أي حركات مشبوهة، و اتخاذ إجراءات الاضطرار من قبل مدير الاضطرار بالحركات التي ينطبق عليها مؤشرات الاشتباه الى وحدة التحريات المالية.
- تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ فيما يتعلق بتطوير منتجات ضمن خطوط أعمال جديدة، وتلك التي قد تنشأ عن استخدام تقنيات جديدة ضمن خطوط أعمال جديدة أو قيد التطوير فيما يتعلق بكل من المنتجات الجديدة والقائمة، واتخاذ تدابير مناسبة لإدارة تلك المخاطر وتخفيضها،التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج أي من عملاء البنك الحاليين او المحتملين ضمن قوائم الأشخاص المحظور التعامل معهم دولياً.
- توعية الموظفين بخصوص واجبههم بالإخطار عن أي عمليات غير اعتيادية بمرعاة الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الاخطار وعدم الافصاح عنه لأي جهة بما في ذلك العميل المشتبه به والتأكد من عدم اتخاذ أي اجراء من شأنه تنبيه العميل المشتبه به بالإخطار الذي تم ارساله للوحدة (Tipping Off) وتحت طائلة العقوبات القانونية.
- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مخاطر عدم الامتثال لقانون FATCA ومكافحة ومعالجة حالات الاحتيال:

- يتم إدارة مخاطر الامتثال الضريبي ومخاطر الاحتيال من خلال وحدة مستقلة تتبع وحدة التحقق المالي والضريبي دائرة الإمتثال والتي تضم كلاً من قسم التحقق المالي والذي يهدف إلى مكافحة ومعالجة حالات الإشتباه والإحتيال والتزوير، وقسم التحقق الضريبي الذي يلبي متطلبات الإمتثال الضريبي الخاصة بقانون الـ FATCA وتتبع هذه الوحدة أفضل الممارسات العالمية الكفيلة بدرء أية مخاطر متعلقة بأعمالها وفقاً للأسس التالية :
- اعداداد سياسة مكافحة الاحتيال والفساد وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري .
- إعداد واعتماد برنامج لإمتثال لمتطلبات الـ FATCA وسياسة التعامل مع قانون الـ FATCA واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل دوري .
- وضه هيكل التنظيمي الخاص بالوحدة وتحديد مسؤولية كل موظف فيها
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بعكس جميع متطلبات الـ FFI Agreement حيثما كان ذلك مطلوباً (تعديل إجراءات، نماذج العمل، الخ.....) .
- تطبيق نظام الي لإدارة متطلبات الـ FATCA،،
- التأهيل والتدريب المستمر لكافة موظفي البنك بما يلبي متطلبات الوحدة فيما يتعلق بالتعامل مع قانون الـ FATCA ومتطلبات قسم التحقق المالي.

إدارة ومعالجة شكاوى العملاء:

- يتم إدارة ومعالجة شكاوي العملاء من خلال وحدة إدارة شكاوي العملاء التي تم تأسيسها بما ينسجم مع تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال وهذا يتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوي العملاء ضمن الأسس التالية :
- اعداداد سياسة التعامل مع شكاوي العملاء وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري .
- اعداداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري
- اعداداد الية لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها اصوليا ومراجعتها بشكل دوري .
- يتم التعامل مع الشكاوي الواردة من عملاء البنك و شركائه التابعة و الفروع الخارجية بالوقوف على أسبابها و معالجتها و ضمان عدم تكرارها وذلك في إطار زمني محدد باتفاقيات مستوى الخدمة التشغيلية المصرفية التي تحدد الاطار الزمني لمعالجة الشكاوي و بما يضمن الاستقلالية و الحيادية.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء على مدى 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع
- تزويد البنك المركزي الاردني بتقارير ربع سنوية تتضمن بيانات احصائية بطبيعة و نوع الشكاوي المقدمة للبنك.

الافصاحات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

أولاً: الإفصاحات الوصفية

- بتاريخ 24 تموز 2014 قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار النسخة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات وسجل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وسيكون الزامياً في التطبيق الفعلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 ويتضمن المعيار ما يلي: -
- التصنيف والقياس للأدوات المالية.
- مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- محاسبة التحوط.

هذا وقد جاء المعيار استجابة لنتائج الدروس المأخوذة من الازمة المالية العالمية، حيث اتضح ان أحد اسباب امتداد الازمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها، اما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للتسهيلات الائتمانية بناء على التوقعات المستقبلية التعرضات الائتمانية Proactive ويسمى بخسائر الائتمان المتوقعة ECL- Expected Credit Loss.

يدخل هذا المعيار في تعديلات جذرية على الطرق المستخدمة في عمليات احتساب المخصصات لدى البنوك حيث ان المفهوم الحالي لرصد المخصصات مبني على اساس رصد المخصصات الفعلية للخسائر المتحققة جراء الديون المتعثرة في حين ان المعيار الجديد مبني على اساس رصد مخصصات بناء على التوقعات المستقبلية التعرضات الائتمانية Proactive ويسمى بخسائر الائتمان المتوقعة ECL- Expected Credit Loss.

قام بنك الأردن وبالتعاون مع شركة موديز Moody's بأعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، حيث تم توظيف البيانات التاريخية لمجموعة بنك الأردن في عمليات قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة بأثر السيناريوهات الاقتصادية.

وتم مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى منظومة أعمال البنك ودوائر المخاطر (منظومة المخاطر) والدوائر الرقابية في بناء منهجية بنك الأردن في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بحيث تحاكي منهجية التطبيق نموذج اعمال مجموعة بنك الأردن في عمليات الاحتساب ضمن أفضل الممارسات، الطرق الكمية والنماذج الاحصائية للوصول الى مكونات معادلة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والتي تتلخص في:

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر X الرصيد عند التعثر X الخسارة عند التعثر

نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

- يتم تطبيق منهجية بنك الأردن في اعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على مجموعة بنك الأردن في الأردن والخارج وبما يتوافق مع قوانين وتعليمات البلدان المضيفة، ويطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي:
- الفروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) .
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- الكفالات المالية (وفق متطلبات المعيار) .
- المطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات (باستثناء الأرصدة الجارية التي ستستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جدا "أيام").

وفيما يلي أهم المعلومات والتعريفات المستخدمة من قبل البنك لتطبيق هذا المعيار:

التعثر (Default): يعرف التعثر في حالة التوقف عن الدفع (ظهور مستحقة) لمدة 90 يوم فأكثر مما يشكل إدراك ملموس لعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالكامل اتجاه البنك.

احتمالية التعثر (Probability of Default): وتمثل مخاطر عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم تحديد احتمالية التعثر من خلال ربط مخرجات نظام تصنيف درجات المخاطر الداخلي (Internal Risk Rating System) الذي يتم استخدامه لعملية تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة علما ان كل درجة مخاطر يقابلها احتمالية تعثر مرجحة بحالات التعثر التاريخية Historical Default Events by Segment على مستوى المحفظة (الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) .

على مستوى محفظة الأفراد: فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج، حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد.

التعرض عند التعثر (Exposure at Default): وتمثل الرصيد القائم (مديونية العميل) عند حدوث التعثر وتصنيفه ضمن التسهيلات غير العاملة.

تم احتساب الرصيد عند التعثر آخذين بعين الاعتبار البيانات التاريخية لحركة استغلال التسهيلات وبحسب طبيعتها (مباشرة وغير مباشرة بالإضافة الى دوار و/او متناقصة) حيث تم وضع أسس لاحتساب الرصيد عند التعثر بناء على طبيعة التسهيل وعمر الائتمان.

الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default): وتمثل خسارة البنك التي يتحملها عند إطفاء التسهيلات الهالكة وبحسب المعادلة (1-) نسبة التغطية (Recovery Ratio) .

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر من خلال استخدام نموذج RiskCalc LGD Moody's وهو نموذج يستخدم في احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default) لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويعتمد النموذج على مدخلات أساسية وهي احتمالية التعثر للعميل والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي له نشاط العميل بالإضافة لطبيعة التسهيل (تسهيل دوار و/او متناقص) كما يأخذ بعين الاعتبار توفر ضمانات (Secured \unsecured) بالإضافة الى نوع الضمانة وقيمتها، ويوفر استخدام نموذج RiskCalc LGD احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر لسنة واحدة (LGD 1 year) بالإضافة الى احتساب نسب الاسترداد الناتجة (Recovery) طول فترة الائتمان وحتى نهاية عمر الائتمان.

على مستوى محفظة الافراد: تم افتراض نسبة الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج بناء على دراسة للمعايير الاقتصادية على مستوى المنطقة و بالتوافق مع المعايير المطبقة في بنك الاردن.

تم افتراض نسبة اخسارة الناتجة عن التعثر كصفر للعملاء الذين يتعاملون مع البنك مقابل تأمينات نقدية 100% (بنفس عملة التسهيلات) والتسهيلات الممنوحة/المكفولة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (بغض النظر عن عملة التسهيلات) .

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للودائع لدى البنوك:

باستخدام نموذج الـ Banks RiskCalc تم الوصول لاحتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر حيث ان من خلال الـ Banks RiskCalc يتم انتاج ما يسمىExpected Default Frequency EDF وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم توظيف احتمالية التعثر في مدخلات نموذج الـ RiskCalc LGD لإنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة دون اجراء أي تعديل على احتمالية التعثر حيث ان من جانب الودائع يمكن اخضاع احتساب احتمالية التعثر لعملية تعديل بناء على المدة.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات:

الحصة الأكبر لمحفظة السندات هي سندات مكفولة من الحكومة الأردنية ولا تخضع لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة،

تم احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر من خلال نموذجRiskCalc والذي من خلاله تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها ومن خلال النموذج يتم انتاج Expected Default Frequency EDF وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم توظيف احتمالية التعثر من ضمن مدخلات نموذج الـ RiskCalc لإنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة السند، في حالة سندات الشركات يتم انتاج احتمالية التعثر الخاصة فيها من خلال ربط نتيجة درجة المخاطر للشركة المتولدة من نظام التصنيف الداخلي ومن ثم ادخال تلك المعطيات الى نموذج الـ RiskCalc لاحتساب الخسارة الناتجة عن التعثر ومن ثم تطبيق معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة.

نظام تصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلي Internal Credit Risk Rating:

يقوم بنك الأردن بتطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر داخلي Internal Risk Rating System بحيث يتم تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات قياس من 1-10 وبحيث تعكس كل درجة مخاطر احتمالية التعثر المقابلة لها بالتالي التعرف على احتمالية تعثر العميل من خلال درجة المخاطر الخاصة به.

تشمل عملية تصنيف درجات مخاطر العميل دراسة وتحليل بيانات العملاء الكمية بحيث يتم تقييم الأداء المالي للعميل Financial Analysis (نسب وهوامش الربح، السيولة بالإضافة الى خدمة الدين وهيكل رأسمال النشاط) بالإضافة الى البيانات النوعية والتي تغطي نشاط العميل Business Analysis (الإدارة، وضع النشاط وعلاقته مع البنك بالإضافة الى مخاطر القطاع الاقتصادي) .

يتكون جدول قياس درجات المخاطر من 10 درجات وتعتبر كل منها (داخليا) عن درجة المخاطر المرتبطة بالعميل وبحيث كل ما ارتفعت درجة مخاطر العميل انعكس ذلك على احتمالية تعثره بالتالي يترتب على ذلك فرض رقابة أكثر على حساب العميل واتباع اجراءات اشد في إدارة الائتمان الممنوح للعميل علما ان الدرجات من 1-6 تعبر بشكل عام عن مخاطر مقبولة نسبيا (بالتالي يدرج الائتمان الممنوح للعميل ضمن المرحلة الأولى) في حين تعكس الدرجة 7 حدوث ارتفاع جوهري في درجة مخاطر العميل (بالتالي يدرج ضمن المرحلة الثانية / تحت المراقبة) وأخيرا الدرجات من 8-10 تعكس دخول العميل في حالة التعثر اي ضمن المرحلة الثالثة ويصنف الائتمان الممنوح للعميل ضمن تصنيف غير عامل.

يوضح الجدول ادناه التصنيف الداخلي لدرجات مخاطر العملاء واحتمالية التعثر المقابلة لكل درجة تصنيف:

نظام التصنيف الداخلي	المرحلة الائتمانية	احتمالية التعثر
6-1	المرحلة الأولى – ديون عاملة	من 0,008% الى 4,2%
7	المرحلة الثانية – تحت المراقبة	من 6,5% الى 15%
10-8	المرحلة الثالثة – غير عاملة	100%

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى تجميعي (Collective Basis):

على مستوى محفظة الأفراد فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج، حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد علما انه تم تقسيم منتجات ائتمان الافراد إلى أربعة مجموعات وهي (القروض السكنية , القروض الشخصية، قروض السيارات , القروض الدوارة بما فيها البطاقات الائتمانية) وهي ذات مخاطر ائتمانية متشابهة وتشارك من حيث نوع المنتج الائتماني، نوعية الضمانات، سعر الفائدة والاستحقاق.

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى افرادي Individual Basis:

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تحديد تصنيف العميل حسب محفظة قطاع الاعمال (Business Segment) سواء شركات او الشركات الصغيرة والمتوسطة من ثم دراسة معدل التعثر التاريخي للمحفظة Historical Default Data (لخمس سنوات سابقة) وعليه يتم إعطاء العميل درجة مخاطر تناسب ومعدل التعثر التاريخي للمحفظة Segment Level Risk Rating وبالتالي تكون احتمالية التعثر للعميل ترجمة لمعدل التعثر التاريخي للمحفظة.

بعد تحديد احتمالية التعثر للعميل على مستوى المحفظة يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للعميل على أساس افرادي (individual Basis) أي بحسب طبيعة التسهيلات الممنوحة للعميل/عمر الائتمان وتوفر الضمانات (اسوة بما ينطبق على جميع عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) .

حوكمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):

تشمل منهجية بنك الأردن في تطبيق معيار التقارير المالية الدولي على إجراءات الحوكمة المتبعة في تطبيق المعيار والتي تلخص أدوار اللجان والجهات المعنية في البنك في اعمال تطبيق المعيار والآليات المتبعة في فحص البيانات المستخدمة في تطبيق المعيار.

تشمل إجراءات الحوكمة دور التدقيق وتشمل دور التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على كل بيانات مالية والمراجعة الدورية والتأكد من صحة ودقة البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار بهدف التأكد من تلبية متطلبات السلطات الرقابية ومراقبة وتقييم عملية التطبيق من قبل الدوائر المعنية من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الذي بدوره يعتمد النتائج وتقع على عاتقه مسؤولية الرقابة الفاعلة من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك لضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة لأعمال الالتزام في تطبيق المعيار.

التغير في مخاطر الائتمان والمحددات التي يتبعها البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:
اعتماد نظام التصنيف الداخلي لمخاطر العملاء المعتمد من قبل بنك الأردن بالإضافة الى قرارات لجنة الائتمان، لغايات تحديد حدوث تغيير جوهري في درجة مخاطر العميل يتم مقارنة درجة تصنيف العميل الحالية مع درجة تصنيف العميل في العام السابق (بيانات شهر 12 كأساس من كل عام) حيث يعتبر تراجع تصنيف العميل بمقدار درجتين(two full grades) مؤشر على ارتفاع مخاطر العميل او (ظهور مستحقة) لمدة 30 يوم فأكثر الأمر الذي يتطلب نقل العميل من Stage 1 الى Stage 2

لغاية ضبط عملية الانتقال للمطالبات الائتمانية بين المراحل تم وضع الضوابط التالية:
- اعتماد معيار (فترة وجود مستحقة 30 يوم) منذ بداية التطبيق كمؤشر على وجود ارتفاع في مخاطر الائتمان.
- في حال وجود مستحقة أكثر من 30 يوم ولغاية 59 يوم على مستوى الحساب يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن المرحلة Stage 2
- العميل المصنف تحت المراقبة تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 2 لحين التزام العميل بسداد (3) أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط واحد نصف سنوي، وفي حال التزام العميل وانتقال تصنيفه إلى منتظم يتم معاملة العميل حسب قاعدة عدد أيام المستحقة فقط.
- العميل المصنف غير عامل تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Sage 3، وفي حال تصويب وضع الحساب يتم انتقال العميل إلى Stage 2 كون تصنيف العميل سيصبح تحت المراقبة محول من غير عامل ويبقى بها حتى تحقق البند رقم 3.

السيناريوهات والمؤشرات الاقتصادية
يتم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية وترجيح ما نسبته (30% من نتيجة السيناريو السلبي + 30% من نتيجة السيناريو الإيجابي + 40% من نتيجة السيناريو الأساسي) على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى التسهيل / الأداة وتكون نتيجة الخسارة الائتمانية المتوقعة اخذا بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق لكل تسهيل والمرحلة التي تم تصنيف العميل ضمنها (Stage 1, Stage2 & Stage3) .

تم اعتماد عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو (أساسي، سلبي، ايجابي) وتلخصت تلك العوامل في اعتماد أثر التغير في الناتج القومي الإجمالي وأداء السوق المالي (لمحفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) والتغير في مؤشر أسعار المستهلكين وأداء السوق المالي (لمحفظة الأفراد) .

توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

محفظة الشركات والتجارية الائتمانية	إن النموذج الذي وجد انه الأنسب احصائيا هو النموذج الذي يضم أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP كمتغيرات مستقلة لها تأثير على نوعية الائتمان (التغير التابع)، كلما تغير واحد من هذه المتغيرات فإن هذا التغير سيؤثر بالتالي على نوعية الائتمان (سلبا او ايجابا). بناء على نتائج الاختبار الاحصائي (t-statistics) تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية (أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP) اذ اظهرا انهما الأنسب لتحديد التغير في نوعية الائتمان للعميل.
محفظة الافراد	إن المؤشرات الإقتصادية التي تم إعتمادها في عملية احتساب الخسارة الائتمانية هي مؤشر أسعار المستهلك (CPI – Consumer Price Index) ومؤشر أسعار الأسهم (Stock Prices Proxies): كمؤشر يعكس وضع سوق العمالة. وقد تم اختيار هذه المؤشرات بعد ان تم دراسة مدى ارتباطها مع معدلات التعثر حسب البيانات التاريخية.
السندات	احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر EAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL من خلال استخدام نموذج Moody’s ImpairmentCalc
شركة الأردن للتأجير التمويلي	يتم احتساب الرصيد عند التعثر لقروض التأجير التمويلي إستناد الى (صافي الاستثمار + الجزء غير المستغل من السقف للعملاء ضمن المرحلة 1 + 2). - يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) من خلال نظام RiskCalc محتويا على قيمة الضمان/ العقار المأخوذ بعين الاعتبار في جانب محفظة الشركات . - تم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج في جانب محفظة الافراد . - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خالل فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PD PIT بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه تم انتاج نتائج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل حسب تصنيفه ضمن محفظة الشركات او محفظة الأفراد .
شركة تفوق للاستثمارات المالية	احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي السقف على الرغم من ان الاستغلال مربوط بإيداع أسهم (أي لا يوجد حرية لاستغلال دون وجود مساهمة من العميل). احتساب ال LGD وفقا لقيمة ضمانة الاسهم الواردة من قبل الشركة القيمة السوقية وحسب أنظمة الاحتساب. منح العملاء في المحفظة درجة مخاطر (5). ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PD PIT بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة.
الودائع لدى البنوك	احتساب احتمالية التعثر PD لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency EDF وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها ومن ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب ECL من خلال استخدام نموذج Moody’s ImpairmentCalc

نتيجة لجائحة كوفيد 19 والتطورات الناجمة عنها، قام البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير منذ بدء الجائحة وخلال العام 2020 ومنها ما يلي:

- هيكله التسهيلات وتأجيل الأقساط عملاً بتعليمات البنك المركزي الأردني بأخذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة .
- قياس المخاطر المتوقعة للقطاعات الاقتصادية للعملاء كافة على مستوى مجموعة بنك الأردن , حيث تم ذلك من خلال قيام البنك المركزي الأردني بإصدار تعليمات تقيس أثر أزمة كورونا على محافظ البنك لتقييم الوضع المتوقع من الأزمة وذلك من خلال تقسيم درجات تأثر العملاء/القطاعات إلى ثلاث درجات وكما يلي :
- (1) شديد التأثير : العملاء/القطاعات المتوقع تصنيفها ضمن الديون الغير عاملة(المرحلة الثالثة) بعد مضي 2 - 3 شهور.
- (2) متوسط التأثير : العملاء/القطاعات المتوقع تصنيفها ضمن الديون الغير عاملة(المرحلة الثالثة) بعد مضي 6 شهور .
- (3) منخفض التأثير : العملاء/القطاعات المتوقع تصنيفها ضمن الديون الغير عاملة(المرحلة الثالثة) بعد مضي 9 شهور.

وعلى ضوء ذلك قامت مراكز الأعمال بدراسة عملائها الشركات والتجارية / الافراد من حيث مجموعة مؤشرات كما هو موضح ادناه:

محفظة الشركات والتجارية:

قامت دوائر الاعمال لكل من الشركات والتجارية بدراسة مجموعة من المؤشرات منها التدفقات النقدية , الوضع المالي للعميل والنشاط الاقتصادي لتزويدنا بدرجات تأثر العملاء , وقامت دائرة مخاطر محافظ الائتمان بإدراج تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة , ورفع درجة مخاطرها إلى (8) واحتمالية تعثرها إلى (100%) وصولاً إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل قطاع / عميل .

محفظة الافراد:

قامت ادارة الخدمات المصرفية للافراد بدراسة العملاء و القطاعات المتأثرة , وقامت دائرة مخاطر محافظ الائتمان بإدراج تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة , ورفع احتمالية تعثرها إلى (100%) وصولاً إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل عميل.

كذلك الأمر تم اعادة تقييم أثر الأزمة على العملاء مع نهاية عام 2020 ومقارنتها مع ما تم قياسه عند بدء الجائحة والخروج بحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة و التي تم عكسها على البيانات المالية .

تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ وبالنظر إلى التطور السريع للوضع الحالي، أخذ البنك في الاعتبار تأثير التقلب العالي في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد انعكس هذا التقلب من خلال التعديل في طرق بناء السيناريوهات , وتحديد العوامل المستقبلية المستخدمة من التوزيع الإحصائي لعوامل مؤشر دورة الائتمان، والتي يمكن أن تستمد من عدد من العوامل التاريخية القابلة للملاحظة مثل عوائد المخاطر ونمو الائتمان والهوامش أو الافتراضات الائتمانية وكذلك النظرة المستقبلية.

هذا وقد قام البنك بتحديث عوامل الاقتصاد الكلي المستخدمة في إحتساب إحتمالية التعثر لتعكس التطور الناتج من جائحة كورونا (كوفيد 19) وذلك بالتنسيق مع شركة موديز (Moody's)، والتي تم تحديدها من التوزيعات الإحصائية لعوامل مؤشر دورة الائتمان، و يقوم البنك بإجراء الدراسة والمراجعة الدورية لهذه العوامل والسيناريوهات بشكل مستمر.

إضافة لذلك، أولت إدارة بنك الأردن اهتماما خاصا بتأثير فيروس كورونا (كوفيد - 19) على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات تدني القيمة للمخاطر في القطاعات التي يحتمل تأثرها، وقد أدى ذلك إلى خفض تصنيف بعض التعرضات الائتمانية والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات تدني القيمة على النحو المبين في إيضاحات القوائم المالية الموحدة.

ثانياً : الافصاحات الكمية:

(أ/43) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى).		2020	2019
دينار		دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة			
أرصدة لدى بنوك مركزية		283,016,956	311,972,465
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		190,722,330	188,323,327
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		89,525,567	208,123,765
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل – أدوات الدين بالقيمة العادلة		25,344,463	25,909,988
التسهيلات الائتمانية :		1,466,739,098	1,409,525,437
للافراد		510,934,395	450,266,813
القروض العقارية		247,351,731	230,192,310
الشركات		527,426,549	606,717,530
الشركات الكبرى		319,177,566	393,044,807
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		208,248,983	213,672,723
للحكومة والقطاع العام		181,026,423	122,348,784
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)		348,454,969	272,535,799
		2,403,803,383	2,416,390,781
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة			
كفالات		104,089,553	105,945,206
اعتمادات		52,215,558	69,045,721
قبولات		18,589,588	19,273,465
سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة		284,804,671	456,904,663
الاجمالي		2,863,502,753	3,067,559,836

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي :

- إستيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والاسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص .
- نظام تصنيف إئتماني لعملاء البنك والإعتماد على التصنيف الإئتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للإئتمان الممنوح أولاً بأول .
- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الإنظمة والتشريعات والقوانين الناطمة لأعمال البنك.
- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تنوع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

31 كانون الأول 2020						
درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	تعليمات (47/2009)	فئة التصنيف حسب	إجمالي قيمة التعرض	المسائر الائتمانية (ECI)	مستوى احتمالية التخسرة (PD)	مؤشرات التصنيف الخارجي
متوسط التخسرة عند التعرض	عدد التعرض (GDI)%	المتوسط الائتماني عند التعرض	بالمليون دينار	النسبة وفق مؤسسات التصنيف		
1	عامل	533,765,553	-	Aaa	0.015%	525,929,770
2	عامل	138,603,545	9,251	Aa1 - Aa3	0.028% - 0.010%	139,221,673
3	عامل	226,346,688	59,384	A1 - A3	0.150% - 0.03%	214,469,335
4	عامل	288,116,609	190,167	Baa1 - Baa3	1.00% - 0.150%	296,655,807
5	عامل	431,973,868	875,921	Ba1 - Ba3	2.50% - 0.50%	417,211,164
6	عامل	433,022,067	2,571,402	B1 - B3	12% - 1.90%	465,375,729
7	عامل	17,311,294	10,062,047	Caa1 - Caa3	33% - 6.50%	17,928,950
غير مصنف	عامل	807,285,399	9,834,704	-	2.65%	776,489,125
تعرضات غير عاملة						
8	غير عاملة	3,221,118	2,460,301	Default	100%	3,218,653
غير مصنفة	غير عاملة	2,386,907	1,322,020	Default	100%	2,573,549
9	غير عاملة	16,395,506	16,297,187	Default	100%	16,627,868
غير مصنفة	غير عاملة	2,311,056	1,865,358	Default	100%	2,312,113
10	غير عاملة	69,367,115	64,661,270	Default	100%	69,368,191
غير مصنفة	غير عاملة	44,799,434	41,406,598	Default	100%	44,763,396
المجموع			3,014,906,159	2,992,145,323		

31 كانون الأول 2019

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	تعليمات (47/2009)	فئة التصنيف حسب	إجمالي قيمة التعرض	المسائر الائتمانية (ECI)	مستوى احتمالية التخسرة (PD)	مؤشرات التصنيف الخارجي	المتوسط التخسرة عند التعرض	عدد التعرض (GDI)%
1	عامل	486,612,699	-	Aaa	0.008%	486,612,699	0.000%	0.000%
2	عامل	157,953,756	2,811	Aa1 - Aa3	0.028% - 0.012%	140,386,517	30.834%	24,195%
3	عامل	140,419,604	15,839	A1 - A3	0.100% - 0.042%	136,752,004	26,178%	26,178%
4	عامل	270,185,762	118,586	Baa1 - Baa3	0.35% - 0.150%	253,721,137	30,257%	30,257%
5	عامل	335,897,333	445,474	Ba1 - Ba3	1.30% - 0.51%	328,679,368	22,229%	22,229%
6	عامل	826,745,540	3,371,349	B1 - B3	4.20% - 1.90%	808,944,391	49,582%	49,582%
7	عامل	153,790,628	12,262,776	Caa1 - Caa3	15% - 6.50%	150,992,585	51.015%	51.015%
غير مصنف	عامل	701,522,587	6,985,557	-	0.212%	686,168,518		
تعرضات غير عاملة								
8	غير عاملة	9,883,143	8,013,667	Default	100%	10,532,311	40.300%	40.300%
غير مصنفة	غير عاملة	5,557,512	2,280,911	Default	100%	5,638,141	31.521%	31.521%
9	غير عاملة	16,692,175	13,801,521	Default	100%	16,425,662	52.472%	52.472%
غير مصنفة	غير عاملة	6,721,724	4,104,865	Default	100%	6,729,531	21.572%	21.572%
10	غير عاملة	46,910,115	41,999,986	Default	100%	46,864,385	41.332%	41.332%
غير مصنفة	غير عاملة	31,562,652	29,569,323	Default	100%	31,904,850	55.555%	55.555%
المجموع			3,190,455,230	122,972,665			3,110,352,099	

- تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات المرمدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات إئتمانية .

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التعرضات الائتمانية:									
31 كانون الأول 2020									
البند	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم حذارة	كفالت بلحقة مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	إجمالي قيمة التعرضات	صافي التعرض الائتمانية المتوقعة (ECI)
أرصدة لدى بنوك مركزية	283,107,444	-	-	-	-	-	-	283,107,444	90,488
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,726,236	-	-	-	-	-	-	190,726,236	3,906
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,564,000	-	-	-	-	-	-	89,564,000	38,433
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	25,344,463	-	-	-	-	-	-	25,344,463	212,204
الاستثمارات الائتمانية:	-	-	-	-	-	-	-	-	-
للأفراد	555,554,028	16,580,898	3,210,091	-	28,430,088	46,347,333	-	94,568,410	44,619,633
التفويض العقارية	257,439,383	650,309	-	-	218,732,552	14,339,686	-	233,722,547	23,716,836
للشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات الكبرى	373,068,710	15,980,636	10,477,275	66,420	46,154,072	2,403,061	-	75,081,464	297,987,246
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME-s)	241,038,022	10,034,324	703,497	2,194	95,385,725	9,694,254	9,500,000	125,319,994	115,718,028
للحكومة و القطاع العام	181,364,510	266,315	-	-	-	-	-	266,315	181,098,195
سندات و اسناد و أدوات:	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالخلفة المطافة	349,154,840	-	-	-	-	-	-	-	349,154,840
المجموع	2,546,361,636	43,512,481	14,390,863	68,614	388,702,437	72,784,334	9,500,000	528,958,730	2,017,402,906
الخفالت المالية	112,042,910	4,393,313	8,500	-	6,723,285	84,162	-	11,209,260	100,833,650
الالتزامات الأخرى	70,935,900	933,201	-	-	174,913	-	-	1,108,114	69,827,786
المجموع الكلي	3,014,906,159	48,848,134	14,399,363	68,614	396,674,278	72,868,496	9,500,000	542,358,886	2,472,547,273
المجموع الكلي	2,546,361,636	43,512,481	14,390,863	68,614	396,674,278	72,868,496	9,500,000	542,358,886	2,472,547,273

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التعرضات الائتمانية:									
31 كانون الأول 2019									
البند	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم حذارة	كفالت بلحقة مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	إجمالي قيمة التعرضات	صافي التعرض الائتمانية المتوقعة (ECI)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	188,326,285	-	-	-	-	-	-	188,326,285	2,958
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	208,249,314	-	-	-	-	-	-	208,249,314	125,549
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	25,909,988	-	-	-	-	-	-	25,909,988	77,271
الاستثمارات الائتمانية:	-	-	-	-	-	-	-	-	-
للأفراد	486,461,294	19,143,467	-	-	14,168,934	40,483,920	-	73,796,321	412,664,973
التفويض العقارية	237,326,584	843,603	-	-	204,715,044	15,628,520	-	221,187,167	16,139,417
للشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات الكبرى	435,440,500	16,432,944	9,765,566	121,500	52,869,867	1,559,311	-	80,749,188	354,691,312
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME-s)	239,710,590	17,292,822	5,071,027	2,194	90,995,568	8,312,921	-	121,674,532	118,036,059
للحكومة و القطاع العام	122,691,256	285,265	-	-	-	-	-	28,785,265	93,905,991
سندات و اسناد و أدوات:	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالخلفة المطافة	272,734,431	-	-	-	-	-	-	-	272,734,431
المجموع	2,529,079,322	53,998,101	14,836,593	123,694	362,749,413	65,984,672	28,500,000	526,192,473	2,002,886,850
الخفالت المالية	114,413,012	1,969,814	8,500	-	7,028,377	42,014	-	9,048,705	105,364,307
الالتزامات الصغيرة والمتوسطة	88,563,350	2,412,045	-	-	270,371	-	-	2,682,416	85,880,934
الالتزامات الأخرى	458,399,546	6,346	-	-	648,746	-	-	655,092	457,744,454
المجموع الكلي	3,190,455,230	58,386,306	14,845,093	123,694	370,696,907	370,696,907	28,500,000	538,578,686	2,651,876,545

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:									
31 كانون الأول 2020						31 كانون الأول 2019			
الخسارة الائتمانية المؤقتة (ECI)	صافي التعرض بعد الخصومات	إجمالي قيمة الخصومات	أخرى	سيارات و آليات	القيمة العادلة للخصومات			إجمالي قيمة التعرض	البند
					عقارية	حافلات بلدية مقبولة	أسهم محدولة		
التسهيلات الائتمانية:									
36,133,430	31,611,087	6,530,885	-	74,165	6,396,094	-	-	60,626	38,141,972
للأفراد									
9,164,127	12,115,704	238,220	-	-	238,220	-	-	-	12,353,924
المقروض العقارية									
للشركات									
43,460,344	38,826,246	4,496,985	-	41,245	4,389,320	66,420	-	-	43,323,231
الشركات الكبرى									
31,624,215	13,839,263	19,154,132	-	1,180,787	17,519,434	2,194	3,026	448,691	32,993,395
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEs)									
للحكومة و القطاع العام									
120,382,116	96,392,300	30,420,222	-	1,296,197	28,543,068	68,614	3,026	509,317	126,812,522
المجموع									
7,629,567	11,565,846	620	-	-	620	-	-	-	11,566,466
الحافلات المالية									
128,011,683	107,958,146	30,420,842	-	1,296,197	28,543,688	68,614	3,026	509,317	138,378,988
المجموع الكلي									

التعريضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:									
31 كانون الأول 2019									
الخسارة الإنتمائية المؤقتة (ECI)	صافي التعرض بعد الخصومات	إجمالي قيمة الخصومات	أخرى	سيارات و آليات	القيمة العادلة للخصومات			إجمالي قيمة التعرض	البند
					عقارية	حافلات بلدية مقبولة	أسهم محدولة		
التسهيلات الإنتمائية:									
30,798,145	33,284,243	461,784	-	14,218	392,811	-	-	54,755	33,748,322
6,118,823	731,350	11,518,391	-	2,456	11,499,001	-	-	16,934	12,249,742
لشركات									
29,906,211	25,161,607	4,890,143	-	39,740	4,728,903	121,500	-	-	30,051,750
25,109,127	18,167,691	10,505,754	-	312,503	9,774,012	2,194	956	416,089	28,673,445
و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة و القطاع العام
91,932,306	77,344,891	27,376,072	-	368,917	26,394,727	123,694	956	487,778	104,723,259
المجموع									
7,797,712	11,866,958	675,421	-	2,591	672,830	-	-	-	12,542,379
الحافلات المالية									
40,257	61,683	-	-	-	-	-	-	-	61,683
اعتمادات مستندية									
99,770,275	89,273,532	28,051,493	-	371,508	27,067,557	123,694	956	487,778	117,325,024
المجموع الكلي									

1. الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقد بلغ مجموعها 8,069,952 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (7,276,037 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) .

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

2. الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تحديد فترة السماح , وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقد بلغ مجموعها 74,075,951 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (40,564,788 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) .

3. سندات وأسناد وأذونات :

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية :					
نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الاجمالي
			دينار	دينار	دينار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody>s	A2	-	3,547,795	3,547,795
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody>s	A3	-	7,860,374	7,860,374
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody>s	Aa3	-	724,151	724,151
سندات شركات اجنبية خارجية	Moody>s	Ba3	-	11,045,616	11,045,616
سندات حكومات خارجية	Moody>s	Ba3	18,129,573	2,128,831	20,258,404
سندات حكومة أردنية	Moody>s	B1	-	202,096,620	202,096,620
أذونات حكومة أردنية	Moody>s	B1	-	17,546,472	17,546,472
سندات حكومات خارجية	Moody>s	B1	-	7,405,937	7,405,937
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody>s	B2	7,214,890	7,112,626	14,327,516
سندات حكومات خارجية	Moody>s	B2	-	22,317,679	22,317,679
سندات غير مصنفة			-	67,368,739	67,368,739
الاجمالي			25,344,463	349,154,840	374,499,303

4. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي

البلد	دول المنطقة	دول الشرق الأوسط الآخري	أوروبا	آسيا	أفريقيا	امريكا	دول أخرى	اجمالي	اجمالي	كما في 31 كانون الأول 2019	أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:
أرمدة لدى بنوك مركزية	212,183,577	70,833,379	-	-	-	-	-	283,016,956	311,972,465		
أرمدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	14,999,931	29,991,184	12,321,429	2,366,683	-	131,043,103	-	190,722,330	188,323,327		
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	88,961,572	563,995	-	-	-	-	-	89,525,567	208,123,765		
التسهيلات الائتمانية	1,120,129,487	346,609,611	-	-	-	-	-	1,466,739,098	1,409,525,437		
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	267,512,047	80,942,922	-	-	-	-	-	348,454,969	272,535,799		
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - قيمة العادلة	-	25,344,463	-	-	-	-	-	25,344,463	25,909,988		
الاجمالي / لسنة الحالية	1,703,786,614	554,285,554	12,321,429	2,366,683	-	131,043,103	-	2,403,803,383	2,416,390,781		
الخصائض المالية	76,447,889	11,780,890	5,215,986	10,464,866	73,584	106,338	-	104,089,553	105,945,206		
الاعتمادات المستندة	20,338,250	31,836,313	-	40,995	-	-	-	52,215,558	69,045,721		
قبولات	18,008,214	581,374	-	-	-	-	-	18,589,588	19,273,465		
الاسقوف غير المستغلة	239,182,150	45,622,521	-	-	-	-	-	284,804,671	456,904,663		
المجموع الكلي	2,057,763,117	644,106,652	17,537,415	12,872,544	73,584	131,149,441	-	2,863,502,753	3,067,559,836		

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):									
البلد	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المرحلة الثالثة		البلد
	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	
أوروبا	17,537,415	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
آسيا	12,872,544	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
إفريقيا	73,584	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
أمريكا	131,149,441	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
دول أخرى	-	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
المجموع	2,863,502,753	10,468,402	10,554,136	85,262,893	786,871,416	1,970,345,906			

5. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:									
البلد	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المرحلة الثالثة		البلد
	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	
أوروبا	17,537,415	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
آسيا	12,872,544	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
إفريقيا	73,584	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
أمريكا	131,149,441	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
دول أخرى	-	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
المجموع	2,863,502,753	10,468,402	10,554,136	85,262,893	786,871,416	1,970,345,906			

أ. التوزيع الحلي للتعرضات حسب الأدوات المالية:									
البلد	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المرحلة الثالثة		البلد
	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	
أوروبا	17,537,415	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
آسيا	12,872,544	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
إفريقيا	73,584	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
أمريكا	131,149,441	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
دول أخرى	-	-	-	-	722,339	1,706,076	9,159,778	131,167,945	501,350,514
المجموع	2,863,502,753	10,468,402	10,554,136	85,262,893	786,871,416	1,970,345,906			

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):									
كما في 31 كانون الأول 2019		31 جانـون 2020							
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى
			مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي	مستوى فردي	مستوى إجمالي
816,976,795	681,505,427	147,818	-	482,985	-	680,874,624	مالى		
343,494,814	248,654,365	535,527	-	6,082,430	8,394	242,028,014	صناعى		
547,149,793	433,832,925	2,907,429	-	58,883,904	10,253	372,031,339	تجارة		
321,621,900	313,905,034	4,024,883	6,723,086	11,337,241	212,931,736	78,888,088	عقارات		
8,578,987	10,496,278	19,765	-	1,036,060	-	9,440,453	زراعة		
141,460,581	144,583,758	694,503	-	7,386,268	22,190	136,480,797	سياحة ومطاعم ومرافق عامة		
11,882,806	12,641,058	-	-	-	-	12,641,058	أسهم		
516,627,313	590,935,187	2,138,477	3,831,050	54,005	573,898,843	11,012,812	أفراد		
359,766,847	426,948,721	-	-	-	-	426,948,721	حكومة وقطاع عام		
3,067,559,836	2,863,502,753	10,468,402	10,554,136	85,262,893	786,871,416	1,970,345,906	المجموع		

6. التعرضات الدوائية التي تم تعديل تصنيفها

أ. إجمالي التعرضات الدَّعائية التي تم تصنيفها:

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها					
أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :					
31 كانون الأول 2020					
المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية		
نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض
%0.00	-	-	-	-	-
%1.24	1,270	102,851	102,148	(101,581)	-
%0.00	-	-	-	-	-
%0.00	-	-	-	-	-
%7.25	(16,052,740)	29,361,425	137,962,291	(45,414,165)	83,425,043
%0.00	-	-	-	-	-
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المضافة					
%7.25	(16,051,470)	29,464,276	138,064,439	(45,515,746)	83,425,043
%22.69	(3,435,252)	208,863	11,566,466	(3,644,115)	3,575,630
%4953.55	(3,446,433)	-	-	(3,446,433)	69,575
%82.65	(804,014)	-	-	(804,014)	972,805
%10.72	2,546,809	-	-	2,546,809	23,761,460
%8.11	(21,190,360)	29,673,139	149,630,905	(50,863,499)	111,804,513
المجموع الكلي					

31 كانون الأول 2020									
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				التعرضات التي تم تعديل تصنيفها				ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:	
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
1,051	-	1,051	-	1,323	1,754	(431)	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	إبداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	إبداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين
136,203,311	-	120,382,114	5,452,368	10,368,829	27,151,713	27,480,570	(328,857)	-	التسجيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
136,204,362	-	120,383,165	5,452,368	10,368,829	27,153,036	27,482,324	(329,288)	-	المجموع
7,679,766	-	7,629,567	-	50,199	59,964	123,997	(64,033)	-	الكفالات المالية
139	-	-	-	139	(40,390)	-	(40,390)	-	الرغمادات المستندية
4,232	-	-	-	4,232	(5,735)	-	(5,735)	-	القبولات
109,783	-	-	5,617	104,166	(866)	-	(866)	-	الريزومات الأخرى
143,998,282	-	128,012,732	5,457,985	10,527,565	27,166,009	27,606,321	(440,312)	-	المجموع الكلي

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها						
أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها :						
البلد	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض
من الدول 2019 كان 31						
%0.00	-	-	-	-	-	-
%0.00	-	-	-	-	-	-
%0.00	-	-	-	-	-	-
%0.00	-	-	-	-	-	-
%37.92	94,194,862	31,993,839	114,630,680	62,201,023	133,756,482	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين
%0.00	-	-	-	-	-	السهيولات الائتمانية بالكلية المطلقة
%0.00	-	-	-	-	-	سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالكلية المطلقة
%37.92	94,194,862	31,993,839	114,630,680	62,201,023	133,756,482	المجموع
%39.25	7,735,233	2,581,053	12,542,379	5,154,180	7,164,465	الكفالات المالية
%-66.41	(2,663,849)	61,683	61,683	(2,725,532)	3,949,511	الاعتمادات المستندية
%62.77	5,430,604	-	-	5,430,604	8,651,156	القروالت
%-7.50	(2,542,133)	-	-	(2,542,133)	33,905,611	السقوف غير المستخدمة
%32.46	102,154,717	34,636,575	127,234,742	67,518,142	187,427,225	المجموع الكلي

31 كانون الأول 2019									
انحصار الائتمانية المتوقعة للتعويضات التي تم تعديل تصنيفها					التعويضات التي تم تعديل تصنيفها				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	إجمالي التعويضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعويضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعويضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعويضات التي تم تعديل تصنيفها:	
	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي					البيد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرمدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرمدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	إداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل-أدوات الدين
104,713,370	-	91,932,306	984,202	11,796,862	21,925,581	21,696,076	229,505	التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	
-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأسناد وأدوات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	
104,713,370	-	91,932,306	984,202	11,796,862	21,925,581	21,696,076	229,505	المجموع	
7,913,717	-	7,797,712	-	116,005	1,724,050	1,643,177	80,873	الخصائض المالية	
85,540	-	40,257	-	45,283	46,861	40,257	6,604	الالتزامات المستندة	
35,688	-	-	-	35,688	7,208	-	7,208	القيودات	
276,419	-	-	7,912	268,507	(369,328)	-	(369,328)	الالتزامات الأخرى	
113,024,734	-	99,770,275	992,114	12,262,345	23,334,372	23,379,510	(45,138)	المجموع الكلي	

43. /ب مخاطر السوق :

الافصاحات الوصفية :

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كل من المخاطر التالية :

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.
- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة , وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الإستثمار سواء لغرض الإتجار أو التداول .

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والإقتصادية في الأسواق .
- تقلبات أسعار الفائدة .
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً .
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية .
- الفجوات في إستحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير .
- حيازة المراكز غير المغطاة .

مخاطر أسعار الفائدة:

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى , يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات , ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك , وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة .

يقوم البنك بوضع وتحليل سنياريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالاضافة الى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ اعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لاسعارها .

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الاجنبية .

وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الاقصى لأي عمله .
- يتعين على كل متعامل اغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه الى الحد الاقصى المسموح به .
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك :		
نوع العملة	2020	2019
	دينار	دينار
دولار أمريكي	9,602,601	14,157,575
جنيه إسترليني	(463,644)	123,954
يورو	953,644	71,089
ين ياباني	4,417	3,282
عملات أخرى	(36,530,118)	(40,647,534)
	(26,433,100)	(26,291,634)

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم، يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنوع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهناك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الإستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها ، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق وردها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية يُنَاط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:

- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.

- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.

- تطبيق نظام (Reuters) لمراقبة مخاطر الاستثمارية في أسواق رأس المال العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات،

- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:

- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).

- تحليل نقطة الأساس (Basis Point).

- اختبار الأوضاع الضاغطة . (Stress Testing)

- تقارير وقف سقف الخسارة ((Stop Loss Limit).

- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، والقطاع الاقتصادي، العملة، الأداة).

■ مراقبة السقوف الاستثمارية.

- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية و السندات المحلية والعالمية).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

الافصاحات الكمية :

1. مخاطر أسعار الفائدة :			31 كانون الأول 2020	
العملة	دينار	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي	2%	192,052	دينار	-
جنيه استرليني	2%	(9,273)	دينار	-
يورو	2%	19,073	دينار	-
ين ياباني	2%	88	دينار	-
عملات أخرى	2%	(730,602)	دينار	-
العملة	دينار	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي	2%	(192,052)	دينار	-
جنيه استرليني	2%	9,273	دينار	-
يورو	2%	(19,073)	دينار	-
ين ياباني	2%	(88)	دينار	-
عملات أخرى	2%	730,602	دينار	-
31 كانون الأول 2019				
العملة	دينار	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي	2%	283,152	دينار	-
جنيه استرليني	2%	2,479	دينار	-
يورو	2%	1,422	دينار	-
ين ياباني	2%	66	دينار	-
عملات أخرى	2%	(812,951)	دينار	-
العملة	دينار	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي	2%	(283,152)	دينار	-
جنيه استرليني	2%	(2,479)	دينار	-
يورو	2%	(1,422)	دينار	-
ين ياباني	2%	(66)	دينار	-
عملات أخرى	2%	812,951	دينار	-

2. مخاطر العملات :			
العملية	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	5%	480,130 دينار	-
جنيه استرليني	5%	(23,182) دينار	-
يورو	5%	47,682 دينار	-
ين ياباني	5%	221 دينار	-
عملات أخرى	5%	(1,826,506) دينار	-
31 كانون الأول 2019			
العملية	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	5%	707,879 دينار	-
جنيه استرليني	5%	6,198 دينار	-
يورو	5%	3,554 دينار	-
ين ياباني	5%	164 دينار	-
عملات أخرى	5%	(2,032,377) دينار	-

3. مخاطر التغير بأسعار الاسهم:			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
بورصة عمان	5%	1,644 دينار	229,381 دينار
بورصة فلسطين	5%	- دينار	270,589 دينار
31 كانون الأول 2019			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
بورصة عمان	5%	25,636 دينار	2,260,706 دينار
بورصة فلسطين	5%	- دينار	279,004 دينار

التركز في مخاطر العملات الأجنبية			
العملية	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو
إجمالي	أخرى	دينار	دينار
موجودات :			

137,352,450	42,550,333	137	28,572,052	953,272	65,276,656
176,248,123	23,604,060	35,640	1,674,059	9,330,508	141,603,856
27,663,408	48,130	-	-	-	27,615,278
395,782,372	160,610,059	-	13,953,486	669,152	220,549,675
122,787,360	689,266	-	4,083,910	-	118,014,184
13,159,443	8,917,246	45	232,793	1,645	4,007,714
872,993,156	236,419,094	35,822	48,516,300	10,954,577	577,067,363

8,652,265	3,650,876	-	598,828	199	4,402,362
705,553,583	206,876,398	31,405	44,699,595	11,319,543	442,626,642
36,630,400	8,114,823	-	2,257,700	74,365	26,183,512
148,590,008	54,307,115	-	6,533	24,114	94,252,246
899,426,256	272,949,212	31,405	47,562,656	11,418,221	567,464,762
(26,433,100)	(36,530,118)	4,417	953,644	(463,644)	9,602,601
90,110,038	5,746,200	420,719	8,335,657	-	75,607,462

31 كانون الأول 2019			
إجمالي	أخرى	دينار	دينار
إجمالي	دينار	دينار	دينار
883,629,772	210,668,560	71,714	23,379,821
909,921,406	251,316,094	68,432	23,308,732
(26,291,634)	(40,647,534)	3,282	71,089
113,129,748	6,857,695	2,529,925	9,086,043

- فحوة إعادة تسعير الفائدة											
يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق للسنة 2020											
المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من (3) سنوات	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر لغاية (3) شهور	أقل من شهر	نقد وارصدة لدى البنوك المركزية			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
349,537,989	238,637,431	10,635,000	-	-	-	-	100,265,558	أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
280,247,897	50,413,347	-	88,961,572	-	563,995	563,995	139,744,988	مشتقات ادوات مالية	مشتقات ادوات مالية	مشتقات ادوات مالية	مشتقات ادوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة	موجودات مالية بالقيمة العادلة	موجودات مالية بالقيمة العادلة	موجودات مالية بالقيمة العادلة
99,683,452	74,338,989	25,344,463	-	-	-	-	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتحلفة المطفأة	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتحلفة المطفأة	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتحلفة المطفأة	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتحلفة المطفأة
1,466,739,098	-	110,662,344	73,284,858	205,163,287	137,511,282	516,930,208	423,187,119	موجودات مالية بالتحلفة المطفأة	موجودات مالية بالتحلفة المطفأة	موجودات مالية بالتحلفة المطفأة	موجودات مالية بالتحلفة المطفأة
348,454,969	-	41,217,539	247,002,070	15,567,964	20,602,842	18,063,915	6,000,639	ممتلكات ومعدات - بالصفافي	ممتلكات ومعدات - بالصفافي	ممتلكات ومعدات - بالصفافي	ممتلكات ومعدات - بالصفافي
53,993,594	53,993,594	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	موجودات غير ملموسة	موجودات غير ملموسة	موجودات غير ملموسة
6,872,445	6,872,445	-	-	-	-	-	-	موجودات خريبية مؤجلة	موجودات خريبية مؤجلة	موجودات خريبية مؤجلة	موجودات خريبية مؤجلة
21,808,399	21,808,399	-	-	-	-	-	-	موجودات اخرى	موجودات اخرى	موجودات اخرى	موجودات اخرى
85,076,144	85,076,144	-	-	-	-	-	-	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات	مجموع الموجودات
2,712,413,987	531,140,349	187,859,346	409,248,500	220,731,251	158,678,119	535,558,118	669,198,304	المطلوبات	المطلوبات	المطلوبات	المطلوبات
70,762,354	9,945,487	-	50,937,867	-	-	2,961,000	6,918,000	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,909,187,576	702,448,649	323,158,508	235,253,131	192,256,976	112,824,430	40,190,006	303,055,876	ودائع عملاء	ودائع عملاء	ودائع عملاء	ودائع عملاء
119,819,309	47,317,731	1,012,313	687,354	8,377,630	512,671	255,084	61,656,526	تأثيرات نقدية	تأثيرات نقدية	تأثيرات نقدية	تأثيرات نقدية
5,302,150	5,302,150	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة	مخصصات متنوعة	مخصصات متنوعة	مخصصات متنوعة
19,881,866	19,881,866	-	-	-	-	-	-	مخصص خريبة الدخل	مخصص خريبة الدخل	مخصص خريبة الدخل	مخصص خريبة الدخل
84,582,326	33,128,585	9,351,843	29,251,954	4,151,929	863,554	7,603,003	231,458	أموال مقترضة	أموال مقترضة	أموال مقترضة	أموال مقترضة
48,946	48,946	-	-	-	-	-	-	مطلوبات خريبية مؤجلة	مطلوبات خريبية مؤجلة	مطلوبات خريبية مؤجلة	مطلوبات خريبية مؤجلة
40,422,412	40,422,412	-	-	-	-	-	-	مطلوبات اخرى	مطلوبات اخرى	مطلوبات اخرى	مطلوبات اخرى
2,250,006,939	858,495,826	333,522,664	316,130,306	204,786,535	114,200,655	51,009,093	371,861,860	مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات	مجموع المطلوبات
462,407,048	(327,355,477)	(145,663,318)	93,118,194	15,944,716	44,477,464	484,549,025	297,336,444	فحوة إعادة تسعير الفائدة	فحوة إعادة تسعير الفائدة	فحوة إعادة تسعير الفائدة	فحوة إعادة تسعير الفائدة
للسنة 2019											
2,708,101,526	450,556,388	544,648,834	714,295,130	160,961,902	222,764,502	172,257,188	442,617,582	إجمالي الموجودات	إجمالي الموجودات	إجمالي الموجودات	إجمالي الموجودات
2,287,994,501	1,069,987,670	250,765,238	121,027,593	209,548,681	224,354,441	101,997,292	310,312,586	إجمالي المطلوبات	إجمالي المطلوبات	إجمالي المطلوبات	إجمالي المطلوبات
420,107,025	(619,431,282)	293,883,596	593,267,537	(48,586,779)	(1,589,939)	70,259,896	132,304,996	فحوة إعادة تسعير الفائدة	فحوة إعادة تسعير الفائدة	فحوة إعادة تسعير الفائدة	فحوة إعادة تسعير الفائدة

مخاطر السيولة											
أولاً : ويخلص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصص) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ الفوائم المالية الموحدة:								3١ كانون الأول 2020			
المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من شهر وغاية 3 شهور	لغاية شهر				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	المطلوبات			
70,762,354	9,945,487	-	50,937,867	-	-	2,961,000	6,918,000	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية			
1,909,187,576	49,555,384	642,583,156	244,690,809	304,065,201	136,346,351	197,249,930	334,696,745	ودائع عملاء			
119,819,309	-	22,521	1,677,147	8,381,339	514,331	255,647	108,968,324	تأمينات نقدية			
84,582,326	-	3,720,541	54,152,423	11,991,390	4,263,560	10,222,954	231,458	أموال مقترضة			
5,302,150	5,302,150	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة			
19,881,866	1,753,641	-	-	1,155,637	11,970,796	1,470,000	3,531,792	مخصص ضريبة الدخل			
48,946	48,946	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة			
40,422,412	27,135,411	1,858,807	707,820	2,896,248	2,117,974	2,294,150	3,412,002	مطلوبات أخرى			
2,250,006,939	93,741,019	648,185,025	352,166,066	328,489,815	155,213,012	214,453,681	457,758,321	مجموع المطلوبات			
2,712,413,987	182,357,890	552,553,266	669,046,986	146,722,910	188,319,570	166,114,399	807,298,966	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	3١ كانون الأول 2019			
المطلوبات											
151,244,578	-	-	120,937,867	-	10,000,000	-	20,306,711	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية			
1,919,098,107	-	463,490,984	406,493,207	319,483,705	252,420,828	124,428,738	352,780,645	ودائع عملاء			
120,593,921	-	32,726,887	23,704,355	12,314,141	5,026,313	2,113,211	44,709,014	تأمينات نقدية			
23,667,921	-	8,845,561	9,729,129	3,772,367	644,054	451,265	225,545	أموال مقترضة			
5,011,211	5,011,211	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة			
23,803,895	-	-	-	9,521,558	4,760,780	-	9,521,557	مخصص ضريبة الدخل			
3,081,065	3,081,065	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة			
41,493,803	31,102,801	-	759,804	1,938,795	2,224,209	2,827,191	2,641,003	مطلوبات أخرى			
2,287,994,501	39,195,077	505,063,432	561,624,362	347,030,566	275,076,184	129,820,405	430,184,475	مجموع المطلوبات			
2,708,151,526	206,277,119	466,850,693	787,009,461	167,404,923	231,048,305	174,701,403	674,859,622	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)			

ثانياً : يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية الموحدة: - المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

المشتقات للمتاجرة	31 كانون الأول 2020		31 كانون الأول 2019	
	لغاية 3 أشهر	لغاية 3 أشهر	لغاية 3 أشهر	لغاية 3 أشهر
	دينار	دينار	دينار	دينار
مشتقات العملات:				
تدفق خارج	(15,056,025)	(1,001,190)	(16,057,213)	(3,704,431)
تدفق داخل	14,809,032	1,009,927	15,818,959	2,228,114
المجموع	(246,993)	8,737	(238,254)	25,301

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :			
31 كانون الأول 2020			
لغاية سنة	من سنة	أكثر من	المجموع
دينار	لغاية (5) سنوات	(5) سنوات	دينار
الاعتمادات والقبولات	70,935,900	-	70,935,900
السقوف غير المستغلة	285,565,713	-	285,565,713
الكفالات	111,150,378	892,532	112,042,910
عقود إيجار تشغيلية	2,081,138	7,652,316	15,523,423
التزامات رأسمالية	1,125,912	-	1,125,912
المجموع	470,859,041	8,544,848	5,789,969
31 كانون الأول 2019			
دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	88,563,350	-	88,563,350
السقوف غير المستغلة	458,399,546	-	458,399,546
الكفالات	114,370,472	42,540	114,413,012
عقود إيجار تشغيلية	2,535,281	7,393,887	14,744,380
التزامات رأسمالية	3,417,296	-	3,417,296
المجموع	667,285,945	7,436,428	4,815,212

44. التحليل القطاعي

1. معلومات عن أنشطة البنك:

- يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
 - حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
 - الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
 - خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الاسهم لمحفظه العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الاصدارات الأولية.

- فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :

المجموع	2020		2019	
	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	54,530,231	59,859,748	37,716,437	307,650
مخصص خسائر الائتمانية متوقعة	(10,003,135)	(21,323,808)	(560,214)	18,244
نتائج أعمال القطاع	44,527,096	38,535,940	37,156,223	325,894
المصاريف الأخرى	(40,642,721)	(20,362,549)	(3,479,995)	(186,469)
الربح قبل الضرائب	3,884,375	18,173,391	33,676,228	139,425
ضريبة الدخل	(688,316)	(9,751,343)	(6,050,482)	(22,851)
صافي ربح السنة	3,196,059	8,422,048	27,625,746	116,574
معلومات أخرى				
مصاريف رأسمالية	2,564,437	265,276	13,029	93,717
استثمارات وأعطيات	5,659,627	229,925	6,844	25,752
إجمالي الموجودات	729,680,734	770,382,881	1,070,626,898	1,003,515
إجمالي المطلوبات	1,636,191,669	4,29,411,384	134,628,767	162,961
إجمالي	2,287,994,501	2,250,006,939	49,612,158	38,261

2. معلومات عن التوزيع الجغرافي
يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصرفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

داخل المملكتــــــــــــة		خــــــــــــارج المملكتــــــــــــة		المجمــــــــــــــــوع	
2020	2019	2020	2019	2020	2019
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
149,665,584	160,434,820	33,711,656	33,009,552	183,377,240	193,444,372
1,874,618,417	1,963,880,915	837,795,570	744,220,611	2,712,413,987	2,708,101,526
5,779,323	5,896,220	1,097,770	1,140,237	6,877,093	7,036,457

45. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :			
يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :		31 كانون الأول 2020	
		لغاية سنة	أكثر من سنة
		دينار	دينار
		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية		338,902,989	10,635,000
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		190,722,330	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		563,995	88,961,572
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة		15,157,042	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		-	84,526,410
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		706,401,800	760,337,298
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		60,235,360	288,219,609
ممتلكات ومعدات - بالصافي		-	53,993,594
موجودات غير ملموسة		-	6,872,445
موجودات ضريبية مؤجلة		-	21,808,399
موجودات أخرى		11,629,371	73,446,773
مجموع الموجودات		1,323,612,887	1,388,801,100
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية		9,879,000	60,883,354
ودائع عملاء		972,358,227	936,829,349
تأمينات نقدية		118,119,641	1,699,668
مخصصات متنوعة		-	5,302,150
مخصص ضريبة الدخل		18,128,225	1,753,641
أموال مقترضة		26,709,362	57,872,964
مطلوبات ضريبية مؤجلة		-	48,946
مطلوبات أخرى		10,720,374	29,702,038
مجموع المطلوبات		1,155,914,829	1,094,092,110
الصافي		167,698,058	294,708,990

تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :			
يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :		31 كانون الأول 2019	
		لغاية سنة	أكثر من سنة
		دينار	دينار
		دينار	دينار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية		384,396,176	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		188,323,327	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		38,056,946	170,066,819
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة		628,716	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		-	80,865,636
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		572,966,810	836,558,627
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		56,968,956	215,566,843
ممتلكات ومعدات - بالصافي		-	52,802,587
موجودات غير ملموسة		-	5,986,282
موجودات ضريبية مؤجلة		-	22,804,298
موجودات أخرى		7,340,299	74,769,204
مجموع الموجودات		1,248,681,230	1,459,420,296
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية		30,306,711	120,937,867
ودائع عملاء		1,049,113,916	869,984,191
تأمينات نقدية		64,162,679	56,431,242
مشتقات أدوات مالية		-	-
مخصصات متنوعة		-	5,011,211
مخصص ضريبة الدخل		23,803,895	-
أموال مقترضة		5,093,231	18,574,690
مطلوبات ضريبية مؤجلة		-	3,081,065
مطلوبات أخرى		9,631,198	31,862,605
مجموع المطلوبات		1,182,111,630	1,105,882,871
الصافي		66,569,600	353,537,425

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان يعرض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والدخول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمحفلات المستخدمة).

القيمة العادلة		القيمة العادلة		القيمة العادلة	
الموجودات المالية / المطلوبات المالية	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم	مدخلات هامة غير ملموسة
العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة					
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	32,883	512,720	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في السوق المالية	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	124,158	115,996	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق
حق استلام بالقيمة العادلة	15,000,000	-	المستوى الاول	السعر المحدد	لا ينطبق
المجموع	15,157,042	-			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل					
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	9,999,393	50,794,195	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في السوق المالية	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	49,182,554	4,161,453	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات او مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها	لا ينطبق
المجموع	59,181,947	54,955,648			
سندات مالية متوفر لها اسعار سوقية	25,344,463	25,909,988	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في السوق المالية	لا ينطبق
المجموع	25,344,463	25,909,988			
عقود آجلة عملات أجنبية	-	38,261	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في السوق المالية	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	99,683,452	81,532,613			
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:					
عقود آجلة عملات أجنبية	238,254	-	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في السوق المالية	لا ينطبق
المجموع	238,254	-			

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2020 .

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الدخول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة المرحلية الموزعة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبنية ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود لها لاستحقاقها قصير اجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

مستوى القيمة		31 كانون الاول 2019		31 كانون الاول 2020	
مستوى القيمة	القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
العادلة					
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المستوى الثاني	312,241,852	312,229,080	283,121,142	283,107,444	أرصدة لدى بنوك مركزية
المستوى الثاني	188,476,380	188,326,285	190,748,749	190,726,236	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	213,803,299	208,249,314	90,818,151	89,564,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	1,367,341,050	1,364,163,670	1,469,103,909	1,465,186,407	قروض وكمبيالات وأخرى
المستوى الثاني	276,726,076	272,734,431	353,782,663	349,154,840	موجودات مالية بالثكافة المضافة
	2,358,588,657	2,345,702,780	2,387,574,614	2,377,738,927	مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
المستوى الثاني	152,150,581	151,244,578	70,906,640	70,762,354	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	1,928,585,706	1,919,098,107	1,914,526,143	1,909,187,576	ودائع عملاء
المستوى الثاني	120,598,195	120,593,921	119,821,325	119,819,309	تأمينات نقدية
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,201,334,482	2,190,936,606	2,105,254,108	2,099,769,239	
ج - الموجودات والمطلوبات غير المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في القوائم المالية:					
للبود المبنية اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفقق عليها و التي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .					
مستوى القيمة		31 كانون الاول 2019		31 كانون الاول 2020	
مستوى القيمة	القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
العادلة					
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المستوى الثاني	110,857,621	64,202,177	114,485,914	68,067,305	موجودات أخرى
	110,857,621	64,202,177	114,485,914	68,067,305	

توضح البنود أعلاه القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي يتم تحديدها على أساس أسعار أدوات مالية مشابهة في سوق غير نشط

47. إدارة رأس المال
مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع :
يتكون رأس مال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (200/1) مليون سهم بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد , ويحتفظ برأس المال والإحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك , وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي .

- رأس المال التنظيمي :
يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (iii) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق , ويتكون رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل (iii) :

- الأسهم العادية, الأرباح المدورة , بنود الدخل الشامل المتراكم , الإحتياطيات المعلنة , حقوق الأقلية والارباح المرحلية بعد طرح الضريبة والتوزيعات المتوقعة وتطرح التعديلات الرقابية.

متطلبات الجهات الرقابية :
تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 14.5% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة الرافعة المالية يجب أن لا تقل عن 4%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:
تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين وذلك من خلال النمو الأرباح والذي ينعكس على الإحتياطيات والأرباح المدورة .

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:		
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	2019
دينار	دينار	
بنود رأس المال الاساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000	200,000
الإحتياطي القانوني	99,191	94,066
الإحتياطي الإختياري	47	134
إحتياطيات أخرى	5,850	5,850
احتياطي القيمة العادلة	(6,092)	24,954
الأرباح المدورة	140,561	95,285
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	3,236	3,432
يطرح : التعديلات الرقابية على رأس المال	(41,536)	(41,059)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	401,257	382,662
بنود رأس المال الإضافي		
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى (stage 1) بما لا يزيد عن 1,25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	7,405	9,870
إحتياطي المخاطر المصرفية	2,804	2,196
مجموع رأس المال الإضافي	10,209	12,066
مجموع رأس المال التنظيمي		
	411,466	394,728
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر		
	2,156,718	2,155,969
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)	19,08%	18,31%
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)	18,60%	17,75%
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى (%)	18,60%	17,75%

48. ارتباطات والتزامات محتملة

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :		
2019	2020	
دينار	دينار	
69,214,211	52,308,450	اعتمادات مستندية:
19,349,139	18,627,450	قبولات
		كفالات:
36,787,251	35,257,524	- دفع
51,317,006	46,805,604	- حسن تنفيذ
26,308,755	29,979,782	- أخرى
458,399,546	285,565,713	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة وغير مباشرة غير مستغلة
661,375,908	468,544,523	المجموع

- بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البنود خارج قائمة المركز المالي (الغير ممولة) مبلغ 8,845,153 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (مبلغ 10,206,853 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

ب- التزامات تعاقدية :		
2019	2020	
دينار	دينار	
3,417,296	1,125,912	عقود شراء ممتلكات ومعدات*
14,744,380	15,523,423	عقود إيجار تشغيلية ورأسمالية**
18,161,676	16,649,335	المجموع

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة ,
** تستحق هذه الإلتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

ج - القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات , وبلغ مجموع قيم هذه القضايا 7,910,297 دينار كما في 31 كانون الاول 2020 (19,113,597 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 832,435 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (مقابل 863,478 دينار كما في نهاية السنة السابقة) , علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

49. أرقام المقارنة

لقد تم اعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع تصنيف السنة الحالية, هذا ولم يكن لهذا التعديل اي أثر على قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل للسنة المنتهية وكما في 31 كانون الأول 2019.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2020

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا
مساهمات كبار المساهمين
مساهمات أعضاء مجلس الإدارة
مساهمات الإدارة التنفيذية العليا
شبكة فروع بنك الأردن
الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2020

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسية:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وأئتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافة إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين والبحرين 80 فرعاً و3 مكاتب للصرافة في الأردن و 16 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين وفرعاً واحداً في البحرين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفضل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,851 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	868	فرع الشونة الشمالية	7	فرع سيتي مول	14	فرع الحرية مول	10
الإدارة الإقليمية	154	فرع الصوفية	10	فرع ش. الثلاثين/ إربد	8	فرع ضاحية النخيل	5
فرع أبو علندا	8	فرع الطرة	5	فرع شارع الحرية/ المقابيلن	8	فرع ش. الإذاعة والتلفزيون	6
فرع أبو نصير	6	فرع العقبة	11	فرع شارع الحصن	7	فرع ش. المدينة الطبية	9
فرع إربد	13	فرع الفحيص	7	فرع ش. المدينة المنورة	7	فرع حي الزيتونة	8
فرع الأزرق الشمالي	6	فرع القويسمة	12	فرع ش. المدينة المنورة/ تللع العلي	8	فرع ضاحية الأمير راشد	4
فرع البيادر	7	فرع الكرك	7	فرع ش. اليرموك/ النصر	8	فرع ضاحية الرشيد	8
فرع الجاردنز	18	فرع المحطة	7	فرع ش. إيدون/ إربد	6	فرع الخليل	18
فرع الجامعة الأردنية	5	فرع المدينة الرياضية	7	فرع ش. حكما/ إربد	8	فرع الإرسال	8
فرع الجبل الشمالي	7	فرع المطار	4	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	9	فرع الرام/ رام الله	8
فرع الجبيهة	9	فرع المنطقة الحرة - المطار	5	فرع ش. مكة	13	فرع العيزريّة/ القدس	7
فرع الحيزة	6	فرع المفرق	10	فرع صوبلح	7	فرع النصر	11
فرع الخالدي	4	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	6	فرع ضاحية الياسمين	8	فرع بيت لحم	9
فرع الحوار الأول	10	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	6	فرع طارق	6	فرع جنين	20
فرع الحوار الثالث	4	فرع النزهة	7	فرع عيجون	9	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	8
فرع الرابعة	6	فرع الهاشمي الشمالي	7	فرع عجلون	7	فرع رام الله	26
فرع الرصيفة	6	فرع تاج مول	9	فرع الوحدات	8	فرع رفيديا	7
فرع الرمثا	7	فرع جبل الحسين	11	فرع كفرنجة	4	فرع طولكرم	9
فرع الرونق	9	فرع جبل اللوييدة	9	فرع محبة الحسن الصناعية	7	فرع غزة	16
فرع الزرقاء	8	فرع جرش	7	فرع السوق التجاري	6	فرع قباطية	7
فرع الزرقاء الجديدة	6	فرع خلدا	8	فرع ماركا	12	فرع نابلس	23
فرع السلط	8	فرع أم أذينة	9	فرع مرج الحمام	8	فرع حي البريد	7
فرع العبدلي مول	11	فرع مادبا	7	فرع معان	7	فرع الطيرة	8
فرع حرة خلدا	11	فرع دير أبي سعيد	6	فرع وادي السير	4	فرع البحرين	8
فرع الشميساني	18	فرع سحاب	6	فرع عمان	7		

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي 9,001,765 دينار في نهاية عام 2020 مقارنة بمبلغ 9,022,954 دينار في نهاية عام 2019.

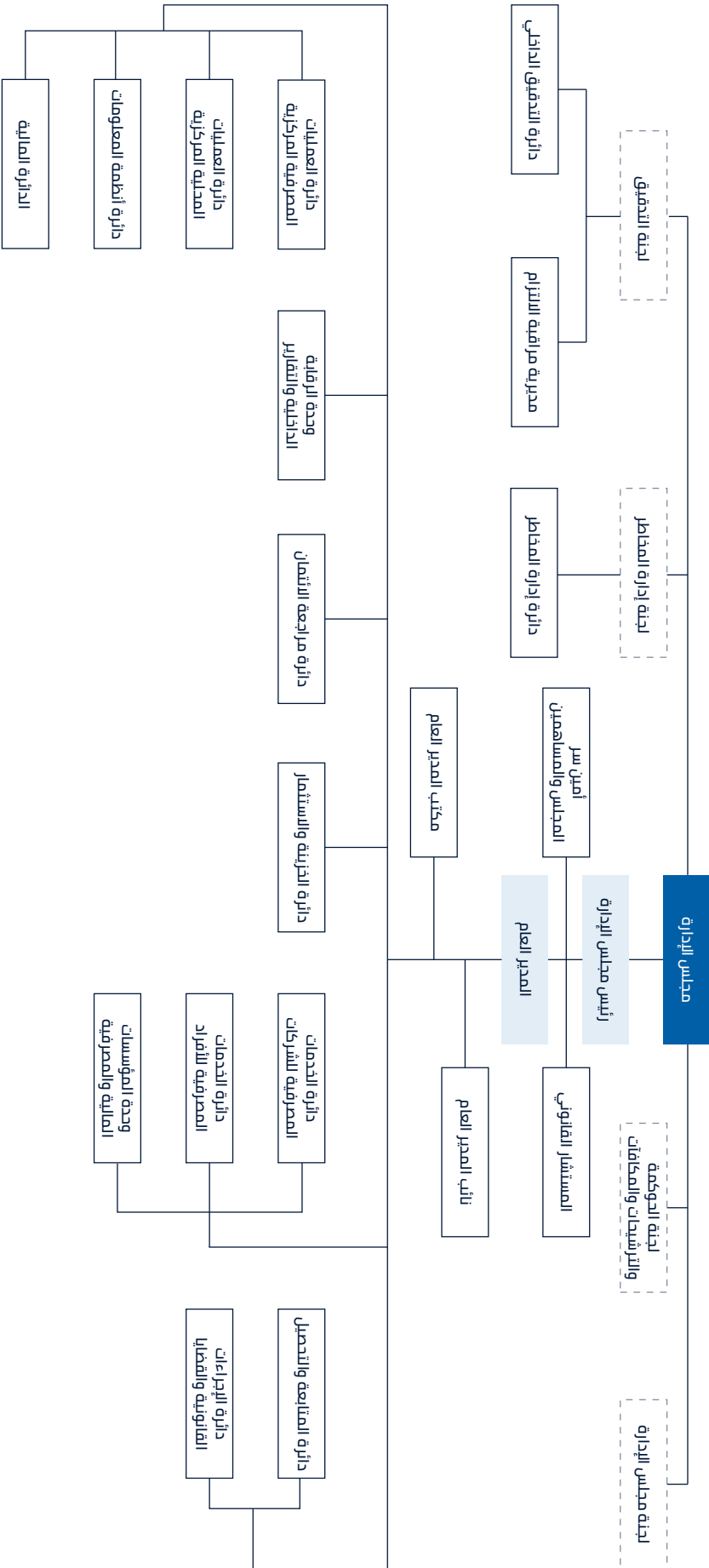
2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن- سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغلقة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2317267
عدد الموظفين	208 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

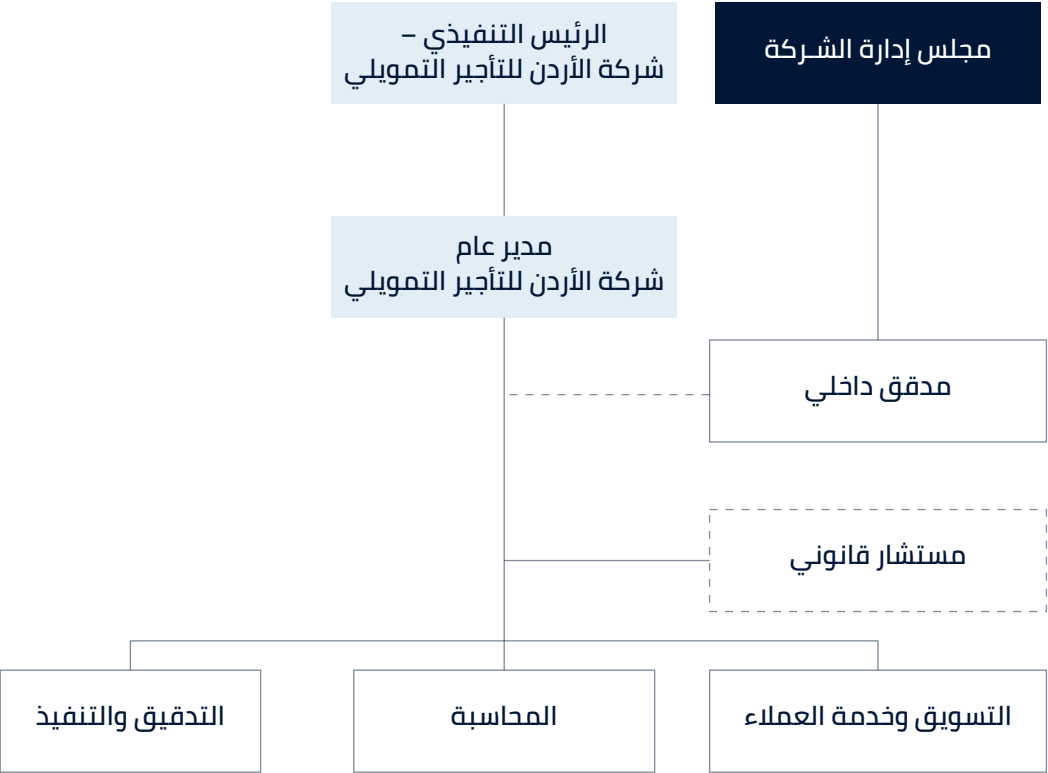
الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900100	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	8
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	9
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4438261	00963-11-4438267	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5662273	00963-11-5659377	ص. ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع حرسثا (مغلق مؤقتاً)	ريف دمشق – حرسثا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع صحنابا	ريف دمشق – أوتستراذ درعا – مقابل كازية المدينة المنورة	00963-11-22911300	00963-11-22911311	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	5
فرع ش. الفيصل / حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00963-21-2228071	00963-21-2228071	ص.ب. 8058 حلب – سورية	7
فرع العزيزية/ حلب	حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء	00963-21-2122697	00963-21-2125672	ص.ب. 8058 حلب - سورية	6
فرع الحمدانية / حلب (مغلق مؤقتاً)	حلب – الحمدانية – فندق المارتييني	00963-21-5120152	00963-21-5120156	ص.ب. 8058 حلب - سورية	لايوجد
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-31-2220603	00963-31-2222305	ص.ب. 3058 حمص – سورية	4
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-2557623	00963-41-2556768	ص.ب. 58 اللاذقية – سورية	11
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-2313733	00963-43-2313793	ص.ب. 8058 دمشق - سورية	6
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء – سورية	8



ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة - مجمع الحسيني, بناية رقم: 164 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: +962 6 5542697 فاكس: +962 6 5542698
عدد الموظفين	4 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

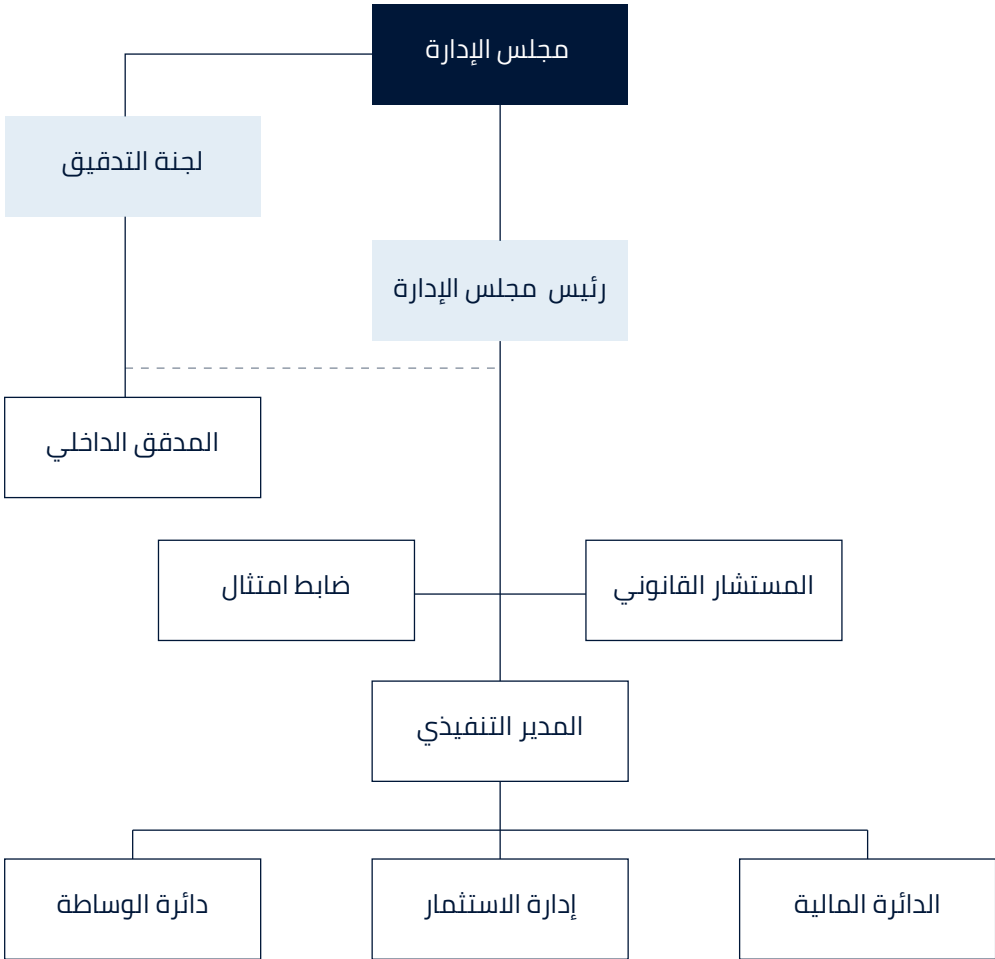
الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي



ج. شركة تفوّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: +962 6 5519309 +962 6 5516809 فاكس: +962 6 5519567
عدد الموظفين	7 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة تفوّق للاستثمارات المالية



3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:



السيد شاكّر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً
ممثّل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة



السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثّل شركة التوفيق انفسمنت هاوس - الأردن

تاريخ الميلاد: 1969/11/14	تاريخ العضوية: 2001/6/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	

الشهادات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية منذ 2 تموز 2015 ولغاية 3 آب 2019.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
- البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.
- دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشرز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

تاريخ الميلاد: 1972/2/12	تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	

الشهادات العلمية:

- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University / لندن.
- بكالوريوس Marketing Science سنة 1992 من جامعة Western International University / لندن.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفسمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 2005/02/17 ولغاية 2015/06/14.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة JABA Inversiones Inmobiliarias / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 2016/04.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 2017/08.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية منذ 2006/03/23 ولغاية 2014/10/15 ومنذ 2014/11/19 ولغاية 2016/04/18.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة اعتباراً من 2009/9/6 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقلات السياحية (جت).
- شركة البرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة 17 سنة في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل		تاريخ الميلاد: 1960/5/1 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	
الشهادات العلمية: بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.		الشهادات العلمية: بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية: ▪ مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه. ▪ رئيس تنفيذي شركة كيبك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه. ▪ مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية آذار 2018. ▪ مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكترونية وميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية أيلول 2017. ▪ نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004. ▪ مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997. ▪ نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.		الخبرات العملية: ▪ مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه. ▪ رئيس تنفيذي شركة كيبك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه. ▪ مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية آذار 2018. ▪ مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكترونية وميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية أيلول 2017. ▪ نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004. ▪ مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997. ▪ نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين. ▪ شركة الصقر للتأمين. ▪ عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.		العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين. ▪ شركة الصقر للتأمين. ▪ عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.	
الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة: ▪ خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.		الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة: ▪ خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.	
خبرات عملية أخرى: ▪ خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.		خبرات عملية أخرى: ▪ خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.	
تاريخ الميلاد: 1949/12/5 طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل		تاريخ الميلاد: 1949/12/5 طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية: ▪ ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة USA / Thunderbird University. ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.		الشهادات العلمية: ▪ ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة USA / Thunderbird University. ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.	
الخبرات العملية: ▪ نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30. ▪ مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 –كانون الثاني 2007. ▪ مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994. ▪ مديرأ لدائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990. ▪ مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985. ▪ محلاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978. ▪ محلاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.		الخبرات العملية: ▪ نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30. ▪ مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 –كانون الثاني 2007. ▪ مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994. ▪ مديرأ لدائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990. ▪ مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985. ▪ محلاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978. ▪ محلاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن. ▪ عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.		العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن. ▪ عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.	
خبرات عملية أخرى: ▪ عضو في لجنة استثمار صندوق الجامعة الأردنية.		خبرات عملية أخرى: ▪ عضو في لجنة استثمار صندوق الجامعة الأردنية.	



السيد هيثم محمد سميح
عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة
التجارية للإعمار والاستثمار



السيد محمد أنور مفلح حمدان
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل		تاريخ الميلاد: 1956/12/13 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	
الشهادات العلمية: ▪ ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان. ▪ شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.		الشهادات العلمية: ▪ ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان. ▪ شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.	
تاريخ الميلاد: 1962/7/6 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل		تاريخ الميلاد: 1962/7/6 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	
الشهادات العلمية: ▪ ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.		الشهادات العلمية: ▪ ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية: ▪ المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 – 2019/10/31. ▪ المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22. ▪ المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010. ▪ مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009. ▪ مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007. ▪ مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003. ▪ الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002. ▪ المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000. ▪ المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003. ▪ خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.		الخبرات العملية: ▪ المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 – 2019/10/31. ▪ المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22. ▪ المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010. ▪ مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009. ▪ مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007. ▪ مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003. ▪ الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002. ▪ المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000. ▪ المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003. ▪ خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ رئيس مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية من أيلول 2020. ▪ رئيس مجلس إدارة الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية منذ تموز 2019. ▪ عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017. ▪ رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017.		العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ رئيس مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية من أيلول 2020. ▪ رئيس مجلس إدارة الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية منذ تموز 2019. ▪ عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017. ▪ رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5. ▪ عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016 ولغاية 2018. ▪ عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة منذ 2009 ولغاية 2018. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014 ولغاية تشرين أول 2017. ▪ عضو مجلس أمناء متحف الديابات الملكي. ▪ عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. ▪ عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. ▪ عضو مجلس إدارة ميناء وحوايات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. ▪ عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. ▪ عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009. ▪ عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007. ▪ عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007. ▪ رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007. ▪ عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000. ▪ عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003. ▪ نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013. ▪ عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.		العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: ▪ رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5. ▪ عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016 ولغاية 2018. ▪ عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة منذ 2009 ولغاية 2018. ▪ عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014 ولغاية تشرين أول 2017. ▪ عضو مجلس أمناء متحف الديابات الملكي. ▪ عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. ▪ عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. ▪ عضو مجلس إدارة ميناء وحوايات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. ▪ عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1. ▪ عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009. ▪ عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007. ▪ عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007. ▪ رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007. ▪ عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000. ▪ عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003. ▪ نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013. ▪ عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.	



الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة
للاستثمارات العامة



السيد "شادي رمزي" عبدالسلام
عطالله المجالي
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة العراق
للاستثمارات المتعددة

تاريخ الميلاد: 1944/03/30 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل	تاريخ العضوية: 2017/4/17
الشهادات العلمية: • بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.	
الخبرات العملية: • مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005. • مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003. • المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001. • مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992. • مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990. • مساعد مدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986. • مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983. • مساعد رئيس قسم في البنك العربي / فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976. • محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969. • شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.	

- خبرات أخرى:
- خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت:
 - تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل.
 - الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية.
 - خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية

تاريخ الميلاد: 1981 /8/1 طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	تاريخ العضوية: 2017/4/17
الشهادات العلمية: • بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان.	
الخبرات العملية: • مدير مالي المجموعة في مجموعة زهران الرياض/ المملكة العربية السعودية/ دائرة إدارة المالية والاستثمار، من كانون الثاني 2019 حتى تاريخه. • مدير استثمار في مجموعة زهران، الرياض/ المملكة العربية السعودية /دائرة إدارة الاستثمار، من كانون الثاني 2012 إلى كانون الأول 2018. • مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL، الرياض/ المملكة العربية السعودية/ الأسواق العالمية / دائرة إدارة الأصول، من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011. • مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008. • مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري / دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007. • مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، من آذار 2005 إلى آذار 2007. • مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (ALICO)، لبنان، من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005. • وسيط تأمين في Fidelity General Insurance Co. بيروت/ لبنان، من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003. • وكيل استثمار، في شركة Investa وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية /بيروت/ لبنان، من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001. • محلل بيانات، الجامعة اللبنانية الأمريكية / بيروت/ لبنان، من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.	



السيد وليد رفيق راغب عبناتوي
عضو مجلس الإدارة



السيد وسام ربيع صعب
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1963/9/6 طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	تاريخ العضوية: 2015/7/30
الشهادات العلمية: • ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية. • بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية: • مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة، منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه. • الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017. • المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV)، من أيار 2011 - أيار 2013. • عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM)، منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010. • مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية / دائرة الاستثمار، من آذار 2002 – نيسان 2004. • مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية، من أيلول 2000 – شباط 2002. • ضابط أئتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية، من تموز 1994 - أيار 2000. • ضابط أئتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة / دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994. • مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، من حزيران 1989 - حزيران 1990.	

- العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
 - عضو هيئة مدبرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.

تاريخ الميلاد: 1971/4/9 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل	تاريخ العضوية: 2017/1/12
الشهادات العلمية: • ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافلو، الولايات المتحدة الأمريكية. • بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.	
الخبرات العملية: • المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأموال منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه. • مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013. • نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011. • المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007.	

- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأموال لتطوير الأراضي.
 - رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجات السياحية.
 - رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجات السياحية المتخصصة.
 - رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية.
 - رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجات المتخصصة.
 - رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية.
 - رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية.
 - رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية.
 - رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة.
 - رئيس هيئة المدبرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار.
 - نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأموال.
 - رئيس هيئة المدبرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار.
 - رئيس هيئة المدبرين لشركة الرشاد للاستثمارات الصناعية.
 - عضو هيئة مدبرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية.
 - عضو هيئة مدبرين / شركة منتج ماعين الأردنية.



السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة



السيد وليد محمد جميل الجمل
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة القرائنة الدولية للاستثمارات الصناعية



السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جاز الله
عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18

تاريخ الميلاد: 1953/2/16
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:
• بكالوريوس محاسبة وإنجليزي سنة 1977 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة جاز الله انتربرايز للاستشارات الإدارية/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2016/1 لغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي لإدارة التسهيلات المتعثرة/ بنك الخليج الأول/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2011/8 ولغاية 2015/12.
- نائب الرئيس الأول ومدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2006/9 ولغاية 2011/7.
- مدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2002/7 ولغاية 2006/9.
- مدير فرع في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 1999/9 ولغاية 2002/7.
- شغل عدة مناصب في سيتي بنك/ الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الأردن من شهر 1976/10 ولغاية 1999/9.
- حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في العمل المصرفي يذكر منها:
• الدورة التدريبية المتخصصة في المفاوضات وإعادة الجدولة للتسهيلات المتعثرة لدى London Business School of Economy سنة 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
• عضو مجلس إدارة بنك عُمان العربي.
• عضو مجلس إدارة AB Capital / الإمارات العربية المتحدة.
• عضو مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المشتركة/ الإمارات العربية المتحدة.
• عضو مجلس إدارة شركة الخليج العربي للتكنولوجيا/ الإمارات العربية المتحدة.

تاريخ الميلاد: 1955/7/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
• ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن/ المملكة المتحدة.
• الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة/ المملكة المتحدة.
• بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:
• مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
• طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
• محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
• رئيس لجمعية اختصاصي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
• رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري) منذ حزيران 2007 حتى كانون الثاني 2016.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقل العامة لغاية 2020/3/4 (وافته المنية)

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير العام

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين: 2015/7/27

الشهادات العلمية:
• بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
• المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 لغاية تاريخه.
• المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 لغاية 21 آذار 2018.
• مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2015/7/27 لغاية 2017/1/12.
• مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن من 2014/12/15 لغاية 2015/5/28.
• المدير التنفيذي/ إدارة الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2009/1/1 لغاية 2014/12/14.
• مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1 لغاية 2008/12/31.
• خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
• حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
• حاصل على شهادات مهنية: CORE و CCO.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
• رئيس مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.
• رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
• نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
• عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.
• عضو مجلس إدارة شركة يوناييتد براندز أوف شيشا بدكو ليمتد.

الدكتور ناصر مصطفى
"محمد سعيد" خريشي
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 تاريخ التعيين: 2014/4/9

الشهادات العلمية:
• دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
• ماجستير أنظمة هندسة واقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
• بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت/ الكويت.

الخبرات العملية:
• مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
• المدير التنفيذي/ دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14.
• مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
• مساعد مدير عام/ عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
• مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
• شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988 – 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
• عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
• عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.

تاريخ الميلاد: 1970/2/23		تاريخ التعيين: 2015/12/1	
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد			
الشهادات العلمية: - ماجستير إدارة أعمال سنة 2011 من جامعة الزيتونة/ الأردن. - بكالوريوس إدارة مالية سنة 1994 من جامعة عقان الأهلية/ الأردن.			
الخبرات العملية: - مدير تنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن منذ 2015/12/1 لغاية تاريخه. - مدير الخدمات المصرفية في البنك العربي من سنة 2012 لغاية سنة 2015. - مدير منطقة في البنك العربي من سنة 2010 لغاية سنة 2012. - مدير/ موظف في عدة مناصب في البنك العربي من سنة 1994 لغاية سنة 2010.			
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: - شركة الطول المالية للدفع بالهاتف النقال. - شركة MEPS فلسطين			
تاريخ الميلاد: 1982/8/14		تاريخ التعيين: 2020/10/25	
الشهادات العلمية: بكالوريوس هندسة صناعية سنة 2005 من الجامعة الهاشمية – الأردن.			
الخبرات العملية: - مدير تنفيذي – إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع في بنك الأردن اعتباراً من 2020/10/25 ولغاية تاريخه. - مساعد المدير العام - إدارة التحول المؤسسي في البنك السعودي للاستثمار/ السعودية من سنة 2017 ولغاية 2020/9/30. - مساعد المدير العام – إدارة الخدمات المصرفية الشخصية في البنك السعودي للاستثمار/ السعودية من سنة 2014 لغاية سنة 2018. - مدير إدارة التحول - المصرفية الشخصية في البنك السعودي للاستثمار/ السعودية من سنة 2011 لغاية سنة 2015. - مدير مشروع رئيسي – دائرة التخطيط الاستراتيجي والتحول وإعادة الهيكلة منتدب من قبل البنك العربي لدى مصرف الوحدة/ ليبيا من شهر 6/2010 لغاية شهر 11/2011. - شغل عدة مناصب في البنك العربي من شهر 9/2005 لغاية شهر 6/2010.			
تاريخ الميلاد: 1965/5/4		تاريخ التعيين: 1992/1/28	
الشهادات العلمية: - ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية / الأردن. - بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت / فلسطين.			
الخبرات العملية: - المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن منذ 2015/1/14 ولغاية تاريخه. - المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 – 2015/1/13. - مساعد مدير إقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/4 – 2014/3/12. - مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/13 – 2012/7/4. - مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/2 – 2010/8/12. - مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1. - مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/27 – 1999/5/1. - موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.			

تاريخ الميلاد: 1955/4/27		تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28	
السيد أسامة سميج أمين سكري المستشار القانوني للبنك			
الشهادات العلمية: بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.			
الخبرات العملية: - مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه. - مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 – 2015/4/27. - خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.			
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى: عضو مجلس إدارة في شركة اكزانتيا - الإمارات العربية المتحدة.			
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى: - عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية. - نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي. - عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي. - عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية. - عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري. - عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية. - عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات. - عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية. - عضو مجلس إدارة الشركة الدوليّة للصناعات الدوائية والكيمياوية والمستلزمات الطبيّة، حيث تتبع هذه العضوية للشركة المالكة للشركة الدولية (شركة أكزانتيا الإماراتية).			
تاريخ الميلاد: 1967/10/7		تاريخ التعيين : 2017/4/2	
الشهادات العلمية: - ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن. - بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.			
الخبرات العملية: - المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر في بنك الأردن منذ 2019/9/26 ولغاية تاريخه. - المدير التنفيذي /إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2017/4/24 ولغاية 2019/9/25. - حاصل على شهادة Board of Directors certified program سنة 2018 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC). - مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer - FATCA منذ تموز 2017 ولغاية 2020/11/30. - أمين سر مجلس الإدارة منذ 2017/4/18 ولغاية تاريخه. - المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2017/4/2 ولغاية 2017/4/23. - المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2014 /12/15 ولغاية 2017/1/28. - مدير دائرة الائتمان (شركات، تجارية، فروع خارجية) في بنك الأردن منذ 2013/4/21 ولغاية 2014 /12/14. - مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن منذ 2009/4/27 لغاية 2013/4/20. - مدير دائرة مخاطر ائتمان الشركات في بنك الأردن منذ 2007/10/28 لغاية 2009/4/26. - مدير التمويل المتخصص في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من 9/7 /2003 لغاية 10/28 /2007. - مدير حسابات الشركات في بنك الأردن والخليج (البنك التجاري حالياً) منذ 2002/10/13 لغاية 2003/9/6. - ضابط ائتمان تجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 1998 /5/28 لغاية 10/12 /2002. - ضابط قروض تسهيلات في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 1992 /5/3 لغاية 5/27 /1998.			

تاريخ الميلاد: 1977/12/20 تاريخ التعيين: 2019/11/21	
الشهادات العلمية: - ماجستير إدارة أعمال باختصاص إدارة استراتيجية سنة 2017 من جامعة يورك – كندا - ماجستير إدارة مالية سنة 2001 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن - بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1999 من الجامعة الهاشمية – الأردن	
الخبرات العملية: - مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2019/11/21 ولغاية تاريخه. - مدير الخدمات المالية التجارية في رويال بنك – كندا من 2017/5/29 ولغاية 2019/11/01. - مدير تنفيذي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2011- 2015. - نائب رئيس الخدمات المصرفية للشركات في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2006-2011. - مدير علاقة شركات رئيسي في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2003-2005. - رئيس قسم / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من1999/5/1 – 2003/11/24. - محلل ائتمان / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من 1998/10/25-1999/4/30. - حاصل على شهادة مهنية - مقرض معتمد للخدمات المالية لقطاع الأعمال سنة 2005 من جمعية البنوك الأمريكية.	

- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
 - عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

تاريخ الميلاد: 1979/3/15 تاريخ التعيين: 2019/8/1	
الشهادات العلمية: - ماجستير محاسبة وعلوم مالية ومصرفية سنة 2002 من جامعة بيرمنجهام/ بريطانيا. - بكالوريوس محاسبة سنة 2001 من الجامعة الهاشمية.	
الخبرات العملية: - المدير التنفيذي في بنك الأردن - فرع العراق (تحت التأسيس)، منذ 2019/10/14 ولغاية تاريخه. - مدير مشروع في بنك الأردن - فرع العراق، منذ 2019/8/1 ولغاية 2019/10/13. - مدير دائرة تسهيلات الشركات التجارية في بنك ستاندرد تشارترد منذ 2009/9/1 ولغاية 2018/12/7. - مدير تسهيلات الشركات المتوسطة في بنك HSBC منذ 2009/6/1 ولغاية 2009/8/27. - مدير علاقات وحدة الأعمال المصرفية في بنك HSBC منذ 2006/1/1 ولغاية 2009/5/31. - محلل مالي في بنك HSBC منذ 2005/5/11 ولغاية 2005/12/31. - ممثل الخدمات المصرفية الشخصية في بنك HSBC منذ 2003/6/1 ولغاية 2005/1/24.	

تاريخ الميلاد: 1975/1/28 تاريخ التعيين: 2019/11/4	
الشهادات العلمية: - دبلوم عالي في المصارف العالمية والدراسات المالية سنة 2001، من جامعة Heriot Watt, المملكة المتحدة. - بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1995، من جامعة عمان الأهلية، الأردن.	
الخبرات العملية: - المدير التنفيذي – دائرة المعاملات البنكية في بنك الأردن اعتباراً من 2020/5/28 ولغاية تاريخه. - مدير دائرة المعاملات البنكية في بنك الأردن منذ 2019/11/4 لغاية 2020/5/27. - نائب رئيس – إدارة النقد والتمويل التجاري في البنك العربي – البحرين ودائرة الأعمال المصرفية الخارجية (OBU) من 2016/8 ولغاية 2018/3. - مدير تنفيذي – إدارة المعاملات المصرفية في بنك ستاندرد تشارترد البحرين، عمان، الأردن ولبنان من 2013/6 ولغاية 2016/4. - مدير إدارة المعاملات المصرفية في بنك ستاندرد تشارترد – الأردن من 2009/8 ولغاية 2013/6. - مدير أول - خدمات الشركات والمؤسسات المالية في بنك ستاندرد تشارترد – الأردن من 2006/10 ولغاية 2009/7. - مدير دائرة الائتمان في بنك الكويت الوطني – الأردن من 2003/10 ولغاية 2006/10. - موظف رئيسي في دائرة خدمات الشركات والمؤسسات المالية في البنك الأردني الكويتي من 1999/10 ولغاية 2003/9.	

السيد رامي جمال محمد محمود
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية

السيد سامر خليل أحمد مرعي
المدير التنفيذي - فرع العراق (تحت التأسيس)

السيد ياسر "محمد سهيل"

عبد المعطي طهوب
المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية
اعتباراً من 2020/5/28

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين : 1994/11/1	
الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.	
الخبرات العملية: - خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي: - المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2012/1/1 ولغاية تاريخه. - مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/1/11 – 2011/12/31. - مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/23 - 2009/1/10. - مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/22. - مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/24. - مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/7/1 - 1994/11/25. - خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات حيث عمل: - مدقق حسابات في شركة شاعر وشركاه من 1985/12/21 – 1987/6/30. - مدقق في مكتب محمد فارس صالح من 1984/1/1 – 1985/4/15. - رئيس قسم في شركة المخازن الوطنية من 1980/5/27 – 1983/3/25. - رئيس قسم في شركة تصنيع الفولاذ من 1977/5/1 – 1980/5/20. - محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن. - حضر العديد من الدورات والنحوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.	

تاريخ الميلاد: 1969/5/18 تاريخ التعيين: 2011/7/24	
الشهادات العلمية: - ماجستير تجارة دولية سنة 2003 من المعهد الدبلوماسي الأردني/ الجامعة الأردنية/ الأردن. - بكالوريوس علوم إدارية سنة 1990 من جامعة مؤتة/ الأردن.	
الخبرات العملية: - مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2011/7/24 لغاية تاريخه. - مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2008/11/2 لغاية 2009/5/3. - شغل عدة مناصب إدارية في البنك العربي في مجال إدارة الائتمان من سنة 1992 لغاية تشرين الثاني 2008. - خبرة طويلة في مجال Trade Finance والائتمان في البنك العربي. - المشاركة في العديد من الدورات المتخصصة في مجال العمل المصرفي. - حاصل على شهادة CLBB سنة 2005 من Institute of Certified Bankers/ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.	

تاريخ الميلاد: 1965/4/5 تاريخ التعيين: 2014/4/27	
الشهادات العلمية: - ماجستير إدارة الأعمال تخصص مالية سنة 1993 من جامعة Louisiana Tech University / الولايات المتحدة الأمريكية. - بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1991 من جامعة Louisiana Tech University/ الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية: - الرئيس التنفيذي - فرع البحرين في بنك الأردن منذ كانون الثاني 2018 ولغاية تاريخه. - نائب الرئيس التنفيذي – الفروع الخارجية في بنك الأردن منذ شهر 2014/4 ولغاية شهر 2017/12. - نائب الرئيس الأول، مدير إدارة علاقات العملاء الدوليين والإقليميين في البنك العربي - الأردن منذ شهر 2007/8 ولغاية شهر 2011/6. - نائب الرئيس، مدير تمويل المقاولين والتمويل العقاري في البنك العربي، الوحدة المصرفية الخارجية - البحرين ومناصب أخرى في دائرة تطوير الأعمال منذ شهر 1997/9 لغاية شهر 2007/8. - ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية، منذ شهر 1993/7 ولغاية شهر 1997/8.	

خبرات عملية أخرى:

- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة والمتخصصة بتطوير الأعمال البنكية الدولية وإدارة الائتمان والمخاطر مع مؤسسات تعليمية مرموقة، منها:
- IIR Middle East, Euro Money Training & Citibank School of Banking.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

السيد عمر أحمد خميس مصطفى
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات

السيد سلام سلامة يوسف قموه

الرئيس التنفيذي - فرع البحرين

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي

المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال اعتباراً من 2020/9/1

تاريخ الميلاد: 1980/7/30	تاريخ التعيين: 2015/11/29
الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.	

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال في بنك الأردن اعتباراً من 2020/9/1 ولغاية تاريخه.
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer - FATCA في بنك الأردن منذ 2020/12/1 لغاية تاريخه.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية 2020/8/31.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/1/1 ولغاية 2015/9/26.
- ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن من 2014/6/1 –2014/12.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من 2011/1/16 – 2014/6/1.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2006 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS), شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Corruption Manager (CACM), شهادة خبير معتمد في مكافحة الفساد.
- حاصلة على شهادة International Compliance Association (ICA) الشهادة الدولية المتقدمة في الامتثال.
- حاصلة على شهادة Board of Directors Certified Program , برنامج عضو مجلس الإدارة المعتمد بالحوكمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

تاريخ الميلاد: 1980/2/13	تاريخ التعيين: 2016/3/31
الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية / الأردن.	

الخبرات العملية:

- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2016/3/31 ولغاية تاريخه .
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 - 2016/1/30 .
- كبير المتداولين في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2009 – 2014.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2007 – 2009.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.

تاريخ الميلاد: 1981/6/30	تاريخ التعيين : 2015/2/1
الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.	

الخبرات العملية:

- مدير إدارة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيار 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

خبرات عملية أخرى:

- مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد

مدير إدارة العمليات المركزية

السيدة سحر شفيق فضيان الزيادات

المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)

السيد رائف يوسف جميل أبو داهود

المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية لغاية 2020/3/8

السيد محمد حكمت محمد السوالقة

المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات لغاية 2020/3/31

تاريخ الميلاد: 1980/1/15	تاريخ التعيين: 2015/10/4
الشهادات العلمية: - ماجستير محاسبة سنة 2004 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. - بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة بيت لحم - فلسطين.	

الخبرات العملية:

- مدير إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2019/11/24 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2015/10/4 – 2019/11/23.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2013/3/10 – 2015/7/27.
- مدير وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2009/1/1 – 2013/3/9.
- مسؤول وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/7/24 – 2008/12/31.
- موظف ودائع/ خدمة عملاء في بنك الأردن من 2004/5/9 – 2005/7/23.
- موظف محاسبة في بنك الأردن من 2003/3/5-2004/5/8.

تاريخ الميلاد: 1984/9/26	تاريخ التعيين: 2017/12/18
الشهادات العلمية: بكالوريوس هندسة صناعية سنة 2007, من الجامعة الأردنية/ الأردن.	

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي/ دائرة الموارد البشرية بالتكليف في بنك الأردن من تاريخ 2019/03/19 ولغاية تاريخه.
- مدير شراكة الأعمال/ دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من تاريخ 2017/12/18 ولغاية 2019/03/18.
- مدير تطوير الموارد البشرية والشؤون الإدارية/ مجموعة المطار الدولي من 2010/6/20 ولغاية 2017/10/12.
- محلل أعمال رئيسي/ شركة الرؤية النافذة لاستشارات الأعمال من 2007/2/11 ولغاية 2010/06/03.

تاريخ الميلاد: 1968/12/8	تاريخ التعيين: 2016/6/27
الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من جامعة اليرموك.	

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2016/6/27 ولغاية 2020/3/8.
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن من تاريخ 2008/9/21 لغاية 2016/4/27.
- مدير دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك الاتحاد من سنة 2001 لغاية 2008.
- مدير تسهيلات فرع الشميساني في بنك الاتحاد من سنة 1999 لغاية 2001.
- مفتش في دائرة التدقيق/ الإدارة العامة في بنك الاتحاد من تشرين الأول 1997 لغاية تشرين الأول 1999.
- مسؤول قسم الكمبيالات/ فرع الرمثا في بنك الاتحاد من أيلول 1994 لغاية تشرين الأول 1997 .

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

تاريخ الميلاد: 1971/3/9	تاريخ التعيين : 2015/3/22
الشهادات العلمية: بكالوريوس اقتصاد سنة 1994 من جامعة اليرموك/ الأردن.	

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي - دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2015/3/22 ولغاية 2020/3/31.
- مساعد نائب رئيس قطاع الشركات في البنك العربي المتحد/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2010/6 لغاية شهر 2015/2.
- رئيس فريق تسهيلات الشركات الكبرى في بنك المؤسسة العربية المصرفية من شهر 2009/6 لغاية شهر 2010/5.
- مدير مركز قطاع الشركات التجارية في بنك دبي التجاري من شهر 2004/10 لغاية شهر 2008/10.
- نائب مدير فرع/ مدير تسهيلات فرع في البنك التجاري الدولي من شهر 1998/10 لغاية شهر 2004/10.
- موظف فرع في بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن من شهر 1995/6 لغاية شهر 1998/10.

مجالات الدورات التدريبية على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	العدد	المستفيدون
برنامج الموظفين الجدد	10	1,598
اكتسابية	19	126
بنكية / مصرفية	35	1,636
حاسوبية	9	44
إدارة المخاطر والامتثال	29	3,208
إدارية	19	67
التسويق ومهارات البيع	6	84
شهادات مهنية	2	3
تحقيق ومالية	14	20
قانونية	1	2
أخرى	6	10
المجموع	150	6,798

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 244), وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك .

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

• مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

• مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشأ من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية) .
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى, يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية .

مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability .

مخاطر الامتثال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين التشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2020:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 21), مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2020.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2020 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2016 - 2020:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2016-2020)								المبلغ بآلاف الدنانير	
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة	الأرباح المقترحة توزيعها	توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)		
2016	405,447	6,989	62,315	36,000	18%	36,000	2.88		
2017	433,665	5,491	67,583	36,000	18%	36,000	3.00		
2018	411,891	5,566	62,959	36,000	18%	36,000	2.45		
*2019	414,333	5,774	61,130	-	-	36,000	2.10		
**2020	454,758	7,649	52,074	-	-	24,000	1.93		

* وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4693/1/1 بتاريخ 2020/4/9 فقد تقرر تأجيل توزيع الأرباح عن عام 2019, وجاء تعميم البنك المركزي رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 ليضيف محددات جديدة على توزيع الأرباح.

** وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 تم تحديد حد أعلى لتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين بما لا يتجاوز 12% من رأس المال المدفوع للبنك.

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2020:
أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 32), وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2020	2019
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	8.24%	9.72%
2	العائد على رأس المال	17.7%	20.2%
3	العائد على متوسط الموجودات	1.31%	1.52%
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	17,134 دينار	18,886 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	5.04%	6.00%
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	0.71%	1.63%
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	2.66%	4.37%
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	7.80%	6.90%

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2021 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 41).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	135,233
بنك الأردن – سورية	5,640
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,640
شركة الأردن للتأجير التمويلي	4,495
المجموع	150,008

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي الحسابات (15,660 دينار لسنة 2020 والاستشارات الأخرى (32,250.007 دينار.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2020	عدد الأسهم 2019
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5000	5000
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس إدارة/ متفرغاً/ ممثل الشركة	أردنية	5,391,490	5,391,490
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	105,350	105,350
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	16,396	10,218
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	10,018
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	10,018
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	352,000	352,000
شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	156,517	156,517
السيدة شذى عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	51,332	51,332
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	27,570	27,570
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	24,679	24,679
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	6,447	6,447
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	927,796	844,890
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	12,393	5,908
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس الإدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	59,898	59,898
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة	أردنية	6,447	6,447
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة	أردنية	6,447	6,447
شركة الفراعة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	15,000	10,000
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة	لبنانية	5,000	5,000
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جاراالله	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	أردنية	5,000	5,000
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلیات العامة	عضو مجلس الإدارة لغاية 2020/3/4	أردنية	10,569	10,569
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة لغاية 2020/3/4 (وافته المنية)	أردنية	138,039	138,039
الدكتورة فريهان فخري حسين برغوئي	الزوجة	أردنية	51,579	51,579

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
			2020	2019
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	أردنية	42,079	42,079
الدكتور ناصر مصطفى “محمد سعيد” خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات	أردنية	18,000	18,000
السيدة شيرين يوسف عبدالرحيم خريشي	الزوجة	أردنية	31,113	----
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	188,379	188,379
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	128,971	128,971
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر/ أمين سر مجلس الإدارة	أردنية	35,500	35,500
السيدة نداء حسن محمد أبوزهرة	الزوجة	أردنية	650	650
شاكر نادر محمد سرحان	الأبناء	أردنية	5,000	5,000
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	أردنية	-	-
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع اعتباراً من 2020/10/25	أردنية	-	-
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	114,000	105,000
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	أردنية	37,000	37,000
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي/ فرع البحرين	أردنية	-	-
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	أردنية	-	-
السيد سامر خليل أحمد مرعي	المدير التنفيذي/ فرع العراق (تحت التأسيس)	أردنية	-	-
السيد ياسر “محمد سهيل” عبدالمعطي طهوب	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية اعتباراً من 2020/5/28	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال اعتباراً من 2020/9/1	أردنية	-	-
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	أردنية	-	-
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	مدير إدارة العمليات المركزية	أردنية	-	-
السيدة مي عبدالرحمن عبدالمعطي جعيتم	الزوجة	أردنية	273	273
السيدة سحر شفيق فضيان الزبادات	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)	أردنية	-	-
السيد رائف يوسف جميل أبو داهوود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية لغاية 2020/3/8	أردنية	-	-
السيد محمد حكمت محمد السوالفة	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات لغاية 2020/3/31	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2020 و2019:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن	
			2020	2019
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	-	-
السيد “شادي رمزي” عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة أبولو للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	7,360	7,360
		شركة الاتجاهات للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	الشركة الأردنية اللوجستية للمرافق النفطية	-	-
		شركة أسامة سكري وشركاه / محامون	-	-

• لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2020:

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية وحضور اللجان	بدل عضوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	47,640	43,749.6	5,000	-	96,389.6
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	8,100	24,999.6	5,000	-	38,099.6
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	35,100	24,999.6	5,000	-	65,099.6
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	24,840	24,999.6	5,000	-	54,839.6
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	34,530	24,999.6	5,000	745	65,274.6
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة	18,000	24,999.6	5,000	-	47,999.6
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة	42,510	24,999.6	5,000	-	72,509.6
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	8,100	24,999.6	5,000	-	38,099.6
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	21,420	24,999.6	5,000	-	51,419.6
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة	10,590	24,999.6	5,000	927	41,516.6
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	8,400	4,166.6	-	-	12,566.6
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة لغاية 2020/3/4 (وافته المنية)	7,050	4,166.6	-	-	11,216.6
المجموع		266,280	277,079	50,000	1,672	595,031.2

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2020:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية	المكافآت السنوية	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس	مزايا أخرى (بدل سكن، تعليم، هاتف)	إجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	263,836	230,000	-	-	493,836
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات	178,770	100,000	-	-	278,770
السيد أسامة سميح أمين السكري	المستشار القانوني	232,478	75,000	-	-	307,478
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر/ أمين سر مجلس الإدارة	119,132	-	18,000	-	137,132
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	134,580	42,488	-	-	177,068
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع اعتباراً من 2020/10/25	22,270	-	-	-	22,270
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	127,046	25,144	9,000	-	161,190
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التحقيق الداخلي	88,540	-	-	-	88,540
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	103,792	-	-	-	103,792
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي/ فرع البحرين	191,931	-	9,032	32,117	233,080
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	80,880	-	-	-	80,880
السيد ياسر "محمد سهيل" عبدالمعطي طهبوب	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية اعتباراً من 2020/5/28	83,678	-	-	-	83,678
السيد سامر خليل أحمد مرعي	المدير التنفيذي/ فرع العراق (تحت التأسيس)	96,000	-	-	-	96,000
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال اعتباراً من 2020/9/1	63,812	-	-	-	63,812
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	69,903	2,112	-	-	72,015
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	61,678	-	-	-	61,678
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	مدير إدارة العمليات المركزية	57,756	14,324	-	-	72,080
السيدة سحر شفيق فضيان الزيادات	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)	35,412	5,990	-	-	41,402
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية لغاية 2020/3/8	23,258	-	-	-	23,258
السيد محمد حكمت محمد السوالقه	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات لغاية 2020/3/31	57,760	-	-	-	57,760
المجموع		2,092,512	495,058	36,032	32,117	2,655,719

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 1.6 مليون دينار، وتفصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم صندوق همة وطن في الأردن	1,000,000
دعم صندوق وقفه عز في فلسطين	151,560.5
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	123,199
منحة طالبين في King's Academy	70,900
دعم متحف الأطفال الأردن	51,400
تبرع لصالح مؤسسة التعاون	17,725
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	93,710.7
دعم التعليم	10,804
دعم الأنشطة الثقافية	3,625
دعم الأنشطة البيئية	6,000
دعم الأنشطة الرياضية	5,000
دعم الأنشطة الطبية	36,680
دعم جهات أخرى	32,000
الإجمالي	1,602,604.2

*تم التبرع بجهاز حاسوب للنادي الأردني للصم بقيمة اسمية 253 دينار وقيمة دفترية دينار واحد فقط.

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم: لا توجد أي عقود تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (42) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

حرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين للأنشطة البيئية، قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة 360 شجرة ضمن برنامج القافلة الخضراء والذي يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مورد دخل للأسر العفيفة، بالإضافة إلى مشروع إقامة حديقة لمدرسة الإناث الإعدادية في مخيم غزة/ جرش التابعة لمدارس وكالة الغوث (حديقة ألوان).

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

إيماناً من رؤية بنك الأردن وتوجهاته لدعم المؤسسات الوطنية والمساهمة في تطوير وتقديم وتقدم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية، فقد واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات التي تُعنى بتنمية المجتمع المحلي وازدهاره من خلال تقديم الدعم للجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية. ولأهمية قطاع التعليم ودوره الرئيسي في تمكين المجتمعات المحلية، فقد قام البنك بتجديد الاتفاقية مع جمعية مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال دعم مبادرة "متحفنا لكل" في متحف الأطفال.

كما قدم البنك دعمه لمركز دراسات القدس وللمعهد الملكي للدراسات الدينية. وقد حرص البنك على استمرارية تنفيذ المنح الدراسية لطالبين في مدارس King's Academy. كما وتم تقديم الدعم لمؤسسة إنجاز من خلال تقديم الرعاية الذهبية لبرنامج "تبني المدارس"، إضافة إلى تقديم الدعم اللازم لاستكمال تنفيذ مراحل المشروع الوطني لنشر الثقافة المالية الذي أطلقه البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز. هذا وقد قام البنك مؤخراً بتجديد الشراكة الاستراتيجية مع جمعية مؤسسة إيليا نقل والتي سيتم بموجبها تقديم الدعم المادي لطالبين ولمدة 4 سنوات أكاديمية. وفي فلسطين، فقد حرص بنك الأردن على مدار ستة أعوام على تجديد عضويته لدى مؤسسة التعاون دعماً للبرامج التي تنفذها خلال العام.

كما استمر البنك في تبني العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية، حيث قام البنك بتقديم الدعم المادي لصندوق "همة وطن" والذي أنشئ لدعم الجهود الرسمية لمكافحة وباء فيروس كورونا ولحماية صحة وسلامة المواطنين في الأردن. وفي ذات السياق، قدم البنك دعمه لصندوق "وقفه عز" لدعم جهود مكافحة فيروس كورونا في فلسطين. وقام البنك أيضاً بدعم تكية أم علي من خلال كفالة 15 عائلة لمدة سنة ببرنامج الطرود الغذائية الشهرية. وفي ذات السياق، فقد قدم البنك دعمه لجمعية النجاة الخيرية ومحافظة رام الله والبيرة بهدف توزيع الطرود الغذائية والأضاحي على العائلات العفيفة في فلسطين خلال شهر رمضان وعيد الأضحى المباركين، إضافةً إلى تقديم الدعم للعديد من الجمعيات والمؤسسات المدنية خلال عام 2020، نذكر منها (الملتقى الوطني للتوعية والتطوير، مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 28).

ج. البيانات المالية السنوية 2020:

البيانات المالية السنوية 2020 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) والمقارنة مع السنة السابقة 2019، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 44).

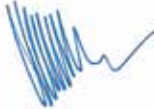
د. تقرير مدققي حسابات البنك:

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2020 (صفحة 45).

هـ. القرارات:

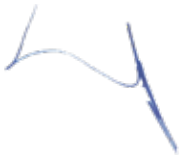
عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية:

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2021.
2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2020 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة التوفيق انفسمنت هاوس - الأردن	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤ التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراغة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	

3. يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى لسنة 2020 غير تلك المفصّل عنها في البند رقم 18 / أ.

4. يقر سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة والسيد المدير العام والسيد مدير إدارة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2020.

سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة شاكر توفيق شاكر فاخوري	السيد المدير العام صالح رجب عليان حماد	السيد مدير إدارة الرقابة المالية هاني حسن محمود منسي
		

الحاكمة المؤسسية

تقرير الحوكمة:

انطلاقاً من إيمان بنك الأردن بأن الممارسات السليمة للحاكمة المؤسسية هي الأساس لتحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع كافة الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، يولي البنك كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني، وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناضمة لأعمال البنك، هذا ويقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة على موقعه الإلكتروني bankofjordan.com بما يمكن الجمهور من الاطلاع عليه.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

ينتخب مجلس الإدارة رئيساً من بين أعضائه، بحيث يراعى في هذا الاختيار الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، وأن لا يكون رئيس مجلس الإدارة مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة حتى من الدرجة الرابعة.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية، إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. وقد تم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية مدار البحث، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق، فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2020 سبع مرات. يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	طبيعة العضوية	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة (متفرغ) ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	غير تنفيذي / غير مستقل	7	1,212,011
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق إنفستمنت هاوس - الأردن	غير تنفيذي / غير مستقل	6	3
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة وافته المنية بتاريخ 2020/3/4	غير تنفيذي / غير مستقل	1	-
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الإمامة للاستثمارات العامة	غير تنفيذي / غير مستقل	7	-
السيد شادي رمزي "عبدالسلام عطاالله المجالي"	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة العراق للاستثمارات المتعددة	غير تنفيذي / غير مستقل	7	22,312
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	غير تنفيذي / غير مستقل	7	73,339
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي / مستقل	7	76
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي / مستقل	7	18,873
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	غير تنفيذي / غير مستقل	6	49,480
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي / مستقل	7	4,887
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي / مستقل	7	3,123
السيد "محمد سائد" إسحاق جار الله	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	غير تنفيذي / مستقل	2	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس	-	7	لا ينطبق

عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري نائب رئيس مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	لا يوجد
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير عضو مجلس الإدارة (وافته المنية بتاريخ 2020/3/4) ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلیات العامة	لا يوجد
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	لا يوجد
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي عضو مجلس الإدارة ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	لا يوجد
السيد محمد أنور مفلح حمدان عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد حسام راشد رشاد مناع عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد وليد محمد جميل الجمل عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراغة الدولية للاستثمارات الصناعية	نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد وسام ربيع صعب عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد "محمد سائد" إسحاق جاراالله عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2020/10/18	لا يوجد

اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك

ضابط ارتباط الحوكمة في البنك/ الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي/ المدير التنفيذي لدائرة الامتثال.

- لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي (لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، اللجنة التنفيذية، لجنة الامتثال ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات).

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس وبحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، علماً بأن جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

أسماء أعضاء لجنة التدقيق ومؤهلاتهم وخبراتهم المالية والمحاسبية:

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	عدد مرات الحضور	المؤهلات	الخبرات
السيد محمد أنور مفلح حمدان رئيساً للجنة (مستقل)	5	- ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة - بكالوريوس محاسبة سنة 1973من الجامعة الأردنية	- نائب المدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 لغاية 2012/6/30. - مساعد المدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 لغاية كانون الثاني2007. - مساعد المدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 لغاية تشرين الثاني 1994. - مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990. - مساعد مدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 لغاية آب 1985. - محلل مالي في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 لغاية أيار 1978. - محلل مالي في البنك المركزي الأردني من آب 1973 لغاية أيار 1976.
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي عضو اللجنة (غير مستقل) لغاية 2020/8/4	3	- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية - بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية/الولايات المتحدة الأمريكية	- المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 لغاية 31 تشرين الأول 2019. - المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 29 تموز 2010 لغاية 22 أيار 2014. - المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون الثاني 2010 لغاية تموز 2010. - مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 لغاية كانون الأول 2009. - مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون الثاني 2004 لغاية شباط 2007. - مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 لغاية كانون الأول 2003. - الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 لغاية أيلول 2002. - المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 لغاية أيلول 2000. - المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 لغاية تشرين الثاني 2003. - خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات من 1985 لغاية 1996.
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو اللجنة (مستقل)	5	بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية/ جمهورية مصر العربية	- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005. - مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكنة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003. - المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكنة - المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001. - مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن - المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992. - مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990. - مساعد مدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986. - مرافق – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 إلى شباط 1983. - مساعد رئيس قسم في البنك العربي/ فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976. - محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969. - شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.
السيد وسام ربيع صعب عضو اللجنة (مستقل) اعتباراً من 2020/8/5	2	بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان	- مدير مالي المجموعة في مجموعة زهران الرياض/ المملكة العربية السعودية - دائرة إدارة المالية والاستثمار من كانون الثاني 2019 حتى تاريخه. - مدير استثمار في مجموعة زهران، الرياض/ المملكة العربية السعودية/ دائرة إدارة الاستثمار من كانون الثاني 2012 إلى كانون الأول 2018. - مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL، الرياض/ المملكة العربية السعودية، الأسواق العالمية، – دائرة إدارة الأصول من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011. - مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري – دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008. - مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري – دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007. - مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري – دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات من آذار 2005 إلى آذار 2007. - مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة ALICO لبنان من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005. - وسيط تأمين في Fidelity General Insurance Co، بيروت – لبنان من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003. - وكيل استثمار في شركة INVESTA وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية- بيروت – لبنان من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001. - محلل بيانات، الجامعة اللبنانية الأمريكية – بيروت/ لبنان من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.

السيد تركي يوسف ابراهيم الجبور
المدير التنفيذي
دائرة التدقيق الداخلي
ومقرر اللجنة

السيد نادر محمد خليل سرحان

المدير التنفيذي
إدارة قطاع المخاطر
أمين سر المجلس

حضور جميع الاجتماعات بصفته أمين سر مجلس الإدارة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (5) مرات.

وبشكل عام، فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2020 (4) مرات.

(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/8/5 وتعيين السيد وسام ربيع صعب عضواً للجنة)

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس مجلس الإدارة واثنين من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة (غير مستقل) لغاية 2020/8/4 عضواً (غير مستقل) اعتباراً من 2020/8/5	3
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (مستقل) لغاية 2020/8/4 رئيساً للجنة اعتباراً من 2020/8/5	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	3
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (3) مرات.
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/8/5 وتعيين السيد حسام راشد رشاد مناع/ رئيساً للجنة)

- لجنة إدارة المخاطر

تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك، علماً بأنه يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	رئيساً للجنة (غير مستقل) (وافته المنية بتاريخ 2020/3/4)	-
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل) لغاية 2020/8/4 رئيساً للجنة اعتباراً من 2020/8/5	3
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً (مستقل)	3
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام المجالي	عضواً (غير مستقل) اعتباراً من 2020/8/5	1
السيد صالح رجب عليان حماد	عضواً	3
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	عضواً	3
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	عضواً / أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (3) مرات.
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/8/5 وتعيين السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري/ رئيساً للجنة وتعيين السيد شادي رمزي عبد السلام عطاالله المجالي/ عضواً للجنة).

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة كما يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة (غير مستقل)	48
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً (غير مستقل) (وافته المنية بتاريخ 2020/3/4)	9
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضواً (غير مستقل)	45
السيد هيثم محمد سميع عبدالرحمن بركات	عضواً (غير مستقل)	44
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (مستقل)	48
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً (غير مستقل) اعتباراً من 2020/8/5	21
السيد "محمد سائد" إسحاق جاراالله	عضواً (مستقل) اعتباراً من 2020/10/28	10
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		48

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (48) مرة.
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/8/5 وتعيين السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي/ عضواً للجنة).
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 625 تاريخ 2020/10/28 وتعيين السيد "محمد سائد" إسحاق جارا الله/ عضواً للجنة).

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيساً للجنة (مستقل)	7
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	7
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً (مستقل)	7
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	7

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (7) مرات.

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وهي تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد 'شادي رمزي' عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً للجنة (غير مستقل)	1
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	1
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (مستقل)	1
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	1
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	1

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 مرة واحدة.

-لجنة الامتثال:

تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد حسام راشد رشاد مناع	رئيساً للجنة (مستقل)	5
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	5
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	5
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2020 (5 مرات).

- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللمقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك، وبناءً عليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، وفيما يلي أسماء الإدارة التنفيذية العليا مع مناصبها:

الاسم	المنصب
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات
السيد أسامة سميج أمين سكري	المستشار القانوني للبنك
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر أمين سر مجلس الإدارة
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع اعتباراً من 2020/10/25
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين
السيد تركي يوسف ابراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي/ فرع البحرين
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية
السيد سامر خليل احمد مرعي	المدير التنفيذي – فرع العراق (تحت التأسيس)
السيد ياسر "محمد سهيل" عبدالمعطي طهوبوب	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية اعتباراً من 2020/5/28
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال اعتباراً من 2020/9/1
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	مدير إدارة العمليات المركزية
السيدة سحر شفيق فضيان زيادات	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية لغاية 2020/3/8
السيد محمد حكمت محمد السوالقة	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات لغاية 2020/3/31

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.

- مصداقية التقارير المالية.

- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكّنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي ((Internal Audit Charter واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

- تحصر إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرصد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمصدق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، عمليات التدقيق ورفع تقارير دورية بها.

- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمصدق الخارجي.

- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي :

أما المصدق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر :

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل ٣ وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومواجهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات، دائرة ائتمانSME , دائرة ائتمان الأفراد، دائرة ائتمان فروع فلسطين (ودائرة مخاطر قحافظ الائتمان، بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Revalues System) .

أما بخصوص مخاطر التشغيل، يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE web لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية. أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنيثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
 - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنيثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
 - اعتماد الوسائل التي تساعد على إدارة المخاطر ومنها:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
3. تقوم لجان البنك، مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
4. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
5. إجراء اختبارات الأوضاع الصاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر.
6. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
7. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية، تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال، فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى بالتحقق المالي والضريبي(Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير، وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال وتُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري) مرة بالسنة كحد أدنى (وكلما دعت الحاجة لذلك.
- ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
- ج. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
- د. رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال / مجلس الإدارة.
- هـ. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:
 - مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- التحقق المالي (Financial Crime).
- تلبية متطلبات ال FATCA.
- إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5- التقارير المالية :

- تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
- أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
 - ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
 - ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
 - د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع. وتعزيزاً لهذه العلاقة، يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر، خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه، فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم(56/2012) تاريخ 2010/10/31، تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

الموضوع	الصفحة
أولاً : المقدمــــــــــــــــة	250
التعريفــــــــــــــــات	250
الرؤية والرسالة	251
قيمنا الجوهرية	252
منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	252
نطاق الحاكمية المؤسسية	253
ثانياً : المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)	254
مبادئ وأحكام عامة	254
شروط عضوية مجلس الإدارة	254
تشكيلة مجلس الإدارة	255
رئيس مجلس الإدارة	255
مسؤوليات مجلس الإدارة	256
مجموعة بنك الأردن	258
لجان مجلس الإدارة:	258
لجنة التدقيق	259
لجنة الترشيحات والمكافآت	260
لجنة إدارة المخاطر	261
لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	262
اللجنة التنفيذية	263
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	263
لجنة الامتثال	264
اجتماعات مجلس الإدارة	264
أمانة سر مجلس الإدارة	264
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	265
ثالثاً : المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	265
شروط ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	265
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	266
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	266
رابعاً : المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	267
خامساً : المحور الرابع (البيئة الرقابية)	267
التدقيق الداخلي	268
التدقيق الخارجي	268
إدارة المخاطر	269
الامتثال	269
التقارير المالية	269
السلوك المهني	270
سادساً : المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)	270
سابعاً : المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	271
ثامناً : المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	272

المقدمــــــــــــــــة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوّق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبني الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آيينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك، من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك، وكافة السلطات الرقابية، ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن، قد أخذ على نفسه التزاماً، أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آيينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز، نعظم قيمة العمل المؤسسي، ونبنى عليه رؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته، والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية، فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقباً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية النازمة لأعمال البنك، وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر، وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفــــــــــــــــات:

الحاكمة المؤسسية	النظام الذي يوجّه ويُدَار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
المجلس	مجلس إدارة البنك
أصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

عضو مستقل	عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحدّ من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوفر فيه الشروط التالية:
	تنفيذاً لحكم المادة رقم 2 / ز "التعريفات" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
	- أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
	- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
	تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
	- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
	- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
	تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس/ متطلبات استقلالية العضو" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
	- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
	- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
الإدارة التنفيذية العليا	- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
	- أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
	- أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.	
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لا يقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

2.2 الرسالة

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

3. قيمنا الجوهرية

3.1 النزاهة

تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2 الشفافية

الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتيسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3 الابتكار

السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4 العمل الجماعي

العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5 الانتماء

الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6 الريادة

العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7 خدمة المجتمع

تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي، حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية)، علوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يقكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك، وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة، ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1 مفهوم الحاكمية

تُعرّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها، كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل، وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون، إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2 المبادئ الأساسية

تركز الحاكمية المؤسسية على المبادئ الأساسية التالية:

4.2.1 العدالة

العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين، المودعين، المتعاملين وموظفي البنك بالإضافة إلى السلطات الرقابية وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2 الشفافية

الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يقكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3 المسؤولية

تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين إذ إن مجلس الإدارة وصيّ على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة، وضمن تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة

إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين، فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة

وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعال لتحقيق أهداف البنك، من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده، وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي

بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية، ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناضمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

- أ. قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- ب. قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- ج. قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- د. قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- هـ. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) الصادرة عن البنك المركزي الأردني متضمنة التعديلات الواردة بتعميم رقم 12186/2/10 تاريخ 2016/9/25.
- و. قانون التجارة الأردني.
- ز. ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)

1- مبادئ وأحكام عامة:

- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل، ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة، بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.
- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية، والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف، وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية، كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية، والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.
- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.
- في حال كان أحد أعضاء مجلس الإدارة ممثلاً للحكومة أو مؤسسة رسمية عامة أو لشخصية اعتبارية عامة وتعدّر حضور العضو لأسباب خارجة عن إرادته كأن يكون مريضاً أو لتواجده خارج المملكة، فإنه يمكن للجهة التي يمثلها العضوان أن تنتدب ممثلاً بديلاً لها، شريطة إعلام البنك المركزي بفترة كافية من خلال التنسيق مع أمانة سر المجلس حتى يتسنى الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- للبنك المركزي الحق فيما يلي:
 - تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.
 - دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
 - استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 /ح "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
- اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
- الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أيّاً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

- على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.
- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة الآف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف بالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور، أو بأية جريمة أخرى مخلة بالأدب والأخلاق العامة، أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية، أو بالإفلاس ما لم يُردّ له اعتباره.
- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك.
- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
- ان يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
- الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي على ترشيح أي من أعضاء مجلس الإدارة أو تسمية ممثل لعضو اعتباري في مجلس الإدارة.

3- تشكيلة مجلس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

- 3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.
- 3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.
- 3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.
- 3.4- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.
- 3.5- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هذا ويمكن للمجلس طرح موضوع زيادة أعضاء المجلس على الهيئة العامة للمساهمين إذا كانت هنالك مبررات وظروف تستدعي ذلك.

4- رئيس مجلس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

- 4.1- الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
- 4.2- أن لا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 هـ- "حدود للمسؤولية والمساءلة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

4.3- أن تكون المهام والمسؤوليات المناطة برئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مُقررة من مجلس الإدارة وأن لا تتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث تراعى الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
- البنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
- الأوضاع المالية للبنك.
- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية (لا تقل عن 10 أيام) ليصار إلى تسمية من يمثلّه.
- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثلّه على محضر الاجتماع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.
- أية مهام أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.
- إقامة علاقة بئاءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك .
- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جداول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة لعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة بعمل المجلس وبيكْتَيْب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.
- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

- 5.1- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك .
- 5.2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد وتحقيق هذه الأهداف واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
- 5.3- اعتماد سياسة مراقبة ومراجعة لأداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية KPIs لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
- 5.4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
- 5.5- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.
- 5.6- يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.
- 5.7- تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم بناءً على توصية اللجنة المختصة، وللبنك المركزي الحق باستدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
- 5.8- اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:
 - الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه، وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
 - حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضي واجتماعات الهيئة العامة.
 - عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
 - تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح، وعليه الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ في الاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
 - تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة. هذا وعلى لجنة الترشيحات والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منندجات ... الخ.
- 5.9- على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته، على أن يراعي عدم التوسع في ذلك بما يخلّ بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح أئتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 ف "مهام مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.**
- 5.10- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.
- 5.11- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
- 5.12- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
- 5.13- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .
- 5.14- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.
- 5.15- التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.
- 5.16- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
 - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك .
 - أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
- 5.17- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.18- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي :

- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها، واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات، مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال، وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.
- 5.19- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- 5.20- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 - مجلس الإدارة.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.
 - وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.21- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.22- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.23- التأكد من عدم تضارب المصالح سواء من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.24- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 17 ح/ "التدقيق الداخلي" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.25- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

5.26- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.27- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.28- التأكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.29- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي قد يواجهها.

5.30- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وفدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.31- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.32- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.33- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.34- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.35- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة بنكية والإفصاح عن أي تعارض للمصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث يشمل تعريف الأطراف آخذاً بعين الاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 16 ب/ج "تعارض المصالح" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.36- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة معتمدة من مجلس الإدارة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12 " ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.37- -اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 " ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.38- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.39- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5.40- اعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يشتمل النظام على ما يلي كحد أدنى:

- إعطاء وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- إجمالي الدخل أو الربح ليسا العنصر الوحيد لقياس الأداء، ويؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضى العميل وغيرها.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14د/ "تقييم أداء الإداريين" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.41- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقرّه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 15 إ/ "المكافآت المالية للإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.42- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5.43- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

5.44- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5.45- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات بحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12ب "ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناطمة لأعمال الشركة، وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحيات تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق، المخاطر، الخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناطمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس و رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحيات اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص، ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين، ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك، وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 / ب 1 "اللجان" المنبثقة عن مجلس الإدارة"من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويقّر المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.

7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.

7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تحقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.

7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).

تنفيذاً لحكم المادة رقم 32 من قانون البنوك رقم (28 لسنة 2000)

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفيتش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.

7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.

7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.

7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.

7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.

7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.

7.1.2.17- التوضية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته، آخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.

7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.

7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق .

7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.

7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.

7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.

7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.

7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، ووجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

7.1.2.30- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.

7.1.2.31- مراجعه جميع تعاملات ذوي العلاقة مع البنك ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

7.1.2.32- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناطمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه، ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 / ب 8 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة التدقيق "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ج1 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة الترشيح والمكافآت "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.

7.2.2.2- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك، بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن لا يكون قد شغل عضواً تنفيذياً في المجلس، خلال السنوات الثلاثة السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له، خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.

- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.

- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.

- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "والمادة رقم 12/ ب " ملاءمة أعضاء المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.3- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.4- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية العليا لمجلس الإدارة.

7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال أعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- وضع أهداف محددة.
- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.
- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

7.2.2.6- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.

7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.

7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداريي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها، واعتمادها من مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.

7.2.2.14- التأكد من وجود خطة لإحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.

7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائج لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.21- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتهيات الخ.

7.2.2.22- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه ولأعضائه وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/ب "تقييم أداء الإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.23- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13/ج "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة :

تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل , ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة التنفيذية العليا وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/د "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغره بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2. مهمام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيق لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.

7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسيق لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكल دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.

7.3.2.14- التحقق من تلبية متطلبات ال FATCA.

7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيق لمجلس الإدارة باعتمادها.

7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.

7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.3.2.18- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعه تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.3.2.19- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

7.3.2.20- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ أ "اللجان المنبثقة عن المجلس /لجنة الحاكمية المؤسسية "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.4.2. مهمام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية:

- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات النازمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقييد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية ومراقبة تطبيقه.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفعالية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسيق لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق /الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية / المخاطر / الترشيحات والمكافآت) كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس. تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 " اللجان المنبثقة عن المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

- أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء للنظر في الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العليا، ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.
- أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- أن يحضر أعضاء اللجنة اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف، وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، ولجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة وتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيون بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

- 7.6.2.1- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة.
- 7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- 7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- 7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
- 7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
- 7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- 7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- 7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
- 7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 7 / أ "لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات" تعليمات الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم 2016/65 تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويلتزم البنك بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ويقوم بنشره على الموقع الإلكتروني للبنك على الرابط التالي: www.bankofjordan/governance-manual-pdf

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة تكون أغلبية أعضائها مستقلين، وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 4 / ب "من تعليمات التعامل مع البنوك ذات أهمية نظامية رقم 2017/2 " الصادرة عن البنك المركزي الأردني تاريخ 2017/6/12.

7.7.2. مهام اللجنة

- 7.7.2.1- مراجعة سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها (سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA/ سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية/ ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح).
- 7.7.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
- 7.7.2.3- مراجعته الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتمالية.
- 7.7.2.4- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
- 7.7.2.5- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
- 7.7.2.6- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- 7.7.2.7- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- 7.7.2.8- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دائرة الامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
- 7.7.2.9- إعداد تقييم سنوي لمدير دائرة الامتثال.
- 7.7.2.10- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
- 7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال، وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
- 7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات النازمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فلاأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد، وفقاً للمعطيات التالية:

- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس، وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيد في سجل البنك ويدون فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعهم.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك، وللمساهمين، وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك، كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه، وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المفزة من المجلس.
- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.
- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنيثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

• تزويد البنك المركزي الأردني بأسباب استقالة أو إنهاء خدمات كل من مسؤولي التدقيق والامثال وإدارة المخاطر وذلك قبل اتخاذ قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمات لأي منهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية "والمادة 8 / ز " مهام مجلس الإدارة " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

• اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقررب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

- على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتجنب تعارض المصالح.
- على الحوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك. وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1-1. شروط ملاءمة العضوية:

- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلأً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1-2. المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 / ز "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 / هـ "حدود المسؤولية والمسائلة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- على المدير العام العمل على ما يلي:

- تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
- تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتأكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا :

- 3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
- 3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.
- 3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.
- 3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.
- 3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقرر.
- 3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
- 3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.
- 3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.
- 3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.
- 3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- 3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.
- 3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك، بحيث يتضمن الحد الأدنى:
 - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 - قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
 - الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.
- 3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.
- 3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

- 3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:
- أن تكون معدّة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
 - أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
 - أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضوح السيولة والأرباح وتوقيتها.
 - أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
 - أن تعبر عن أهداف البنك وقيّمه واستراتيجيته.
 - تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أعصاب أو رواتب أو بحلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
 - أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.
- 3.16- أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناطمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1. التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

- 1.1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- 1.2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
- 1.3- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- 1.4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
- 1.5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
- 1.6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياسات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحور الرابع (البيئة الرقابية):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- 1- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- 2- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
- 3- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
- 4- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
- 5- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

- 6- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
- مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
 - إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
 - تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهرى هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذى أثر جوهرى).
- 7- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

- 1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- 1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.
- 1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
- 1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
- 1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- 1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
- 1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- 1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- 1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
- 1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.
- 1.11- تحقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- 1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- 1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
- 1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
- 1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- 1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- التدقيق الخارجي

- أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عيّن من أجلها.

- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الاشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.
- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

- ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.
- وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:
- 3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.
- 3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
 - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
 - يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
 - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- 3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- 3.4- تضمن التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- 3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

- يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال تتبع مباشرة للجنة الامتثال المنبثقة عن المجلس، والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافأتها بشكل كاف، هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.
- وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:
- 4.1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
- 4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
- 4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
- 4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة الامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
- 4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمة المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية .

5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

- 6.1- تبنى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به من قبل كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية : (قواعد عامة، واجبات ومسؤوليات الموظفين، التعامل مع العملاء، التوثيق ودقة السجلات، وسائل الإعلام، سلوكيات محظورة، تعارض المصالح، آلية التبليغات والتحقيقات، أمن المعلومات).
- 6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:
- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
 - القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
 - الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات النازمة لأعمال البنك.
 - الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله، وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
 - إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:
 - أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
 - أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
 - التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فعالية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد، كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب مالم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديدأ الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.
- تزويد المساهمين بما يلي:
 - نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
 - دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
 - جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
- يحرض المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.
- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

- 8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
- 9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
- 10- توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
- 11-بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمون حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور السادس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وجول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك فعنـى بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
 - قانون الشركات.
 - قانون هيئة الأوراق المالية.
 - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
 - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

- 1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ , علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
- 2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
- 3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
- 4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي، أصحاب المصالح، المساهمين، اجتماعات الهيئة العامة، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
 - توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
 - التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
 - تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
 - الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
 - تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).
 - توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

- 5- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
 - 6- مراعاة الإدارة التنفيذية وإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
 - 7- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
 - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.
 - معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم غير مستقل، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك، مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية وسواء أكانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.
 - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
 - عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
 - ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.
 - معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
 - أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
 - 8- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
 - 9- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
 - 10- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
 - 11- على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح.
 - 12- على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
 - 13- على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / د "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- 14-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (3,3, 2/3, 1/3) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / هـ "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- 15-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (4,3, 2/4, 1/4) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:

- 1- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
- 2- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات، تعليمات جديده من السلطات الرقابية...الخ).
- 3- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
- 4- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين، العملاء، أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية

يؤمن بنك الأردن أن شكاوى العملاء قد تكون أداة هامة جداً لرصد أي تجاوزات في سياسات وإجراءات البنك العامة ووسيلة لرفع مستوى جودة الخدمة المقدمة للعميل، هذا وتدار وتعالج هذه الشكاوى من خلال وحدة تم تأسيسها استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31.

هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وسياسة التعامل مع شكاوى العملاء لمجموعة بنك الأردن معتمدة في مجلس الإدارة.
- إجراءات إدارة ومعالجة شكاوى العملاء معتمدة ومعتمدة على كافة موظفي البنك.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
 - الاتصال المباشر على الرقم 0096265692572 أو الرقم المجاني 080022335 متاح على مدار (24/7).
 - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
 - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك .
 - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
 - الفاكس 0096265600918.

- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2020 عبر مختلف القنوات موزعة حسب طبيعة ونوع الشكاوى استناداً إلى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (1/ 2017) بتاريخ 2017/8/28.

بطاقات الدفع	العقود وشروط التعامل	أسعار الفوائد/العوائد	تسويق الخدمات والمنتجات	الحوالات	بيئة العمل	العمولات والرسوم	الخدمات الإلكترونية	سلوك التعامل المهني	الاستعلام الائتماني	الضمانات/الكفلاء	أخرى	المجموع
25	22	30	17	4	69	37	17	206	1	1	29	458

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
 - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
 - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.



شبكة فروع بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عقّان/ الشميساني/ ش. الشريف عبدالحميد شرف/
بناية رقم 15
bankofjordan.com
هاتف: 5609200 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فروع منطقة عقّان
الفرع الرئيسي/ الشميساني
ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15
هاتف: 5609200 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع عقّان/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 35
هاتف: 4624340 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريبش/ رقم البناية: 79
هاتف: 4617005 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبد الله الأول/ رقم البناية: 68
هاتف: 4616212 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر/ ش. اليرموك/ رقم البناية: 71
هاتف: 5600926 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2
هاتف: 4653205 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239
هاتف: 4614748 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52
هاتف: 4680026 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182
هاتف: 4655808 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98
هاتف: 5696810 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200
هاتف: 5514864 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163
هاتف: 4646981 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. الشهيد/ مجمع البركة التجاري بجانب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ رقم البناية 46
هاتف: 5061758 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبد الله الأول/ رقم البناية: 394
هاتف: 4891980 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. الحارث بن عوف/ رقم البناية: 335
هاتف: 4765237 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77
هاتف: 4166385 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 48
هاتف: 5812780 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101
هاتف: 5852969 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين
هاتف: 5356895 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الحجاز/ رقم البناية: 70
هاتف: 4720833 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هدية – حي البسالة
هاتف: 5235573 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري/ رقم البناية: 32
هاتف: 4649026 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. سليمان المشاقبة/ رقم البناية: 15
هاتف: 5856045 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات
هاتف: 4387574 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد بن محمد/ رقم البناية: 88
هاتف: 5712825 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الصوفيّة/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22
هاتف: 5866714 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ قرية الطيبات ش. المثنى بن حارثة (صحابي) / رقم البناية: 16
هاتف: 4735717 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 164
هاتف: 5542609 فاكس: 5542389 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65
هاتف: 5534706 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبد الله/ رقم البناية: 292
هاتف: 5347937 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ ش. الملكة رانيا العبد الله/ داخل حرم الجامعة الأردنية
هاتف: 5355971 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. الملك عبد الله الثاني بن الحسين
هاتف: 5829970 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبد الله بن رواحة/ رقم البناية: 14
هاتف: 5520746 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي/ رقم البناية: 15
هاتف: 5929871 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني/ رقم البناية: 6
هاتف: 5829216 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. الحربة/ المقابلين/ ش. الحربة
هاتف: 4203289 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش/ (ش. يحيى بن الأثّم) رقم البناية: 10
هاتف: 5159271 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط
هاتف: 5930485 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100
هاتف: 5051591 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 324
هاتف: 5510948 فاكس: 5511416 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 251
هاتف: 5513129 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب/ رقم البناية: 21
هاتف: 4025704 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/ العبدلي مول/ ش. سليمان النابلسي
هاتف: 508001/50888561 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ ش. سعد بن أبي وقاص/ رقم البناية: 37
هاتف: 5543950 فاكس: 5560258 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الحربة مول/ ش. الحربة
هاتف: 5609220 فاكس: 4202104 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ضاحية النخيل/ ش. الأمير حمزة بن الحسين/ رقم البناية 9
هاتف: 4791112 فاكس: 5737128 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. الإذاعة والتلفزيون/ ش. الصخرة المشرفة/ رقم البناية 168
هاتف: 5600904 فاكس: 4380683 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة الطبية/ ش. الملك عبد الله الثاني بن الحسين
هاتف: 5600910 فاكس: 5412471 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع حي الزيتونة/ ش. ياجوز رقم البناية 57
هاتف: 5600907 فاكس: 5349825 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الأمير راشد / ش. الأميرة ثروت
هاتف: 5600925 فاكس 5825726 ص.ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الرشيد/ ش. عاكف الفايز
هاتف: 5600917 فاكس 5162557 ص.ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك

هاتف: 05/3554925 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين (ش. السعادة)/ رقم البناية: 92
هاتف: 05/3935740 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 2
هاتف: 05/3932481 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 142
هاتف: 05/3862582 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3826192 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 160
هاتف: 05/3746912 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة - المطار / مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 5600915 فاكس: 5600920 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ الشارع الصحراوي

هاتف: 4460180 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبد الله الأول

هاتف: 05/3245080 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. الملك عبد الله الثاني/ رقم البناية: 220
هاتف: 05/3744043 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد

هاتف: 05/3834310 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)/ رقم البناية: 30
هاتف: 02/7279704 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبد الله بن الحسين
هاتف: 02/7270495 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات
هاتف: 02/7258707 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ ش. عمر المختار
هاتف: 02/7260120 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عقّان 11181 الأردن

